هيلموت مايشر

فصول من تاريخ الشرق الأوسط

تحرير
سونيا مايشر الأتاسي



هيلموت مايشر

فصول من تاريخ الشرق الأوسط

الكتاب :فصول من تاريخ الشرق الأوسط

تأليف :هيلموت مايشر

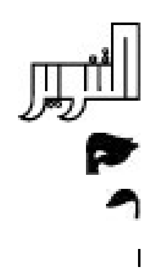
تحرير :سونيا مايشر الأتاسي

عدد الصفحات 208 : صفحة

الطبعة الأولى 2017 :

الترقيم الدولي : 978-9953-582-75-7

الناشر



دار التنوير للطباعة والنشر

لبنان :بيروت - بئر حسن - سنتر كريستال، الهزيم - الطابق الأول

هاتف 009611843340 :

بريد إلكتروني darattanweer@gmail.com :

مصر :القاهرة 2-شارع السرايا الكرى (فؤاد سراج الدين سابقا) - جاردن سيتي

هاتف 002022795557 :

بريد إلكتروني cairo@dar-altanweer.com :

تونس 24 : ، نهج سعيد أبو بكر - 1001 تونس

هاتف وفاكس 0021670315690 :

بريد إلكتروني tunis@dar-altanweer.com :

موقع إلكتروني www.dar-altanweer.com :

هيلموت مايشر

فصول من تاريخ الشرق الأوسط

تحرير

سونيا مايشر الأتاسي

الاهداء

الى أحفادي نور الدين وكريم الأتاسي

التقديم

إنه لمن دواعي سروري أن أشرف على تحرير هذا الكتاب باللغة العربية، وهو الذي يضم بين دفتيه بعضا من أبحاث والدي البروفسور هلموت مايشر التي تخص المنطقة التي أمضى فيها ومعها جزءا مهما من حياته المهنية والشخصية منذ دراسته في مدن بون وويلز وتوبيغن وأوكسفورد، إلى سفراته وأبحاثه الميدانية في لبنان والعراق وفلسطين ومصر وسورية واليمن والسعودية وليبيا وأماكن أخرى في العالم العربي، ووصولا الى عمله كأستاذ للتاريخ المعاصر للشرق الأوسط في جامعة هامبورغ .

سبق لبعض فصول هذا الكتاب أن نشرت في دوريات عربية، والبعض الآخر تمت ترجمته خصيصا لهذا الكتاب. وهي ستكون مجتمعة عينة متاحة باللغة العربية عن الأبحاث التاريخية التي أنجزها البرفسور هلموت ميشار طوال نصف قرن عن منطقة أحب أهلها بشغف، بقدر ما درس تاريخها بشغف .

أريد هنا أن اشكر كل من ساهم في ان يرى هذا الكتاب النور وبالأخص ليلى جبارة عطية لمساعدتها في طباعة وتحضير النصوص، وياسر الزيات لترجمته وتدقيقه للعديد من هذه النصوص، ولزوجي محمد علي الأتاسي لدعمه ومساندته، ولحسن ياغي لتفضله بنشر الكتاب في دار التنوير

د. سونيا مايشر الأتاسي

سير مارك سايكس [1]

ونشأة العالم العربي الحديث

مقدمة

إن أي بحث «تاريخي» عن الشرق سيُرمى بلا شك بتأمل الأمور من وجهة نظر إمبريالية إذا هو عالج الشرق الأدنى كموضوع ميّت لا صوت له ولا شخصية - كما سبق أن فعلت قوى الاستعمار الأوروپية. من ناحية أخرى، قد لا يستطيع البحث أن يكشف عن حقيقة الطاقة الذاتيّة للقوى والعوامل الاجتماعيّة والدينيّة والسياسيّة هناك، إذا هو نظر إليها من زاوية عربية أو إسلامية بحتة. وبصرف النظر عن دور الأقلّيّات في كثير من الأحيان، فإن مثل تلك الطريقة في البحث سوف ينقصها المعيار أو الحجم الدولي الذي تنبثق منه دائمًا كل الدوافع التي تحرّك القوى الإقليمية .

فمثلًا، قبل أن يصبح لكلٍّ من محمد علي أو جمال عبدالناصر تلك الشخصية الفعّالة الشهيرة التي دخلت التاريخ، كان كل منهما يتصدّى في البداية لقوًى خارجية. وقد يبقى تصرّف مثل هؤلاء الرجال المشاهير غير مفهوم، اذا لم نُلِمّ بالحملة الفرنسية على مصر، أو لم نُحِطْ علمًا بتعدّد وجوه سياسة المواجهة الأنگلوأميركية ومقاومتها للاتحاد السوڤييتي، كما أن المرء لن يستطيع تفسير الوضع الحالي لدول الشرق الأدنى أو إرجاعه إلى أسبابه المباشرة من دون أن يُلِمّ بسياسة الاستعمار عن طريق الانتداب .

1 -اتفاقية سايكس-پيكو العام 1916

إن التداخل القوي بين التاريخ الأوروپي والتاريخ العربي قد صبغ الشرق الأدنى الحديث بصبغته. وقد ترك الاستعمار الأوروپي - وخصوصاً الإنگليزي والفرنسي - آثارًا عميقة في الشرق، وذلك من جهات متعدّدة: منها ذلك السَّعْي نحو تكوين دول قومية، ذلك السعي الذي يبدو غير مفهوم للأوروپيين اليوم، فلا أحد يعلم حقًّا ما إذا كانت تلك الدول القومية هي ضد مبدأ الوحدة العربية المعلن أم إنها تعتبر دليلًا على إعادة الوحدة الشاملة للعرب؛ ومنها أيضًا مجال الاقتصاد البترولي الذي نعيش حاليًّا عملية تحريره من ربقة الاستعمار. وأخيرًا وليس آخِرًا، صدر الكثير من الأحكام التاريخية على شخصيات أوروپية بالذات ممن يرتبط تاريخهم بتاريخ الشرق الأدنى بحكم نشاطهم السياسي .

ونريد أن نتناول في حديثنا هنا واحدًا من ألمع تلك الشخصيات وأحقها بالبحث، وهو السير مارك سايكس. ولا نطمع هنا أن نقدّم عنه أكثر من صورة إجمالية. لقد اشتُهر مارك سايكس بسبب توقيعه على الاتفاقية السرّيّة الشائنة التي اتفقت فيها إنگلترا وفرنسا وروسيا القيصرية على تقسيم الشرق الأدنى بينها كغنيمة في الحرب العالمية الأولى .

حدث ذلك بالرغم من أن الجانب الإنگليزي وعد العرب قبلها بقليل بالاستقلال السياسي عن الدولة العثمانية وبتأسيس دولة عربية مستقلة. ويجدر بنا أن نعيد إلى الأذهان مرة أخرى مضمون اتفاقية التقسيم التي وقّع عليها كل من سايكس (الإنگليزي (ومعه پيكو (الفرنسي). ويمكن تلخيص نتيجتها العامة بالنسبة للشرق كالآتي: كان محور التجارة الطبيعي من الشمال إلى الجنوب لبلدان الشرق الأمامية قد انقلب تسعين درجة، فأصبح غير طبيعي بالنسبة للجهاز الأساسي في المنطقة آنذاك. وينطبق ذلك بالذات على التجارة في شبه الجزيرة العربية ومراكز الأسواق في سوريا. واستنادًا إلى خطة استراتيجية اقتصادية - تتنافى مع مخططات الألمان والأتراك، الذين عملوا قبل الحرب على خلق محور يربط بين برلين واسطنبول وبغداد (كرمان شاه) والبصرة - فقد قسّم الحلفاء الشرق الأدنى إلى منطقة فرنسية شمالًا، تمرّ بلبنان وسوريا والموصل، ومنطقة إنگليزية جنوبًا في فلسطين والعراق والكويت. وفي داخل مناطق النفوذ هذه كانت هناك خطة لوضع سيطرة إمپريالية مركّزة في قلب الجزيرة العربية. وذلك يعني الاستيلاء على المقاطعتين الساحليتين لبنان والبصرة وإدارتهما إدارة مباشرة، وكذلك إنشاء مستعمرة سكنية للصهاينة في فلسطين، تحميها أطراف الاتفاقية أولًا ثم بريطانيا العظمى وحدها في ما بعد، وفي الوقت نفسه فرض رقابة غير مباشرة على الصحراء السورية، وعلى المنطقة الشمالية الخصبة والغنيّة بمعالم الحضارة القديمة وهي منطقة المدن الأربع: دمشق وحمص وحماه وحلب .

وهذا التقسيم والتوزيع للسيطرة الإمپريالية - الذي زادت عليه رقابة روسية على المضايق المائية وعلى أجزاء من الأناضول - يرجع :

أولًا، إلى الروابط التاريخية التي نتجت عن القرن التاسع عشر وإلى الأطماع الاستعمارية والأفضليات الاستراتيجية للدول المذكورة، ومعها الحكومة الإنگليزية بالهند؛

كما يرجع ثانيًا، إلى وعود إنگلترا ضمن سياستها التحريضية ضد الأتراك - تلك الوعود التى منحتها للشريف حسين أمير مكة .

وقد أدّى عدم المطابقة بين اتفاقية التقسيم وبين وعود إنگلترا لحسين إلى خلق مشادّة تاريخية كبيرة ما زالت آثارها مستمرة حتى اليوم (راجع آرنولد توينبي وإسحق فريدمان، جريدة التاريخ المعاصر، المجلد الخامس، العدد الرابع، 1970 ، ص .(210-185ولا يتّسع المجال هنا للدخول في تفاصيل أكثر .

نريد بدل ذلك أن نركّز الحديث على شخصية مارك سايكس، التي يقترن ذكرها في كتب التاريخ باتفاقية سايكس-پيكو، دون أن يعلم المرء شيئًا عن وظيفته ونشاطه السياسي. إن السيرة الوحيدة التي وضعتها ليزلي شين)مارك سايكس، حياته ومراسلاته، لندن، (1923 ، وكذلك التفاصيل العديدة عن سيرة حياته التي وردت في كتيّب من تأليف كريستوفر سايكس بعنوان دراستان للذكرى)لندن، - (1953هذان الكتابان لم يُحدثا تغييرًا في المعلومات والأحكام الصادرة حول شخصية مارك سايكس والتي تبدو متناقضة ومحيّرة للقارئ. فمثلًا نقرأ في القاموس المختصر للسير القومية أن مارك سايكس كان مسؤولاً دائمًا عن اتفاقية سايكس-پيكو، ثم نقرأ بعد ذلك جملة محيّرة تقول إنه «مناضل من أجل استقلال العرب، وموقفه مؤيد للصهيونية». ونتيجة قلة الأحكام عن سايكس، نجد

أن كتب التاريخ تقرن بينه وبين الوضع المشين للدپلوماسية الاستعمارية المستترة الماكرة، ولذا يبدو للكثيرين مجرد وسيط يقوم بتنفيذ ما يُعهَد إليه بمهارة مذهلة. إلا أن هناك تلميحات ترجع إلى عهد بعيد وتصلح لتصحيح هذه الصورة المهزوزة عن سايكس. فلقد ادّعى البعض أن تاريخ الشرق الأدنى في عصرنا هذا كان يمكن أن يمرّ بسلام أكثر وأن يعود بالخير على كل من يعيش هناك من البشر، لو بقي مارك سايكس في مركز يمكّنه من استكمال مهمّته السياسية. أما لويس ماسينيون - ذلك الرحالة الفرنسي الشبيه بلورانس (العرب)، والذي صار بعد ذلك أحد كبار علماء الاستشراق وأستاذًا في جامعة السوربون – فهو يشكو موت سايكس المفاجئ ويعتبره خسارة جسيمة لا يمكن تعويضها .

وقد ورد ذلك في سجلّ الوفيّات الذي وضعه ماسينيون عام) 1919راجع أوپرا مينورا، الجزء الثالث، بيروت، .(1963ففي سنّ الأربعين، وقبل أن يعتلي قمة مجده السياسي، سقط سايكس - عند بداية مؤتمر السلام المعقود في پاريس - ضحية موجة إنفلونزا قاتلة اجتاحت أوروپا آنذاك. وكان آرنولد توينبي (فيلسوف التاريخ المعروف) شابًّا في تلك الأيام، وأحد أعضاء الوفد البريطاني في پاريس، وكان يقوم بتلخيص الملفات الخاصّة بتعهدات بريطانيا في الشرق الأدنى تمهيدًا لمحادثات السلام. وفي كتاب آرنولد توينبي الصادر عام 1922 بعنوان :الغرب في اليونان وتركيا، نقرأ ملحوظة وردت في الحاشية (ص (48 ، مفادها أنه تم تشويه سمعة مارك سايكس ظلمًا لأن الاتفاقية السّرّيّة تحمل اسمه، ، مع أن سايكس لم ينضم للمحادثات إلا قرب نهايتها، وذلك ليحلّ محلّ الدپلوماسي الشهير هارولد نيكلسون الذي كان قد ترأس المفاوضات حتّى تلك اللحظة. وهناك ملاحظات كثيرة شبيهة بتلك الحاشية ونجدها في المؤلفات الآتية :مذكّرات لويد جورج، وليونارد شتاين)وعد بلفور، نيويورك، (1961 ، وإگمونت تسيشلين)السياسة الألمانية واليهود في الحرب العالمية الأولى، گوتنگن، .(1969

وقد أشار ثورنتون - أستاذ التاريخ في كندا-في أحدث دراسة صدرت له إلى ضرورة إجراء بحث حول شخصية سايكس ذات الأثر الفعال، باعتباره كان مستشارًا لشؤون الشرق الأدنى في الحكومة البريطانية التي رأسها آنذاك لويد جورج (راجع كتاب ثورنتون بعنوان :الفكرة الإمپريالية وأعداؤها، لندن، .(1966

نريد أن نختار هنا ثلاثة من الاعتبارات الكثيرة الواجب مراعاتها عند كتابة سيرة سياسية شاملة، ثم سنحاول الإجابة عليها بإيجاز ووضوح. وهي :

.1هل كانت أمام مارك سايكس نظريات سياسية بديلة تحلّ محلّ اتفاقية سايكس-پيكو، وهل اجتهد في دراسة تلك النظريات ومراجعتها؟

.2هل كانت هناك مؤثرات من الشرق أو من الشرقيين شاركت في تشكيل برنامج سايكس السياسي؟

.3كيف يمكن تقييم مهمّة سايكس السياسية في عملية تكوين رأي الحكومة البريطانية، وما هي الخصائص الناتجة عن ذلك والتي تتفق مع ما نعرفه عن شخصيّته؟

حياته

لا بد هنا من تذييل نقدم فيه عرضًا قصيرًا عن حياة مارك سايكس، لنقرّبه إلى الأذهان ونتلافى به احتمالات سوء الفهم المقترنة باسمه. مارك سايكس هو سليل أسرة سليدمير، وهي أسرة بارونات من يوركشاير. كانت أسرته تدين بالديانة الكاثوليكية الرومانية، وهو أمر غير عادي بالنسبة للمجتمع البريطاني الراقي. وقد درس مارك سايكس اللغات والعلوم الشرقية في جامعة كيمبردج، كما قام برحلات واسعة في أقاليم الدولة العثمانية ومقاطعاتها. ولدينا الكثير من كتب الرحلات المختلفة في ذلك العصر، التي تعتبر من الخصائص الثقافية لأواخر العصر الڤيكتوري، ومن هذه الكتب عبر خمسة أقاليم تركية)لندن، (1900 ، دار السلام)لندن، (1904 ، آخر تركات الخليفة)لندن، .(1915وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، عمل سايكس بعض الوقت قنصلًا في السفارة البريطانية في اسطنبول .

ثم أصبح بعد ذلك عضوًا في مجلس العموم عن حزب التوري (أي المحافظين) عن دائرة هال .(Hull)وتدرّج أثناء الحرب الأولى في مناصب وزارة الخارجية، حيث عُهد إليه بتنسيق المسائل الخاصة بالشرق الأدنى مع مختلف الوزارات. ولما حلّ لويد جورج في نهاية العام 1916 محلّ حكومة الأحرار بزعامة آسكوِيث، وصل مارك سايكس إلى وظيفة تطابق في الواقع منصب وكيل وزارة. أما لورد ميلنر - الذي كان طالبًا في مدرسة أولاند الثانوية في توبنگن بألمانيا-فقد ذاع صيته منذ حرب البوير (بين إنگلترا وجنوب أفريقيا)، ومنذ مساهمته في الإدارة المالية المصرية؛ ثم أصبح آنذاك وزيرًا للذخائر الحربية. وكان لورد ميلز هو الذي استدعى مارك سايكس ومعه ليو أمري إلى وظيفة «خبراء مستشارين» في مكتب رئيس الوزارة الجديد. وإلى جانب ذلك عمل مارك سايكس أمينًا لِلَجنة واسعة النفوذ كانت متخصّصة بشؤون الشرق الأدنى. ترأسها كيرزون، نائب ملك في الهند قبل ذلك. وكان منصب مارك سايكس لا يخضع لأي وزارة، مما جعل الموظفين الآخرين يكيدون له .

وقد كثر أعداؤه خصوصًا في وزارة الشؤون الهندية بلندن، وهي الوزارة التي ترعى مصالح بريطانيا في الهند. إلا أن مارك سايكس - مثل الكثيرين من زملائه - لم يكن يكتم احتقاره لطرق الإدارة في الهند، ولهذا كان عدوًا لدودًا لأي توسيع للرقابة الأنگلوهندية في الشرق .

وبما أننا ندخل في تفاصيل الدور السياسي لمارك سايكس في إطار عرضنا لبرنامجه السياسي، فمن الممكن أن نتوقّف هنا عن عرض سيرته. ولا يفوتنا أن نذكر أن أخاه الأكبر، السير پيتر، يحمل لقب بارون سليدمير حاليًّا. وأما كريستوفر سايكس -ابنه الأصغر-فهو معروف أكثر في ألمانيا، فهو الذي ألّف الكتب البالغة الأهمية عن حركة المقاومة ضد هتلر منها :آدم فون تروت ومأساة ألمانيا)وله كتاب عن نشأة إسرائيل بعنوان مفترق الطرق إلى إسرائيل .(وليست هناك صلة قرابة بين مارك سايكس وبين السير پيرسي سايكس، المعروف في دوائر المستشرقين بغروره وجنون عظمته، وقد نشر مؤلفًا في عدة أجزاء عن تاريخ إيران وأفغانستان .

وجهات نظره السياسية

ولو أننا - عند عرضنا لفلسفة مارك سايكس ووجهة نظره السياسية الخاصة بمشكلة نظام الشرق في ما بعد الحرب - راعينا كيف نشأت تلك الفلسفة، لوجدنا أن نهاية العام 1916 مثّلت نقطة فاصلة مهمة في حياته. فقد سافر سايكس آنذاك إلى مدينة سان پترسبورگ Saint Petersburgلاستكمال اتفاقية سايكس-پيكو والحصول على التوقيع عليها أيضًا من الجانب الروسي .

وكان سايكس يسمي تلك الاتفاقية دائمًا اتفاقية آسيا الصغرى. ولعلنا نلاحظ في تسميته الناقدة هذه تنصّله من فحوى الاتفاقية، وهي تسمية صادقة أيضًا لأنها تعبّر عن الارتباط الوثيق بين اتفاقية سايكس-پيكو وبين اتفاق القسطنطينية العام 1915 ، والذي نص فيه، بناءً على رغبة روسيا، على تصفية موقتة لمصالح أطراف الاتفاق في الشرق. وتتجاهل الاتفاقيتان المساعي والمطالب العربية لتحقيق حكم ذاتي يؤدي إلى الاستقلال - تلك المطالب التي انبثقت من الصراع العثماني حول الدستور، وعن مطالب المؤتمر العربي الأول في پاريس العام) 1913راجع زين نور الدين زين، نشأة القومية العربية، مع دراسة لخلفية العلاقات العربية التركية في الشرق الأدنى، الطبعة الثانية، بيروت، .(1966وفي أثناء المحادثات السرّية التي أدت إلى اتفاقية سايكس-پيكو عرض الشريف حسين ومعه مبعوث من سوريا تلك المطالب مرة أخرى على مكماهون المفوض البريطاني في مصر .

ولم يكن تنصّل مارك سايكس من سياسة لندن وانتقاده لها قائمًا على تعاطف مع الأهداف العربية بقدر ما هو راجع إلى الانطباعات التى اكتسبها أثناء محادثاته في سان پترسبورگ. فقد لاحظ أثناء إقامته هناك الجو الثائر المتوتّر، خصوصًا بين الجاليات اليهودية من مثقفي روسيا، كما لاحظ أن شعوبًا مختلفة من رعايا روسيا القيصرية تطالب بالحصول على الحكم الذاتي، وهذان العاملان أشعراه بأن روسيا تعتبر طرفًا ضعيفًا في الاتفاقية، وأنها على حافّة التدهور. فالغليان الثوري بين الاشتراكيين هناك جعله يتنبأ مقدمًا بالقوة القاهرة المتمثّلة في النظم والمبادئ الجديدة المطلوبة في السياسة العالمية المستقبلية .

ومما قوّى هذه الانطباعات لديه بعد عودته من سان پترسبورگ المشاهد السياسية الداخلية في إنگلترا، والتي كان يُلِمّ بها ويقدّرها تمامًا بصفته عضوًا في مجلس العموم. فقد تقدمت النقابات العمالية والعمال الاشتراكيون هناك بكل قوة وعنف في احتجاجات ضد السياسة الاستعمارية، ولم يعد ذلك العنف ظاهرة منعزلة، بل ولم تنكسر شوكتهم بعد حرمانهم من الاشتراك في المؤتمر العالمي للاشتراكيين في ستوكهولم .

وهناك خطر مشابه كان يهدّد دوام الاتفاقية، وهو روح «فاشودا» الدپلوماسية، تلك الروح التي انتشرت في دوائر وزارة الخارجية وفي فرعها الخارجي وهو المكتب العربي في القاهرة. وقد سبق أن ذكرنا اعتراضات سايكس على السياسة الأنگلوهندية في الشرق والقائمة على الاستيلاء على مناطق الخليج العربي. وإذا استجمعنا حواره ولخّصنا حججه الواردة في عديد من المذكرات والرسائل والپروتوكولات، فإننا ندرك أنه كان لديه برنامج متعلّق بنظرته السياسية إلى الشرق. أما النقاط المهمة لذلك البرنامج فهي :

.1عدم الاستيلاء على أراضي الغير وضمّها بالقوة؛

.2توجيه الشعوب إلى تقرير مصيرها؛

.3مبدأ الدولة الإقليمية والدولة الوطنية .

لم يكن مارك سايكس صاحب أفكار سياسية عميقة، ولم تنبع مفاهيمه من فلسفة القانون الطبيعي، كما لم تكن تصرفاته منطلقة من نزعة إنسانية تجاه البشر. بل إن برنامجه السياسي كان مؤسّسًا تمامًا على معطيات الموقف العام .1917وكان القصد من تطبيق برنامجه هو تنقيح الاتفاقية ومحاولة الإبقاء عليها .

وكان يعني ذلك في ما يخصّ الشرق شكلًا من أشكال السياسة يتماشى مع المبادئ الجديدة للسياسة الدولية ويبتعد عن مطاردة فرنسا في الشرق. ولم يعارض مارك سايكس الاستعمار، لكنه فقط اعتقد بأن الاستعمار في حاجة إلى ثوب جديد يتقنّع به ليتمكن من الاستمرار في تحقيق المصالح الأوروپية في الشرق. وكان من رأي سايكس أن على المرء أن يُجيد اللعب بالورقة الجديدة ليحتفظ لنفسه في عصر ما بعد الحرب بفرصة الرقابة الإمپريالية على البلدان العربية. ويجب النظر من هذه الزاوية إلى مَساعي سايكس وجهوده من أجل إعادة النظر في اتفاقية سايكس-پيكو وتنقيحها .

رؤيته لبلاد ما بين النهرين

أما في ما يخصّ التطبيق العملي للنقاط الثلاث المذكورة في برنامجه السياسي للشرق، فمن حسن الحظ أننا عثرنا بين مجموعة الوثائق التي تركها على برنامج سياسي آخر وضعه للعراق وظل مجهولًا حتى اليوم .

ونعني بذلك تلك المذكّرة التفصيلية ذات العنوان المميز: «وضعنا في بلاد ما بين النهرين في ضوء روح العصر». وربما لا يمكن إثبات يوم تاريخ المذكّرة بدقّة، لكنها ترجع بالتأكيد إلى النصف الأول من كانون الثاني 1918 ، وربما جاءت عقب أحاديث لويد جورج ثم وودرو ويلسون عن أهداف الحرب. ولا نستطيع أن ندخل في تفاصيل نشأة المذكرة، فما زالت بعض أجزائها غامضة، إلا أن من المعروف أنه كانت هناك خطط مشابهة وذات صفة عامة، تقدّم بها كثيرون بينهم مؤتمر النقابات العمالية وأعضاء جماعة المائدة المستديرة - وهو مجلس أعلى متخصّص بوضع اقتراحات الإصلاح الإمپراطورية، ويرأسه لورد مينلر - ويكفي هنا أن نشير إلى أن سايكس درس كل هذه الخطط والتصوّرات وألمّ بها. إلا أن مجهوده الشخصي يرجع إلى أنه تقدّم في وقت مناسب تمامًا ببرنامج سياسي مفصّل ووَضَعَه لينطبق على مواصفات بلد معيّن، فكان أوّل من تقدّم للدوائر الرسمية ببرنامجه. حدث ذلك قبل أن يضع سموتس مخطّطًا آخر، فيه تفصيل وتوسيع لمشروع سايكس وتقدّم به إلى سلطة أعلى .

ولتوضيح محتويات مذكرة سايكس، نورد هنا بعض فقراتها المختارة. ويوضح النص الجوهري التالي مفهوم سايكس عن الثوب الجديد الذي ينبغي أن يتقنّع به الاستعمار، كما يتنبّأ في الفقرة ذاتها بـ »عصبة الأمم « قبل تحقيقها. كتب سايكس يقول: «ينبغي علينا أن نستطلع إمكانية حثّ الولايات المتحدة على التقدّم باقتراح بأنّنا - وذلك إذا شاء شعب بلاد ما بين النهرين - يجب أن نتحمّل باسم

الدول الموقّعة على الاتفاقية مسؤولية إنشاء حكومة انتقالية في بلاد ما بين النهرين لمدة 25 عامًا. وينبغي أن يكون الهدف من ذلك خلق دولة مستقلة هناك تحكم نفسها بنفسها بعد انقضاء المدّة. وفي نهاية المدة، تُمنح بلاد ما بين النهرين حق تقرير مصيرها تحت إشراف هيئة دولية، وينبغي أن تقتصر وصايتنا من الناحية الاقتصادية على تطبيق مبدأ الانفتاح، ومن الناحية العسكرية على ضمان دولي بسلام البلد وحمايته ضد أي تدخل أو غزو. ولا يجوز إعداد قوات أخرى غير قوات حفظ النظام والأمن الداخلي. وعلينا أثناء مدة وصايتنا أن نعلن، في فترات معينة ومحدودة، عن مدى التقدّم الإداري ونبلّغ به السلطة الدولية التي سيتمّ تكوينها .

أمّا فيما يخص شعب ما بين النهرين، فكان سايكس واقعيًّا لا تخامره الأوهام ولا الخيالات. فقد وصف الشعب بأنه يتكون من أربع أو خمس جماعات مدنية خاضعة لحكم أقلية مستغِلّة، وتشبه تلك الجماعات قطعان الدجاج، تضاف إليها مجموعة من القراصنة، ويحيط بالجميع شريط من البدو بنظامهم العشائري القبلي .

ولتحقيق إجماع من هذا الخليط الاجتماعي يعبّر عن رغبة الشعب في الوصاية البريطانية ويطالب بها، أوصى سايكس باتباع الخطوات التالية :

.1ينبغي حثّ المسيحيين واليهود على أن يطالبوا باستمرار الإدارة البريطانية باعتبارها أمانًا لهم ضد أعمال القمع الانتقامية المحتملة على يد الأتراك المنسحبين .

.2على إنكَلترا أن تمدّ كبار شيوخ البدو بالمال .

.3ينبغي أن تعمل إنكَلترا على تنشيط التجارة في بغداد، وذلك لتُولّد الشعور بين طبقة التجار بأنّ رؤوس أموالهم وممتلكاتهم في خطر إذا خرج البريطانيون .

.4ينبغي أن تعمل إنكَلترا على إدخال بعض مظاهر الرفاهية، مثل إنارة المدن وإمدادها بمياه الشرب وخطوط السكك الحديد .

.5ينبغي خلق فرص كافية للتوظّيف وإمكانيات الكسب .

.6ينبغي أن تموّل إنكَلترا صحافة عربية تتصف بالوطنية، مهمّتها نشر الكراهية ضد الأتراك وإظهار إنكلترا على أنها حامي حمى القومية العربية .

.7ينبغي أن تؤسّس إنكَلترا حزبًا عربيًّا وطنيًّا من طبقة المثقّفين في المدن، وتفتح مجالات الترقّي في الوظائف الرسمية أمام أعضائه .

.8ينبغي أن تقيم إنكَلترا هيئة للتعليم، وأن تنشئ ما تستطيع من المدارس على أُسُس عربية .

.9ينبغي أن تعمل إنكَلترا على تكوين هيئة تخطيط محلّيّة قويّة، مهمتها إجراء المشاورات مع البريطانيين في موضوع التخطيط لنظام الحكم في المستقبل .

10.ينبغي على إنكلترا محاباة كل شرائح الشعب ومساعدتها، وبالذات المحتاجين لوظيفة كطبقة المثقفين، أو الباحثين عن ضمان لحياتهم وثرواتهم، مثل الباعة والتجار، والمسيحيين واليهود، وأولئك الذين يتمنَّون تخفيض الضرائب أو الإعفاء من الخدمة العسكرية مثل طبقة المزارعين، وأخيرًا الوجهاء والأعيان الذين يحتاجون إلى وظائف ...

وينبغي أن يعملوا جميعًا بحسب تعليمات ملائمة تؤدي في مجموعها إلى دولة وطنية تحت الوصاية البريطانية .

بإمكان المرء أن يسخر ما يشاء من النقاط العشر ويعتبرها مثل الدعاية الانتخابية الحديثة. وفعلًا كانت الوزارة الخاصّة بشؤون الهند بالذات تنتهج أسلوب الدعاية الانتخابية في سياستها. فقد وردت في إحدى النشرات الصادرة عن وكيل الوزارة المساعد آرثر هرتزل الألفاظ الرسمية الآتية: «لتربية جمهور الناخبين ودفعه قُدُمًا إلى الأمام». أما لماذا لم يتحقّق ذلك بسرعة، فلذلك أسبابه التي لا يمكن التعرّض لها هنا. وبغض النظر عن خَطْب ودّ أميركا والسعي إلى إرضائها، لأنها أقوى طرف في الحلفاء وتتظاهر بأنها ضد الإمپريالية، فقد اعتبر البريطانيون عمومًا أقاليم الدولة العثمانية جزءًا من الإمپراطورية .

ومن باب التلاعب بـ«إرادة الناخبين»، أيضًا نجد وسيلة ترحيل الخارجين عن الخط السياسي وغير المرغوب بهم - مثل الأعضاء الجمهوريين في حزب اللامركزية العثماني سابقًا. ومن المحتمل ألا يكون سايكس قد تعمّد ذلك أو قصده .

عمومًا لا يمكن الإجابة بوضوح وجلاء عن السؤال حول الأثر السياسي لتلك المذكّرة ذات النوعية الخاصة. والأمر ليس في حاجة إلى إجابة، لأن كل ما فعله مارك سايكس هو تجميع للمفاهيم والتصورات التي كانت منتشرة آنذاك. وقد تركت المذكرة آثارًا يمكن تتبّع خطوطها، فهي تمتد من وزارة شؤون الهند ومعها جماعة المائدة المستديرة حتى تصل إلى هيئة الاستعلام الأميركية، تلك الهيئة المكلّفة بفحص مخطّطات السلام .

بقي أن نقرّر هنا أن برنامج سايكس السياسي - سواء أكان يقوم على أفكاره الشخصية أو على مجموعة أفكار من مصادر أخرى - يمكن اعتباره بديلًا لاتفاقية سايكس-بيكو، ولم يقتصر على الناحية السياسية الداخلية أو يحاول ملء فراغ فيها. فقد استبعد نقطتين، هما الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة والإدارة المباشرة على الطريقة الأنگلوهندية. ويمكن تسمية ذلك البرنامج استراتيجية استرجاع سايكولوجي، لم تظهر ضرورتها إلا بعد وقت طويل، بعد أن اتضح لرعايا الأقاليم العثمانية أن تحريرهم من ربقة الاستعمار التركي كان بمثابة احتلال عسكري جديد على يد الأطراف الموقِّعة على الاتفاقية. وقد اعتبرت الدوائر البريطانية توصيات مارك سايكس سلاحًا ذا حدّين، ويشكّل استعماله خطرًا كبيرًا على وزارة شؤون الهند بالذات .

المهم أن مارك سايكس نفسه اعتبر برنامجه تنقيحًا لاتفاقية سايكس-بيكو. ولتطبيق برنامجه كان عليه أولًا التغلب على المعارضة في الدوائر البريطانية، وثانيًا كسب السياسة الفرنسية في صفّه. ولا يرجع فشله في ذلك أيضًا إلى سلوك جورج پيكو الذي كان سايكس متأكدًا من موافقته وتأييده،

الأمر الذي يتّضح من مراسلاتهما على أي حال. أما التجاء مارك سايكس المتزايد إلى فرنسا فمرجعه أساسًا حرصه على تثبيت الاتفاقية، إلى جانب أهداف أخرى .

ولم يعتنق سايكس الكاثوليكي مبدأ اللاأدرية مثل الكثيرين من زملائه في الدراسة في جامعة كيمبردج، بل ظل رومانيًّا فرنسيًّا أكثر منه إنجيليًّا. كما نجد عنده آثارًا للتشاؤم المنتشر آنذاك في الامبراطورية البريطانية منذ عهد كرومر، تلك التشاؤمية التي تتمثّل في الإدراك المتزايد بأن القوة الإمبريالية البريطانية في الشرق باءت بالفشل، نظرًا لفشل الرسالة الحضارية المزعومة. وقد بدأت دلائل هذه الهزيمة في الهند، فهي فعلًا مثال للفشل وبالذات في قطاع الثقافة، فمثلًا نلاحظ أن الموسيقى الهندية الكلاسيكية بدأت الآن تغزو أوروبّا وتنتشر فيها، ولم يحدث ذلك إبّان السيادة الإنگليزية التي استمرّت هناك قرونًا طويلة .

صِلاته بالشرق والشرقيين

أما سؤالنا الثاني فكان يتعلّق بالمؤثّرات التي ربما تلقّاها مارك سايكس من الجانب الشرقي، أما انطباعاته الأولى أثناء رحلاته إلى الشرق فهي - كما وردت في كتبه - لا تسمح بأكثر من التَّخمين باحتمال وجود آثار ذات فعالية على المدى الطويل. وبالنسبة للفترة التي تعنينا هنا، وهي ما بين 1917 و - 1919أي تلك السنوات التى بذل فيها جهودًا لتنقيح اتفاقية آسيا الصغرى - فهناك ثلاثة عوامل تدخل في الاعتبار :

منها، أولًا: اتصالاته السابقة الذكر مع المسؤولين السوريين ومع الملك الهاشمي أثناء قيامه بالوساطة والتهدئة بين القاهرة والرياض، وذلك بعدما انهارت الاتفاقية السّرّيّة وتبدّدت بسبب الثورة الروسية والدعاية التركية. أما كتاب سليمان موسى عن الحركات العربية فلا يفيدنا في شيء يتعلّق بالانطباعات التي ربما اكتسبها مارك سايكس في هذا الصدد. فقد اتخذت المحادثات طابعًا رسميًّا، وكان سايكس يتكلّم ويتصرّف بحسب تعليمات موضوعة له .

والمهم في كتاب سليمان موسى مجموعة الرسائل التي كان سايكس قد تبادلها مع سكرتيره ألبينا - وهو فلسطيني كاثوليكي. والمدهش أن سايكس لم يتأثّر إطلاقًا بتحذيرات ألبينا الملحّة والمتكرّرة بشأن عدم الوفاق بين فكرة سايكس عن اتحاد يضمّ الدول المنبثقة عن الدولة العثمانية وبين حركة الوحدة العربية ممثلة في الأمّة العربية. وقد أصرّ ألبينا على تحذيراته وأكّدها باعترافه بأنّه - رغم دينه المختلف - يؤيّد دائمًا ثقافة عربية إسلامية ويحبّذ المعيشة في كنفها .

فهل كانت الانتهازية السياسية هي التي حَدَت بمارك سايكس إلى مراعاة الاتفاقية بمتطلباتها العارضة وتفضيلها على خلق نظام مستتبّ في الشرق بعد الحرب؟ وهل كانت هناك مؤثرات عربية وافقت هواه؟ في مذكّراته عن بلاد ما بين النهرين، نجد إشارة بهذا الخصوص. فقد أوصى في مذكراته بأنه ينبغي على إنگلترا أن تستفيد من المنظمات الأرمنية والصهيونية وأن تستغلّها. وكانت تلك اللجان عبارة عن روابط تمثّل رعايا الجنسيات الشرقية التي استوطنت إنگلترا. وهناك احتمال كبير بالتواطؤ بين مارك سايكس وبين تلك الروابط، ودليل ذلك حماسة مارك سايكس الكبير عند استقباله لمندوبي تلك التنظيمات، بل وزياراته لِلجانهم المحلية، كما نلاحظ بصفة خاصة كثرة

اللقاءات بين تلك الجمعيات وبين فروعها ونشاطها المشترك. ويبدو أن مجموعة الصهاينة - بزعامة متحدّثها سوكولوف - كان لها نشاط ملحوظ واقتراحات كثيرة. أو على الأقلّ نجد أنهم هم الذين أكدوا - لأسباب معروفة بالطبع - على ضرورة إيجاد تعاون بين اليهود والعرب والأرمن. ولا بد من القول هنا بأن أعضاء اللجنة السورية الآتية من مانشستر، بقيادة السيّدَين كحلة والحوراني، كان معظمهم من العرب المسيحيين الروم الأرثوذوكس. وربما كانت التصرّفات الجماعية العديدة لهذه الجنسيات هي التي أشبعت مارك سايكس بفكرة خلق وحدة قومية تجمع بين شعوب الشرق. ولم يرجع مارك سايكس أسباب تلك الوحدة المصغّرة إلى عامل القوة الدافعة للمدنية في الثقافة السياسية الأنگلوسكسونية والفرنكوفونية وحدهما. بل كثيرًا ما أكّد بكل حماسة وانفعال أن روح التآلف والتعايش بين شعوب المنطقة تنبع من المهد الديني المشترك وهو «جبل صهيون، باعتباره مهد الشريعة والحضارة حيث بدأت الديانة التوحيدية، وجبل أرارات (القصيّ الشامخ رمز الاستقرار والأمن)، ثم جبل عرفات رمز الإعجاز الشعري والفروسية والفن - تلك الصور التي أحسَّها الصليبيون ونقلوها إلى أوروبا .«

وقد يقوّل الهمّازون والشكّاكون إن مارك سايكس إنما يعبّر عن تنبّؤات شخصية أو يقوم بدور خطيب في حفل الزفاف أو التأبين، وهو أن يختار الموضوع المطابق للمناسبة والمتماشي مع هوى الحاضرين. ولكننا نردّ على احتجاجهم وتقوّلهم بالتلميح إلى حماسه ونشاطه بطريقة غير عادية عند مشاورته مع تلك الجمعيات - وهو نشاط كان يلتهم وقته رغم زحام أيامه بالعمل. وبهذا ينجلي اللبس ويزول التعارض الظاهري الوارد في القاموس المختصر .

لقد أمكنه الجمع بين محاباة الجانب الصهيوني والجانب العربي، معتمدًا في ذلك على العلاقات التاريخية الدينية، ثم على فكرته المكتسبة أثناء اختلاطه بالأقليات الشرقية المقيمة في إنگلترا. هذا ولم ينزعج سايكس للطبيعة المزدوجة للصهيونية (راجع ناداف زفران، القوى السياسية المحركة في الشرق الأوسط، نيويورك وآمستردام، 1972 ، ص (163 ، كما لم يهتم بأمر آخر، وهو أن السوريين من الروم الأرثوذوكس ليسوا عربًا بالمعنى الشامل للكلمة .

مهمته السياسية وعلاقتها بشخصيته

أما سؤالنا الثالث والأخير فيختص بالعلاقة بين البرنامج السياسي والمهمة السياسية لمارك سايكس. فما هو الحكم الذي نستخلصه هنا عن سايكس ونظامه بشأن الدول الناشئة؟

إن ليو أمري - الذي كان أثناء الحرب أكبر داعية لإمپراطورية بريطانية في الشرق الأوسط، والذي حاول تنفيذ تلك السياسة بوصفه وزيرًا للمستعمرات في عشرينات القرن العشرين - كتب في مذكراته أن لورد ميلنر اختاره وهو ومارك سايكس كخبراء مستشارين للوزارة أثناء الحرب. ومعنى ذلك أنه كان ينبغي عليهما ترك كل أعمالهما السياسية والروتينية المباشرة ليتفرّغا تمامًا لملاحظة ودراسة تقلّبات وميول الموقف السياسي وتقديم تعليقاتهما لمجلس الوزراء المثقل بالأعمال .

وكان مارك سايكس فعلًا يتمتّع بموهبة خارقة في قوة الملاحظة ووجهة نظر واسعة الأفق. يضاف إلى ذلك أن وضعه كمحذّر يشير بإصبعه إلى موطن الداء معلّقًا وناقدًا، بل ومتحرّرًا من كل قيود إدارية روتينية ومتفرغًا لدراسة الأمور ذات الأهميّة السياسية - هذا الوضع مكّنه من أن يسبق الوزراء والجهاز الإداري في متابعة اتجاهات التطوّر السياسي وتوضيح ملابساته. وكان لا بد أن تثبت في ذهنه النماذج المتكرّرة وأن يعتبرها صيغًا فكريّة. ومثال ذلك هو ما سبق أن ذكرناه من تثبيت دقيق للاتفاقية. فقد عاهد سايكس نفسه على أن يبذل قصارى جهده ويعمل بكل وسيلة ممكنة ليحافظ على الاتفاقية. ويتضح مدى نشاطه وجهده من مراسلاته مع جورج پيكو. وكان من رأيه أنّه، لو تُرك لهما وحدهما الأمر في حل كل المشكلات المتعلّقة بالشرق لاستقامت أمور الدنيا وأُصلح حال الاتفاقية بسرعة .

وله عبارة معروفة بالنسبة للأمة العربية في هذا الخصوص، إذ يقول: «الاتفاقية أوّلًا وأخيراً، ثم الأمة العربية باعتبارها بنت الاتفاقية .«

من ذلك يتضح أن برنامج سايكس عن النظام في الشرق الأدنى عقب الحرب لم يتضمّن وضع نظام لخلق دول مستقلّة وذات سيادة تَخلُف الدولة العثمانية. فلم يكن برنامجه سوى نوع جديد أو صيغة أخرى بلون آخر من وعد بلفور. أمّا العبارة البرّاقة «وطن قومي» فلم يفسّرها البريطانيون بأي حال على أنها تعني دولة وطنية ذات سيادة. ومن هنا لم يصعب عليهم تبنّي الصيغة الصهيونية القائلة بإنشاء وطن قومي، ذلك لأن برنامجهم في الكومنْويلث Commonwealth يعتبر تطبيقًا عمليًّا لتلك الصيغة .

أما في ما يخص المصالح الاقتصادية لإنگلترا، فقد كان موقف مارك سايكس يختلف عن موقف موريس هانكي سكرتير مجلس الوزراء، فلم يعمل سايكس من وراء الكواليس على تأييد محتكري البترول. بل على العكس، هاجمهم بعنف، لا لأنهم أرادوا جمع الثروة على حساب الممتلكات العربية، بل لأن مبادئهم الاقتصادية وتصرّفاتهم التجارية أخفت وراءها صراعات وخيمة العواقب مع أطراف الاتفاقية من الفرنسيين والأميركيين. لذلك تحدّث مارك سايكس عن الورقة الجديدة التي يجب اللعب بها بحِذْق ومهارة لضمان المحافظة أيضًا في المستقبل على المصالح الإمپريالية .

خاتمة

ومما سبق نستخلص صورة لمارك سايكس قد تكون لها المعالم والأبعاد الآتية :

مارك سايكس لم يعتبر نفسه مروّجًا أو داعية لسياسة بريطانيّة إمپريالية استعمارية. ولا بد من مراعاة الوضع الشاذّ لظروف الحرب العالمية - ذلك الوضع الذي كان يهدّد كيان الإمپراطورية البريطانية؛ كما يجب مراعاة ما نتج عنه من أسلوب للحكم على يد حكومة لويد جورج، وما تبع ذلك من نظام بيرقراطي فوضوي على مستوى الوزارات. لا بد من مراعاة ذلك كلّه لكي نستطيع تفسير تلك الظاهرة المتفشية آنذاك، وهي أن جماعة من الموظفين المرؤوسين منحوا أنفسهم مهمّات ومأموريات سياسية وعملوا على تنفيذها بكل دأب ونشاط، مما أضفى عليهم صفة المغامرة أو التلاعب والتهريج .

ومن الواضح أن لويس ماسينيون لا يضع مارك سايكس في تأبينه له في مصافّ هؤلاء، بل يعتبره أكبر قدرًا وأعظم شأنًا. لقد زاد شأن سايكس فعلًا أثناء مساعيه لتنقيح اتفاقية سايكس-پيكو، التي كان يمقتها هو الآخر. إلا أنّه من المرجّح أن مشاعر لويس ماسينيون الطيبة نحو سايكس ترجع إلى أنّه رأى فيه خبيرًا نشيطًا يستوعب الطرق الاستعمارية الفرنسية. ويبدو أن مارك سايكس قد منّى نفسه فعلًا بذلك في حالة تكييف الشرق بحسب هوى أوروپا، فهو ينعى في وصف رحلاته المبكرة تلك الإنجازات الثقافية الجبّارة التي تمّت قديمًا في الشرق .

وهو يُبدي إعجابه بالأعمدة على الطراز الكورنثي وبدراسة أفلاطون في بغداد. وهذا الإعجاب يقوّي أيضًا الجوانب البرّاقة في برنامجه السياسي للدول العربية المنبثقة من الإمپراطورية العثمانية. وبذلك يقف السير مارك سايكس مرة أخرى على المسرح السياسي في صورة بهلوان يلعب - مثل الكثيرين من زملائه البريطانيين - بكُرات كثيرة، كثرةً تزيد على الحاجة !

المراجع

• Deutsche Orientalistik am Beispiel Tübingens. Herausgegeben vom Orientalischen Seminar der Universität Tübingen, Tübingen 1974.

• Massignon, Louis: Opera Minora, Tome III, Beirut 1963.

• Musa, Sulaiman: al-Haraka al-'arabiya, Beirut 1970.

• Safran, Nadav, “Israel’s Internal Politics and Foreign Policy,” in: Political Dynamics in the Middle East, eds. Paul Hammond and Sidney Alexander, New York 1972.

• Shane, Leslie: Mark Sykes: His Life and Letters, London 1923.

• Stein, Leonard: The Balfour Declaration, New York 1961.

• Sykes, Mark: Through Five Turkish Provinces, London 1900.

• Sykes, Mark: Dar al-Islam, London 1904.

• Sykes, Mark: The Caliph's Last Heritage, London 1915.

• Sykes, Christopher: Two Studies of Virtue, London 1953.

• Thornton, Archibald Paton: The Imperial Idea and its Enemies, London 1966.

• Toynbee, Arnold and Friedman, Isaah: "The McMahon-Hussein Correspondence: Reply to Arnold Toynbee," in: Journal of Contemporary History, Vol. 5 No. 4, 1970.

• Zechlin, Egmont: Die Deutsche Politik und die Juden im Ersten Weltkrieg. Göttingen 1969.

• Zeine, Zeine N.: The Emergence of Arab Nationalism: With a Background Study of Arab Turkish Relations in the Near East, Beirut 1966.

عمر المختار والاستعمار الإيطالي [2]

ونظرة معاصريه الألمان

تمهيد عن مصادر البحث

هناك مثالان على تكريم الصحافة الألمانية لعمر المختار في حياته، يدلّان على مدى الاحترام الكبير الذي لَقِيَه البطل ونضاله الشجاع خارج نطاق الجبل الأخضر وحدود البلاد الإسلامية، أي في أرض غير المسلمين. وكما يتّضح لنا من وثائق وتقارير السفارة والقنصلية الألمانيتين، ومن البحوث الأكاديمية، ومن تقارير وكالات الأنباء والصحافة، نجد في ذلك الوقت تبايناً واسعاً وتنافرًا داخل المنظور الرسمي، والرأي العام الألماني، يعكس اختلافاً كبيرًا في التوجّهات والاهتمامات السياسية والثقافية والعقائدية. وحيث إن قلّة المصادر المتاحة وندرتها لا تسمحان بالتصنيف الشامل والقياس العلمي لها، فإني أكتفي برسم صورة لما كانت تحمله التقارير للجمهور الألماني والمسؤولين الألمان، وبذلك أبرز البعد التاريخي لجهاد عمر المختار من واقع الفهم الألماني المعاصر له، مهما بدا من قصور في تلك الصورة .

الوثائق الرسمية :

المصادر غير المنشورة التي اعتمدت عليها في البحث موجودة في أرشيف الخارجية الألمانية في بون. وقد وجدت المفيد منها تحت عنوان الشعبة السياسية الثانية – سياسة 2 ، طرابلس، وهي تشمل ما يلي : -الأوضاع السياسية في طرابلس، مجلّدان، 1920-1931.

-الإدارة الداخلية، مجلد واحد ، 1927-1929.

-الاقتصاد، سبعة مجلدات، 1928-1936.

-رسائل ألمانية، روما-إيطاليا - مستعمرات، مجموعة 713 ، 1920-1939.

المجموعات الصحافية :

أمكنني الاستفادة من مجموعات القصاصات الصحافية التي يحتويها أرشيف الاقتصاد الدولي الشهير بهامبورگ (HWWA Hamburger Weltwirtschaftsarchiv) ، وكذلك معهد هامبورگ للعلاقات الدولية، والذي باشر نشاطه عقب الحرب العالمية الأولى على نمط المعهد الملكي للعلاقات الدولية في لندن. وفي كل حالة تم ترتيب قصاصات الصحف بحسب البلد الذي تتناوله، بينما أُعيدَ ترتيب القصاصات في أرشيف الاقتصاد العالمي بحسب المسمّيات الحديثة للبلاد أو الدول، مثل ليبيا، وسجلت على مايكروفيلم. أما تلك المتاحة في معهد العلاقات الدولية فلا تزال

بحسب النظام المعاصر لحفظ الملفات، بمعنى أن التقارير الصحافية عن عمر المختار تحتويها الصناديق الخاصة بالمستعمرات الإيطالية. وفي كلتا الحالتين فالمجموعات كبيرة الحجم. وبسبب التنوّع الكبير في التقارير المحفوظة، وتعدّد الذين قاموا بعملية القص، وجدت من الأفضل استعمال القصاصات الصحافية الوثائقية في كلا المجموعتين - وهذا ما تم في هذه الدراسة .

الفترة حتى 1922

التقارير الألمانية عن مقاومة عمر المختار للغزو الإيطالي لِليبيا تؤكد عادة استمرارية الكفاح، وذلك بتركيزها إما على دور زعماء مثل عمر المختار، أو على تنظيم مثل السنوسية، أو على السجلّ التاريخي لمطامع إيطاليا في الحصول على مستعمرات أفريقية. وبالرغم من ذلك، ثمة مراحل أو أطوار معينة يجب تمييزها في هذا الكفاح .

من المراحل الزمنية الثلاث، 1922-1911 ، ثم 1928-1922 ، وأخيرًا 1931-1929 ، لا يبدو أن هناك في المرحلة الأولى أي تقارير تذكر عمر المختار، ذلك أن التفاصيل الخاصة عن حياته قبل الحرب العالمية الأولى جاءت فيما بعد، وهي تلك التفاصيل التي لا بد أنه كان لها دور حاسم في صياغة نظرته العامة للحياة وللتحديات التي يلزم أن يواجهها المسلمون. وحتى عام 1928 فإن القارئ الألماني لم يكن يعرف شيئًا عن وظيفة عمر المختار المدنية قبل أن يحمل السلاح. ففي عدد أيار، نشرت مجلة صدى الإسلام)ومقرها برلين) نبذة عنه : »السيد عمر المختار، المناضل الشهير من أجل الحرية في الجبل الأخضر، كان في السابق شيخًا لزاوية القصور بالقرب من المرج (شمال بنغازي)، والتي كانت في ذلك الوقت مقرًّا للحكم التركي. وفي بداية الهجوم الإيطالي على ليبيا، كان عمر المختار أول من ساعد الأتراك الذين كانوا قد شرعوا في الجلاء عن بنغازي. وعقب زيارة قام بها لشيخ من مشايخ السنوسية في الكُفرة، قام على الفور بتنظيم فرقة من ألف مقاتل تقريبًا من قبيلة عبيد لمساعدة الأتراك، حيث صمد جيشهم في بنيدة. وقد حذا حَذْوَهُ كل شيوخ السنوسية في تعبئة رجالهم والانضمام للأتراك. وطوال الحرب حرص عمر المختار على القتال في الصفوف الأمامية. وبعد عقد الصلح صمّم أهالي البلاد، بتحريض منه في المقام الأول، على مواصلة القتال. ومنذ ذلك الحين صار يقاتل في الجبل الأخضر، حيث كانت إمداداته من السلاح تعتمد أساسًا على غنائمه من غاراته على الإيطاليين .«

ولم تكن صدى الإسلام جريدة أو مجلة، ولا يبدو أن انتشارها تعدى الأقلية الإسلامية في ألمانيا بالإضافة لبعض المستشرقين، وربما بعض المتخصّصين والمهتمين بالشؤون الدولية من الدارسين والمسؤولين الألمان. ولم أجد لـ صدى الإسلام هذه أي أثر في أرشيف وزارة الخارجية الألمانية، كما لم يرد ذكرها في الصحف السيّارة التي رجعت إليها .

ويمكن رصد موقف طبقة الصفوة في المجتمع القيصري الألماني وقتذاك من وصف موجز نُشِر في المجلة نصف الشهرية الأرض، وهي مجلة في الجغرافيا والأجناس البشرية والرحلات والصيد. ففي عددها الصادر في ديسمبر 1912 ، عقدت مقارنة بين الوضع في ليبيا والوضع في البلقان في سياق المواجهة بين الغرب والشرق، حيث ذكرت المجلة أنه :

»في كلتا الحالتين حاول الإسلام والشرق القديم مقاومة الغرب الحديث. والمقارنة درس في حد ذاته. ففي جنوب شرقي أوروبا يُثبت الشرق عجزه عن قتال أوروبا، وفي برقة وطرابلس يحمل الشرق القديم البنادق العتيقة والطبنجات ضد المدافع الآلية، دونما خطة سوى الوازع الوحيد لديه، ألا وهو التعصّب الأعمى .«

من هذه النظرة القاصرة لسياسة إيطاليا الاستعمارية الفاشية، ومن تغطية الصحافة الألمانية في ما بعد، يمكن القول إن هذا النموذج النمطي من الغطرسة المادية والآيديولوجيا الاستعمارية قد استمر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. أما فيما يخص التحالف الألماني-التركي في الحرب، عامَي 1915-1916 ، والذي انضم إليه السنوسيون في ليبيا ومعهم عمر المختار، فلم يكرّس لدى الألمان تضامنًا مع شعب كانت نهاية الحرب بالنسبة له بداية خطر استعباد جديد .

في بداية العشرينات، وهذا ينسحب أيضًا على الفترات اللاحقة، كانت الأخبار الألمانية الرسمية والتقارير الصحافية عن جهاد عمر المختار تصطبغ بالصبغة الإيطالية. والسبب في ذلك واضح، وهو إغلاق القنصلية الألمانية في طرابلس أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعدها أُهملت التجارة الألمانية مع طرابلس أو بنغازي لدرجة أنه، في ربيع 1927 ، رأت كل من القنصلية العامة في نابولي والسفارة في روما أنه لا ضرورة لإعادة فتح قنصلية في طرابلس. زد على ذلك عدم تمكن الصحافيين من دخول ليبيا من دون تصريح إيطالي، وهو ما كان صعبًا بالأصل. لذلك كانت التقارير المرسلة للخارجية الألمانية عن حوادث ليبيا والقتال في الجبل الأخضر تُكتب في روما، حيث يتواجد أيضًا مراسلو الصحف الألمانية للشمال الأفريقي. كذلك كان هناك اهتمام متزايد بمراقبة الصحف المصرية، التي كانت تصل إلى أوروبا عن طريق لندن، وهذا، كما سيتضح في ما بعد، حيث فرضت إيطاليا الفاشية رقابة صارمة على المطبوعات .

كان أهم ما تمكن ملاحظته في التقارير الألمانية قبل صعود موسوليني للسلطة في تشرين الأول 1922 ، التشكّك الحذِر بأهداف إيطاليا النهائية في ليبيا. ومثال ذلك تقرير من السفارة الألمانية في روما في 22 تشرين الثاني 1920 ، وردت فيه خطة شيوخ وأعيان طرابلس بإنشاء دولة تحت قيادة سيد أحمد إدريس، الذي كان في ذاك الوقت، ومن منطلق إسلامي، يِشارك مصطفى كمال القتال ضد اليونانيين والإنكّليز في الأناضول. وكان تحذير ميركَتِلّي Mercatelli القوي ضد أي إجراء من هذا النوع موضع جدل، على أساس التشكّك بوجود نية فعلية لدى الحكومة في روما لمساندة سيد إدريس في هذا الاتجاه، طالما أن الأقوال لا بد وأن تتلوها أفعال. ومن ناحية أخرى، ركّزت تقارير السفارة في روما على سياسة إيطاليا التقليدية في ضرب القبائل المختلفة والشيوخ بعضهم ببعض، بهدف الحيلولة دون تشكيل حكومة مركزية في إقليم طرابلس، التي كانت حَرِيّةً، إن تمكنت من توحيد الفصائل المختلفة، بحرمان إيطاليا من نفوذها السياسي. ومع ذلك، لم تكد تمرّ أربعة شهور حتى رأت حكومة روما الفرصة مواتية لاستقبال وفد من قبل المجلس الدائم لجبل گاريان. وكما أفاد تقرير السفارة وقتها لبرلين، فإن مدى استعداد إيطاليا لقبول تسوية يعتمد على مدى سيطرتها على طرابلس، وهو أمر لا بد منه لمنع طرابلس من الانجراف إلى فلك دولة استعمارية معادية، هي فرنسا على الأرجح .

وفي تقرير متابعة آخر بتاريخ 5 أيار 1921 ، استعرضت السفارة سياسة إيطاليا بشكل شامل. ففي ذلك الوقت أجابت الحوادث نفسها عن التساؤلات. ذلك أن البرلمان الذي كانت إيطاليا قد سمحت به في مدينة برقة عقب الحرب العالمية الأولى قد عقد جلسته. وفي ظل هذا الظرف، كان معنى استقبال وفد جبل گاريان هو محاولة لتحسين المناخ وتحاشي إفساد الاجتماع في برقة، مع ما يمكن أن يسببه ذلك من تأثير دعائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وواضح أن صاحب هذا التقرير، ل. س. دْييل L.S. Dielلم يكن على يقين مما إذا كان ذلك كله جزءًا من خطة عامة لاستقطاب القوميين العرب في كل مكان خلف إيطاليا، أم إن الأمر ببساطة هو استجابة خيّرة لمفهوم الانتداب الصادر عن »عصبة الأمم « بشأن الولايات التي كانت تابعة للدولة العثمانية. ومما لا شك فيه أنه، مهما كانت دوافع السياسة الإيطالية، فإن اجتماع المندوبين التسعة والستين لبرلمان برقة، والذي كان معظم أعضائه من أنصار السنوسية والقبائل المختلفة في المنطقة، لم يشكل فقط دفعة هائلة للبعث الإسلامي وتأسيس سلطة إسلامية، ولكنه كان أيضًا عملاً دستورياً يتعذر على حكومة ملتزمة بالقانون في روما أن تُبطِله بسهولة. ويدل تقرير دْييل على أن وفد جبل گاريان بدا وكأنه قد وقع تحت تأثير الاستقبال. فبالرغم من أن وزير المستعمرات السنيور روسّي Signor Rossiلم يزد على قوله لأعضاء الوفد إنه فقط استمع إلى وجهات نظرهم الخاصة، فإنهم قاموا بتسليم الصحافة الإيطالية لدى سفرهم بياناً استرضائياً للغاية كيلا يصرفوا حكومة روما عن تأييدها للمسلمين. ومع ذلك، يكشف التقرير عن قلق واضح من أن سياسة الحكومة المؤازرة للمسلمين قد غدت قضية متفجرة في السياسة الداخلية والحزبية، من شأنها أن تسبب عاجلاً أم آجلاً مشاكل واسعة النطاق، إن لم تكن تعقيدات دولية .

تلك النذر السيئة بظهور الفاشية الإيطالية وبروز سياسة استعمارية مستبدّة لا يجب النظر إليها في الإطار الضيق لسياسة إيطاليا الداخلية، بل أيضًا في نطاق السياسات التي اتبعتها كل من بريطانيا وفرنسا، والتي ضربت عُرض الحائط بأسس مفهوم الانتداب. فمن ناحية أخرى، أسهمت كل من لندن وپاريس في ظهور السياسة الاستعمارية الفاشية في ليبيا. وهذه الحقيقة التي لا سبيل لإنكارها أثّرت في المقاييس التي كانت تحكم التقارير الألمانية عن سياسة إيطاليا وإجراءاتها الحربية ضد ليبيا في ما بعد. فقد دأبت تلك التقارير على التركيز على قضايا السياسة العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي أدى الاهتمام بها آنذاك إلى تدعيم تلك الدوائر الألمانية المعارضة لفقدان المستعمرات الألمانية في أفريقيا، ونظرت في ما بعد إلى سياسة موسوليني في شمال أفريقيا على أنها درس في كيفية استعادة تلك المستعمرات .

لكن كيف كان موقف شيوخ السنوسية ورجال عمر المختار حين كانت نذر العاصفة تتجمع في الأفق؟

إذا أردنا فهمًا كاملًا لهواجس الخوف لديهم، لا بد من التخفّظ تجاه كلامنا السابق، ذلك أنه، رغم وجود اتجاه معين في سياسة إيطاليا نحو دعم مسلمي ليبيا، قبل ظهور الفاشية، ورغم تنامي الغضب الفاشي ضد تلك السياسة واتّهامها بالضعف، فإن هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهي أن إيطاليا قبل العهد الفاشي كان لديها النيّة أيضًا في إقامة «الشاطئ الرابع» لحدودها عبر ضمّ ليبيا. ومحاولات

الاستعمار الاستيطاني، وإقامة المستوطنات الزراعية، رغم بطئها ومظهرها العلمي التجريبي في البداية، نبّهت شعب ليبيا وشيوخ السنوسية .

الوثائق الألمانية الرسمية، رغم أنها صيغت بعيدًا عن موقع الحوادث، تكشف بعض التفاصيل عن نشوء مقاومة محلية، وعن انتقال زمام المبادرة من حاكم برقة الرسمي إلى القبائل والأهالي عمومًا مع عامي .1922-1921وبحكم اتفاق بين ايطاليا والأمير سيد إدريس، كان قد تحدّد يوم 25 تشرين الأول 1921 موعدًا نهائيًّا لتسليم جميع الأسلحة من قبل الأهالي والتسريح الكامل لحاميات العساكر السنوسية. وقد رأى شيوخ السنوسية، ومعهم شيوخ القبائل وكذلك عمر المختار، أن من غير الحكيم الانصياع للموعد المحدّد للمطالب الإيطالية. ومما لا شك فيه أن عيونهم كانت يَقِظة للنُذُر التى كانت تتجمّع في الأفق. فقد جاء في تقرير للسفارة الألمانية بتاريخ 8 تشرين الأول أن شيوخ القبائل اجتمعوا وتفاوضوا لأسابيع طويلة في الأبيار، جنوب بنغازي بسبعين كيلومترًا، مع مندوبين عن الأمير إدريس. ويلمّح التقرير إلى أن رؤساء القبائل أُحيطوا علمًا بالمطالب الإيطالية قبل الموعد المحدّد بوقت قصير، وأن رأي الأمير هو الذي فرض عليهم الواقع. وأوضح التقرير أن قرارهم كان المقاومة والإبقاء على الحاميات، وتنظيم انتخابات جديدة للبرلمان، وأن الحق عقد دورة برلمانية بعيدًا عن متناول مدفعية الأسطول الإيطالي في بنغازي. وكما يفيد التقرير، كان على الحكومة الإيطالية أن تستجيب الى حد معين، لأن البديل الوحيد كان اللجوء لإجراء عسكري فعّال .

لسوء الحظ، هناك فجوة زمنية مدتها 14 شهرًا لا تغطّيها تقارير السفارة. وفي أواخر 1922 وصل تقرير من سفارة ألمانيا بالقاهرة يعتمد على بيانات في الصحف المصرية، اللواء والسياسة والأهرام، تعلن عن بدء المقاومة في طرابلس وعن عقد اتفاق بين العربان في كل من برقة وطرابلس لتشكيل جبهة بين مصر وتونس. كذلك ورد ذكر المفاوضات الجارية بين إيطاليا وبريطانيا ومصر بشأن رسم حدود مصر الغربية .

ويمكن إنجاز الوضع في نهاية تلك الفترة من المواجهة الليبية-الإيطالية وعشية ظهور السياسة الاستعمارية الفاشية في أربعة تطورات رئيسية حدّدت مسار الحوادث في ما بعد، هي :

.1حالة التحفّز واللجوء للمقاومة بين القبائل وشيوخ الزوايا في برقة؛

.2اضطلاع الشيوخ وزعماء القبائل بأعمال السيادة بمعزل عن مساومات الأمراء مع الإيطاليين؛

.3التقارب بين أهالي طرابلس وبرقة ورغبتهما المشتركة في توثيق التعاون؛

.4ظهور الفاشية في إيطاليا .

إن استمرارية الكفاح الليبي ضد الاستعمار الإيطالي، وعلى الخصوص استمرارية تفاني عمر المختار في سبيل حرية بلاده وسيادتها، وحرية أوطان المسلمين عمومًا، تمثّل خير شاهد على أن اللجوء لتنظيم المقاومة حدث في فترة أفرطت فيها السياسة الإيطالية - رغم وصف المراقبين لها بالليبرالية - في الاعتداء على حق شعب آخر في الحرية والحياة طبقًا لمشيئته. إن جهاد عمر

المختار لم يكن رد فعل لسياسة إيطاليا الاستعمارية الفاشية. تلك السياسة فقط زادت من حِدّة ذلك الجهاد. وعمومًا، تعطي الوثائق الألمانية الرسمية صورة إجمالية وليست متكاملة عن سير الحوادث. ولتسجيل اجتماع رؤساء القبائل في الأبيار في خريف 1921 أهمية خاصة، لأنه يشير إلى مراكز القوى الحقيقية في البلاد .

الفترة من 1922 إلى 1928

استغرق الأمر حتى 1922 ليزداد الشعب الألماني تعرّفًا على حركة المقاومة في ليبيا. ففي نهاية نيسان كتبت جريدة ڤيزر Weser Zeitung ، وهي صحيفة يومية ذات اتجاه قومي-ليبرالي تصدر في بريمن، عن استعدادات الكونت ڤولپي Volpi لحملة عسكرية كبرى نحو المناطق الداخلية من برقة. وكان هناك ذكر عابر للتقارب الحديث بين العرب في كل من برقة وطرابلس. وتناول مقال الجريدة بتوسّع معارضة الاشتراكيين الإيطاليين لسياسة حاكم طرابلس الجديدة. وقد اتُّهم الكونت ڤولپي بأنه خضع لتأثير مستشاري السوء الذين قدّموا مصالحهم الخاصة. زيادة على ذلك، فإن أهداف الحملة قد تقضي على النتائج المرجوّة منها، حيث من المرجّح أن تتوحّد القبائل والمذاهب المتفرقة منذ أزمان بعيدة، وكذلك الأحزاب السياسية الموزّعة بين الشيوخ وكبار القوم. وأشار مقال الجريدة إلى السياسيين الذين قالوا إن تطورات ليبيا نتيجة لموافقة بريطانيا على منح مصر استقلالها. وقد خُدع الجمهور الألماني بالقول إن إيطاليا كسبت في السنوات العشر السابقة الكثير من الأصدقاء في المستعمرة، وإن الأمور لم تبلغ بعد درجة السوء. وفي تشرين الثاني من العام نفسه، 1922 ، خرجت جريدة دوتشه ألگماينه Zeitung Allgemeine Deutsche في برلين بعنوان كبير: «ثورة في طرابلس». ونقلًا عن الصحيفة الفرنسية لو مَتّان Matin Le والإيطالية مِسّاجيرو Messagero أفادت الجريدة بأن تمردًا حصل في برقة هوجم فيه مقرّ البعثة الإيطالية وأُشعلت فيه النيران، وأن الحكومة سيّرت بوارج وقوات عسكرية إلى هناك. ولكن الصورة الحقيقية للموقف أخفتها الرقابة الصارمة للنظام الفاشي الجديد في روما. وأصبحت الأخبار المصرية التي كانت تصل أوروپا عن طريق لندن هي الرائجة. فإلى جانب قول الأهرام المصرية إن لجوء شيوخ السنوسية للقوة قد يكون انعكاسًا لانتصارات مصطفى كمال في شاناك Çanak ، قالت الجريدة أيضًا إن الشيوخ هم الذين أقنعوا الأمير سيد إدريس بإعلان نفسه حاكمًا على كل طرابلس. وقد هاجم تقرير للسفارة في 6 كانون الثاني 1923 البيانات التي أدلى بها وزير المستعمرات الفاشي الجديد فيدر زوني، والذي نبذ سياسة الحكم السابق في التفاهم، واستبدل بها أسلوب القمع العنيف لكل مقاومة أو معارضة. وجاء تعيين الجنرال بونجيوڤاني Bongiovanni حاكمًا جديدًا على برقة كدليل على القرار الفاشي، حيث سبقت له الخدمة فيها عامَي .1912-1911

كانت تقارير السفارة عام 1923 تتناول أساسًا حوادث طرابلس، حيث تصاعد الضغط سريعًا على الإيطاليين. فقد ورد فيها أخبار الاستيلاء على أسلحة فرنسية حديثة، وكذلك وقوع محاربين فرنسيين أسرى، والذين كان وجودهم هناك لغزًا. وأفادت التقارير بأن نتائج المواجهات الأولى مع المقاتلين العرب، والتي أدت إلى احتلال مصراتة، تمخّضت عن خسائر فادحة في الرجال والعتاد لدى الإيطاليين. ومن تقارير عام 1924 عن سير العمليات في برقة ضد قبائل عبيد وبني براعسة، تعيّن على الإيطاليين بذل جهد ضخم لإخضاع الإقليم .

كان واضحًا أن هدف الاستراتيجية الإيطالية بناء حزام عسكري أمني بين طرابلس وبرقة، حيث يتقدّمون منه جنوبًا نحو خط سوكنة وزلّة وعقيلة، وكذلك جالو. وقد فشلت حملة عسكرية كبرى ضد قبيلة المغاربة، وقوامها 15 ألف رجل و 2000 بندقية، وذلك لأن القبائل كانت أخفّ حركة من التشكيلات الثابتة للقوافل العسكرية الإيطالية. كذلك نجحت جماعات المجاهدين العرب مرارًا في اختراق الحزام الساحلي بين طرابلس وبرقة. وطبقًا للتقارير الألمانية، كان موطن الضعف لدى الإيطاليين هو الهجمات الليلية ضدهم، مثلما حدث في منطقة الغبرة ليلتي 29 و 31 تشرين الأول، حين فقد الإيطاليون ضابطَين وتسعة وثلاثين جنديًّا .

وجاءت الأخبار عن مواجهات مماثلة حول واحة المزدة في غبلة، جنوب طرابلس بنحو 200 كيلومتر. ورغم فداحة خسائر الإيطاليين هذه المرة، إلا أن عدد القتلى العرب كان مفزعًا، والسبب لجوء الفاشيين إلى استخدام المدافع الرشاشة والقصف الجوي، حيث لم يكن للعرب حيلة أمامهما في الصحراء المكشوفة في طرابلس. ويلاحظ أن السمة الأساسية للوثائق الألمانية الرسمية، في ما يخصّ هذه المرحلة الثانية من الكفاح الليبي ضد إيطاليا، هو تحفّظها على التقارير الإيطالية عن الانتصارات التي حقّقتها حملاتهم العسكرية في الشمال الأفريقي. ومن واقع البحث وراء ادعاءات النصر هذه، الصادرة عن النظام الفاشي، بدأت التقارير تدرس الأوضاع الداخلية في إيطاليا، وفئات المعارضة اليسارية المختلفة. كذلك تابعت تلك التقارير باهتمام كبير علاقات إيطاليا بالقوى الاستعمارية المجاورة، وخاصة فرنسا .

ونشرت الصحافة الألمانية مزيدًا من التفاصيل عن واقع الحوادث في ليبيا، وبدأ القارئ الألماني يعرف لأول مرة المزيد عن أسلوب البدو في محاربة الإيطاليين، كما بدأت تلك التغطية الصحافية لعمر المختار نفسه. فقد كتب الدكتور راتيَنز Rathjens تقريرًا مطولًا في مجلة Hamburger Fremdenblatt الصادرة في هامبورگ عن المفارقات التي وجدها لدى زيارته الأخيرة إلى لطرابلس، في رحلة داخلية قطع فيها 270 كيلومترًا. فقد ذكر أن المنطقة التابعة للإيطاليين تمتدّ في العمق من 200 إلى 300 كيلومتر، بينما الجزء الآمن منها لا يتعدى 100 كيلومتر. وقد أثبت العرب تفوّقهم في حرب الصحراء، ذلك أن أسلوبهم المباغت في الكرّ والفر السريع جعل الإيطاليين في خطر داهم .

وقد لجأ الإيطاليون إلى الأسلوب الوحشي في إعدام كل من يرونه مذنبًا أو شبه مذنب، من دون وازع أو ضمير. ومع ذلك، تبقى السمة الغالبة في التقرير خلوّه من الإدانة الأخلاقية أو الشجب للسياسة الإيطالية الاستعمارية الفاشية. ذلك أن اهتمام الدكتور راتيَنز المنصرف إلى الإمكانيات الزراعية للمناطق الخصبة في البلاد جعله يوافق ضمنًا على أهداف الاستعمار الاستيطاني الشامل، وكان من رأيه أن أهداف إيطاليا الاستعمارية توجب احتلال ليبيا بكاملها. وقد اعتبر زيارة موسوليني المرتقبة لطرابلس مقدّمة لتلك المهمة .

والآن، كيف قامت الصحافة الألمانية، التي كانت وثيقة الصلة بالفكر الاشتراكي، بتغطية تلك الحوادث؟ في عددها الصادر في 13 نيسان 1926 نشرت صحيفة صوت هامبورگ التابعة للاشتركيين الديموقراطيين مقالًا تحت عناوين بارزة: «موسوليني في أفريقيا»، «العنصر النابليوني

للفاشية»، «لايبزگ أم واترلو؟ الفاشية أم كارثة أوروپية؟»، وقد تناول المقال خطبة للدوتشي ألقاها قبل ذلك، وحذّر بشدة من أي تحالف إيطالي-ألماني في أفريقيا .

وكان التحذير يقصد القوى الألمانية التي يراودها الأمل في اقتناص فرص جديدة لاستعادة المستعمرات المفقودة في تلك القارة، والتي ربما شحذت همّة الجماعات الفاشية في ألمانيا للتحرّك على هذا الأساس. وقد انتهى المقال بالعبارة التالية: «يجب أن يذهب موسوليني إلى حتفه وحده، ذلك سبيل كل الحكام الطغاة». وكما سبق، شهدت سَنَتَا 1927 و 1928 جهودًا ضخمة حاولت فيها إيطاليا الفاشية إعادة الميزان لصالحها. غير أن احتلال منطقة الزاوية المهمّة في واحة جغبوب لم يتمخّض عن انتصار، كما هلّلت له الدعاية الإيطالية. فقد تركها العرب في الوقت المناسب، ولم يفتّ ذلك في عضد المقاومة. ولجأ الإيطاليون بعد إفاقتهم من الوهم الدعائي إلى أسلوب وحشي بربري. فخلال 1927 اكتشف الجمهور الألماني أنه، عَقِبَ تعيين الجنرال تيروزّي حاكمًا جديدًا لبرقة، أصبح القصف الجوّي هو الردّ الإيطالي على أساليب العدو في القتال. ففي اشتباك عسكري بتاريخ 21 حزيران أسقط الإيطاليون أربعين قنبلة، زنة الواحدة 100 رطل، تركت آثارًا واضحة. لكن لم يكن هناك من إدانة للحرب الإيطالية أو لأسلوب إيطاليا في خوضها. وعلى عكس ذلك، بلغت السخرية حدّ تصريح بعض المراسلين أنه، مراعاةً للاتفاقيات الدولية، لم تحمل الطائرات الإيطالية قنابل الغاز .

كانت صدى الإسلام في برلين هي الاستثناء الوحيد في لغة المطبوعات الألمانية الذي أشير إليه سابقًا. ففي 5 تشرين الأول 1927 نشرت مقالًا لشخص يدعى سيد الرباع، من بلدة تسمى سلونتا شمال شرقي بنغازي، في منتصف المسافة بين المرج ودرنة، وكان العنوان «السياسة الاستعمارية الفاشية في برقة». يعطي السيد الرباع وصفًا تفصيليًّا لمحاولات عمر المختار الاحتفاظ بعنصر المبادأة ضد العدو الإيطالي، وعن التقارير الإيطالية المشوِّهة للحوادث، وقد أكّد خبر اشتباك حديث مع عمر المختار حقّق الإيطاليون فيه نصرًا، ولكنه كان استثناءً سعيدًا بالنسبة لهم. ذلك أن عمر المختار ذا حضور دائم في المناطق الواسعة بين بنغازي وبرقة، حيث معاقله في الجبل الأخضر ووادي الصوف قرب ساحل المتوسط. أما التقارير الإيطالية عن المعارك الأخيرة مع عمر المختار، فقد وضعها الرباع في سياقها الصحيح، أي كدليل على محدودية السيطرة الإيطالية على برقة. وبحسب رواية رباع: «اعتقد الإيطاليون أن قوة عمر المختار كانت 1200 رجل مسلح، فقد منهم 900 ، ومع ذلك فشلوا في عملياتهم الجوية والبرية المشتركة الأخيرة للإمساك به. وبدلًا من ذلك، اتجه عمر المختار الى بني عبيد، والبراعسة، والحسامع آل عبيدات، التي تشكل أقوى قبيلة في إقليم برقة وكانت دائمًا مصدر إمداداته. إن تعاونه الوثيق الآن مع آل عبيدات سيقلب من جديد الموازين لصالحه، ويؤدي لطرد الإيطاليين من برقة». وأوضح سيد الرباع أن «خط المقاومة الرئيسي ضد الإيطاليين يبعد أكثر إلى الجنوب، على خط واحات جالو، وجردوبيا، وجغبوب. لذلك، مع افتراض انتصار الإيطاليين على عمر المختار في الجبل الأخضر، لن يعني ذلك هزيمته، لأنه سيظل يقاتل خلف ظهورهم، وسوف يبقى خط الجبهة الرئيسي سليمًا». وقد كتب الرباع عن وحشية الحرب الفاشية، التي لم تتميز بارتفاع معدل القتل والإعدامات الجماعية فحسب، بل شملت أيضًا تصريحات السياسيين التي غدت فيها كلمة «سحق العدو» بديلًا مفضّلًا عن «الإبادة .«

غير أن الآمال الكبار التي علّقها الرباع على تعبئة عمر المختار لقبيلة العبيدات تهاوت، بفعل استراتيجية الدم والحديد وبفعل أساليب الحرب الفاشية. فالاستيلاء على المجيبرة أوصل الجبهة الإيطالية جنوبًا الى خط عرض .29ويبدو أن الزحف الأيطالي أدّى بالقائد السنوسي سيد محمد الرباع إلى قبول عرض إيطالي بالتفاوض السلمي .

وقد التزمت معظم الصحف الألمانية بالدعاية الإيطالية الرسمية، التي زعمت استسلام الرباع وترحيله نفيًا إلى إيطاليا. أما صدى الإسلام فقد قدمت للشعب الألماني رواية مختلفة، أكد مصداقيتها تضارب التقارير الإيطالية عن سير العمليات الحربية. واعتمدت صدى الإسلام بشكل كبير على تقارير صحيفتين مصريتين هما المصور ووادي النيل .وطبقًا لروايتيهما، أسقطت الطائرات الإيطالية منشورات على واحتي جالو وعقيلة، تطلب من سكانهما وقف القتال وإعادة النظام والأمن مقابل وعد بالحرية الكاملة. وقد طلبوا من الرباع قبول القدوم والتفاوض في القيادة العسكرية في جردوبيا. وفور وصوله تم القبض عليه وترحيله. وحين قام الإيطاليون بعد ذلك بترويج الأنباء الكاذبة عن استسلام الرباع طواعية، استأنف الناس القتال واختاروا قائدًا جديدًا لهم. ومن المرجح أن الإيطاليين وجّهوا إنذارًا بالاستسلام مغلّفًا بشروط مبهَمة. وبحسب ما كشفت صدى الإسلام، لإيطاليا سجل تاريخي في هذا اللون من الخداع. وانتهى تقرير صدى الإسلام، المؤرَّخ 5 آذار 1923 ، بتسجيل عمل بطولي لعمر المختار ورجاله. فقد تمكّنت فرقة من مقاتلي البادية من الوصول إلى ساحل المتوسط قرب بريكة، بقيادة عبدالله أبي سلوم وشبلي سوداني. كما نشرت جريدة دوتشه ألگماينه Deutsche Allgemeine Zeitung في برلين بتاريخ 24 آذار 1928 ، أخبارًا عن هجمات جسورة تقوم بها مفارز صغيرة من البدو، لم يتمكن الإيطاليون من صدّها إلا بعد قتال عنيف. في غمرة تلك التقارير عن معارك عمر المختار، وجّهت صدى الإسلام تحية إكبار وإجلال لعمر المختار، سبق ذكرها في البداية، وقد كان عنوانها «تحية إجلال لأحد زعماء الحرية في الشمال الأفريقي - خمسة عشر عامًا من الحرب في برقة - عمر المختار قائد الجيش ذو الـ 78 عامًا - من زعيم ديني إلى بطل من أبطال الحرية .«

ومن الغريب - ولكنه حدث - أن صدى الإسلام أشارت هذه المرة إلى تمجيد مماثل نشرته الجريدة الإيطالية جيورنال ديتاليا d«Italia. Giornale

من 1929 إلى 1931

إذا نظرنا من زاوية التغطية الصحافية الألمانية، والتقارير الرسمية المرسلة لوزارة الخارجية الألمانية، وكذلك من تسلسل الحوادث في ما بعد، فإن عامي 1929-1928بدأا يشهدان أفول نجم عمر المختار، رغم تفانيه من أجل حرية شعبه، وشجاعة حملاته العسكرية، وجسارة قتاله، وبراعة حِيَلِه السياسية .

كانت التقارير الواردة من السفارة الألمانية في روما أوائل 1929 تركز بطبيعة الحال على طرابلس وفزان، حيث جاءت فيهما تصرفات گراتسياني Graziani ، القائد الإيطالي الفاشي، شاهدًا على ما سوف يحدث. كان محمد بن حاج حسن، ومعه زعماء ورجال اتحاد القبائل تقودهم عائلة سيف النصر الشهيرة، قد عادوا الى جبلة وسرتيكة، اللتين ظن الإيطاليون أنهما تحت كامل سيطرتهم، ثم

شرعوا في مهاجمة المنشآت الإيطالية. وكان واضحًا أن هناك ثغرات في خط الجبهة الإيطالية بين زلة وجالو، وصولًا إلى جردوبيا فجغبوب، والذي تم احتلاله قبل ذلك بسنتين، وأن السيطرة عليه كانت غير مأمونة. وعليه قام گراتسياني بحشد قوات ضخمة ووضع خطة تكفل له القضاء على حكم آل سيف النصر. وقد أدت انتصاراته التكتيكية الأولية، التي سار فيها طبقًا لخطته الجديدة في مهاجمة عدوّه بالطوابير الميكانيكية المتحرّكة، معتمدًا على استطلاع خصمه بالطائرات، إلى أن يلجأ عمر المختار إلى تفادي المصير نفسه لرجاله في الجبل الأخضر، وذلك بعرض التفاوض على هدنة أو اتفاق لإحلال السلام .

وعلى أي حال تبقى التقارير الألمانية جديرة بالنظر. ففي تقرير من السفارة الألمانية في روما إلى برلين في 25 تموز 1929 ، جاء أن قيام الإيطاليين بعمليات تمشيط منظمّة وتعيين المارشال بادوليو Badoglio حاكمًا على كل من طرابلس وبرقة قد أدّيا بعمر المختار ومعه سيد حسين بن محمد السنوسي، وفاضل بو عمر، إلى عرض استسلام غير مشروط. واستطرد التقرير محذّرًا برلين في عدة مسائل سوف نأتي على ذكرها في ما بعد. ويكفي القول هنا إن التقرير أكّد ما سبق معرفته توًّا من صدى الإسلام، وهو أن عمر المختار كان يقاتل خلف خطوط الإيطاليين، وأن استسلامه لا يعني انتصارهم كما تقول دعايتهم في تهليلها لاستسلامه المزعوم .

في الوقت نفسه، كان گراتسياني، القائد اللاأخلاقي الطموح، يندفع بقواته مخترقًا إقليم فزّان في اتجاه الجنوب الغربي من حدود ليبيا، عاجزًا عن حصار قبائل سيف النصر وإبادتهم، والتي كان معظمها قد عبر بسلام حدود تونس الفرنسية قرب تارت، بينما انحدرت مفارز مسلّحة صغيرة إلى جناحَي الإيطاليين عائدة الى الشمال ثانية. وهناك وصف وتحليل دقيق لحملة گراتسياني بكاملها في إقليم فزّان، كتبه فرايهر فون ريختهوڤن في تقرير مطول من ثلاثين صفحة، وربما كان الرجل ملحقًا عسكريًا بالسفارة الألمانية في روما. وكما ذكر ريختهوڤن، فإن الحملة تميزت بالوحشية المتزايدة مع احتلال الواحات واحدة إثر أخرى بعد جلاء سكانها عنها. ففي العمليات العسكرية جنوب مرزق، عَمِدَ الطيارون الإيطاليون إلى قصف الخيام والبدو أينما وجدوهم. لذلك كان گراتسياني يغلي غضبًا لحرمانه من مجزرة كبرى بعد تعيينه حاكمًا جديدًا على برقة، وهناك أصبح على عمر المختار ورجاله أن يتحمّلوا وطأته الرهيبة .

هذا وما من معلومات كثيرة في الوثائق الألمانية وفي الصحافة الألمانية تكشف عما حمل عمر المختار إلى الاتصال بالجنرال بادوليو، وما الذي دعاه الى استئناف القتال بعدها بوقت قصير. الكثير من التقارير الصحافية عن سير القتال حتى وقوعه في الأسر خريف 1931 التزمت بالخط الدعائي الإيطالي، القائل بخيانة عمر المختار. غير أن تقرير ريختهوڤن يعطي دليلًا على أن عمر المختار عرض شروطًا، وطلب الاستقلال الكامل، ولم يعرض الاستسلام غير المشروط. فهو يذكر أن عمر المختار رفض لقاء بادوليو والتفاوض معه في بنغازي أو بالقرب منها، لوقوعها تحت الاحتلال الإيطالي، كما أن رجاله قالوا إن مواكب فرسانهم لا تستقبل بادوليو إلا فوق أرض لا يحتلها إيطاليون. ترى هل كان عمر المختار، بتصرّفه هذا، يعبّر عن اعتزاز رجل يعشق الحرية؟ أم كان يُحبِط مكيدة سبق أن وقع فيها سيد محمد الرباع في الماضي القريب؟ أم كانت هناك خطة ما للثأر من بادوليو!؟ في غياب الدليل، تباعدت روايات المراسلين الألمان. وتقرير ريختهوڤن يعني أن

الاجتماع قد حدث، ولذا يستخدم التعبير الاستعماري الرائج وقتها، وهو أن الهدوء والأمن الآن يَعُمّان برقة بكاملها تحت أعين الإيطاليين. لكنه في نهاية التقرير يعود إلى الموضوع من جديد، قائلًا إن الإيطاليين وقعوا في خدعة، وإن السكان لأسباب مجهولة تباطأوا في تسليم أسلحتهم. ثم يستنتج أن اشتغال معظم الجيش الإيطالي بعيدًا في فزان دفع عمر المختار إلى التخلي فجأة عن مقاومته السلبية واقتناص الفرصة. وبسبب نقص القوات، أُوكِل لسلاح الجو الإيطالي قصف الجبل الأخضر. ويسجّل فون ريختهوڤن أن العثور على جثة أحد زعماء قبيلة سيف النصر بين قتلى جماعة مسلحة كانت متّجهة إلى برقة، بعد معركة مع قوة إيطالية، قد يكون له علاقة بتغيّر خطط عمر المختار. هذه الرواية أيضًا تترك الكثير من الأسئلة لمزيد من البحث، لأن القارئ وقتذاك كان عرضة للتخمينات. لكن النتيجة المؤكدة، التي لا بدّ أن يكون القارئ قد خَلُصَ إليها، هي أن المجرى الحقيقي للحوادث يدحض الرواية الإيطالية عن خيانة عمر المختار واستسلامه غير المشروط، بل وعن حياة عمر المختار وبطولته نفسها .

وبحلول شهر أيار عام 1930 كتب فون ريختهوڤن لبرلين أنه بعد احتلال فزان، وبعد تعيين گراتسياني حاكمًا لإقليم برقة، باتت هزيمة عمر المختار مسألة أسابيع أو شهور فقط، وبعدها بسنة أكد تقرير للسفارة بروما أن الإيطاليين لم يتمكّنوا بعد إخضاع برقة، لتعذّر إنهاء القتال في الجبل الأخضر، كما أن المواقع العسكرية على طول خط عرض 29° عجزت عن قطع خطوط المواصلات بين الجبل الأخضر وواحات الكفرة. ومضى التقرير يصف الإجراءات التي يتخذها گراتسياني: ترحيل كافة السكان إلى معسكرات جماعية، حظر نشاط السنوسية وزواياها ونزع ممتلكاتها، بناء خط من الأسلاك المكهربة على طول الحدود مع مصر، الاستخدام المكثّف للطيران، وأوامر مشدّدة للطيارين بقتل أي إنسان أو حيوان يرصده الاستطلاع الجوي فوق الجبل الأخضر. واختتم ريختهوڤن تقريره بأن كل هذه الإجراءات لم تنجح حتى الآن في كسر مقاومة الأهالي، وأن الدوريات الإيطالية الصغيرة أو الطيارين الذين تتحطم طائراتهم كانوا دائمًا هدفًا للهجوم والقتل. وفي منتصف كانون الأول 1930 نجحت جماعة مسلحة من واحة الكفرة في اختراق الخطوط الإيطالية والوصول إلى الساحل، حيث باشرت عمليات عسكرية لعدة أسابيع قبل التمكن من دفعها ثانية إلى الداخل، من دون القضاء عليها .

وبينما استمرت حرب العصابات تلك، مسبّبةً انتكاساً في معنويات الدعاية الإيطالية، استعد گراتسياني لغزو الكفرة واحتلالها. وخلال عام 1930 فشلت خمس حملات استطلاع. وكان من الصعب الحصول على معلومات عن أسهل المسالك لاحتلالها وعن مدى قوة الحاميات السنوسية فيها. غير أنه، بنهاية أيلول، تم إقامة رأس جسر وقاعدة تموين أمامية في بيرزغن، على مسافة 200 كيلومتر شمال الكفرة. ومن هناك بدأ القصف الجوي بعدها مباشرة، في الوقت نفسه الذي كثّف فيه گراتسياني استعداده للهجوم الرئيسي .

ولا تهمّنا هنا التفاصيل اللوجستية في خطط گراتسياني التي ملأت تقارير السفارة الألمانية، ولكن تهمّنا الطبيعة العامة للحرب في برقة، التي تأكدت بربريتها المتزايدة بما فيها مواصلة سياسة المعسكرات الجماعية للسكان .وكانت هناك تقارير أخرى من القنصليات، والسفارات في القاهرة والقدس وبغداد وإندونيسيا، كلّها تسجّل احتجاجات الهيئات الإسلامية المحلية إزاء الوحشية الإيطالية

ضد إخوانهم في الدين. ففي بغداد، مثلًا، وصلت برقيات وتوقيعات من جمعية الهداية الإسلامية بمسجد السلطان علي ومن علماء سامرّاء. ومع ذلك لم تؤخذ تلك الاحتجاجات مأخذ الجدّ، حيث شكّكت التقارير بكونها جاءت بتحريض من قوى الانتداب، أي بريطانيا وفرنسا، ضد إيطاليا، كما جرى اتهام تلك الدولتين بممارسة سياسة ذات وجهين، حيث لا يخلو ماضيهما من الأسلوب نفسه .

وعمومًا أظهرت الصحف الألمانية ميلًا مماثلًا إلى مقارنة الممارسات الإيطالية بسياسات البطش الاستعمارية التي كانت تتّبعها فرنسا وبريطانيا. ومع ذلك فإن تهكّمها لم يصل الى مستوى فن ريختهوڤن، الذي قارن في تقاريره بين الأداء العسكري المتواضع لگراتسياني في إقليم فزان وبين العنف العسكري الرهيب في الحرب الألمانية الاستعمارية ضد قبائل هيريريوس في جنوب غربي أفريقيا، ثم تساءل متعجبًا: لماذا لم يستفد الإيطاليون سياسيًّا من النساء الأسرى؟

ومن أبرز الظواهر في تقارير الصحافة الألمانية، في تلك المرحلة الثالثة من الصراع الليبي-الإيطالي، هو التأكيد المتزايد على وجوب فرض القانون والنظام كضرورة للتنمية الشاملة للأرض الزراعية الخصبة في إقليم برقة. كان هناك في تلك التقارير دائمًا ما يعني أن أهل البلاد لا يعرفون كيفية الاستغلال الأمثل لما تحت أقدامهم من ثروات زراعية. وكان يناقض هذا التحامل ما يَرِد في التقارير نفسها من حقائق أن عنف المقاومة في الداخل قد يرجع إلى قيام الإيطاليين بطرد الناس من مراعيهم وواحاتهم، بل ومن تلك المواطن الصحراوية التي كانوا يتحايلون على العيش فيها في ظل ظروفها القاسية. وفي 13 حزيران 1930 نشرت جريدة كولنيش Kölnische Zeitung أخبارًا مثيرة، مفادها أن گراتسياني بلغ به الأمر حدّ التفكير في ترحيل كافة السكان إلى إيطاليا، حيث لا يزيد تعدادهم في نظره على سكان مدينة پاليرمو. كانت الصعوبات التي يلاقيها گراتسياني في التغلّب على أساليب عمر المختار في حرب العصابات تصل بتفاصيلها إلى القارئ الألماني، حتى ولو كانت على سبيل إمتاع القارئ. وفي ذلك أفاضت التقارير في وصف جاذبية الصحراء والسحر النافذ الذي تمارسه شخصية ذلك الشيخ القابع فوق الجبل الأخضر، والجوّ الرومانسي الذي أضفته بلاد الشمال الباردة على الحياة الخشنة في الصحارى المشرقة بأشعة الشمس. أما الظروف العصيبة التي كان يعيشها سكان الجبل الأخضر فلم يكن لدى القارئ الألماني أي فكرة عنها. لكن تقارير جريدة ڤوسيش Vossische Zeitung المحترمة، ومقرّها برلين، كانت لا تحفل كثيرًا بتلك الإثارة والرومانسية. فهي لم تكتَفِ بالتحفّظ على مصطلحات الدعاية الإيطالية مثل «التمرّد» و«قطّاع الطرق» و«العصاة»، بل هي عَمِدَت أيضًا إلى شيء من التفصيل في العوامل التي مكّنت عمر المختار من مواصلة جهاده، ألا وهي التفاف الناس حوله .

كان خبر استيلاء الإيطاليين على الكفرة واحتلالها أهم ما أوردته التقارير الصحافية في ربيع 1931. وقد هلّلت الصحف لذلك واعتبرتها ضربة معلّم من گراتسياني، ولم يكن هناك تغطية مماثلة لوضع أهل الواحة ودفاعاتهم الضعيفة. وقد ذكرت جريدة كولنيش أن ضابطًا إيطاليًّا برتبة كولونيل، يدعى برزي، كان أسيرًا في الواحة من قبل لمدة عشرة شهور. وبينما هو هناك لاحظ تدهورًا في سلطة كبار قادة السنوسية، حيث كان كبيرهم قد هرب إلى واحة بوسكو الشمالية. وبعد تمكّن الضابط من الهرب، كان تقريره حافزاً لگراتسياني على المجازفة باحتلال الكفرة. وأفادت بعض التقارير عن وقوع قتال عنيف وإصابة المدافعين بالذعر من قوة الإيطاليين. وكانت تتمثّل أهمية

سقوط الكفرة بقطع خطوط الإمدادات وتهريب السلاح الوحيدة الباقية مع مصر. ووفقًا لتقارير السفارة في روما، كان مقدرًا أن يؤدي احتلال الكفرة سريعًا إلى تصادم دپلوماسي كبير مع كل من فرنسا وبريطانيا، حيث كان ما زال عليهما احتواء المدّ الفاشي الجديد في إيطاليا نحو تكوين إمپراطورية في أفريقيا .

أما عن انعكاسات سقوط الكفرة على جهاد عمر المختار في الجبل الأخضر فقد كانت هناك مراوحة بين الشكّ واليقين حول اقتراب هزيمته المؤكّد .

لكن حماسة عمر المختار المتأجّجة للقتال دفاعًا عن حرية شعب، وعقيدته، واستقلاله، وعن بلاد العرب والمسلمين، واستبساله المستميت، ومهارته في مواصلة التعبئة، وقدرته الهائلة على تحمّل الصعاب من كل نوع ... كل ذلك مكّنه من الصمود ثمانية أشهر أخرى، وفي معركة النهاية مع الإيطاليين كاد أن يُفلِتَ من جحيم النيران التي تصبّها آلة الحرب الإيطالية بقيادة گراتسياني. لكن نفوق جواده وجراحه أوقعاه في الأسر. وكتبت جريدة ڤوسيش تعليقًا على نهايته في تقريرها: «وهكذا تقضي الفروسية في عصر التقنية». وكانت آخر كلماته حين سيق به إلى حبل المشنقة بعد أسره بقليل، بحسب ما جاء في تقرير مراسل جريدة هامبورگر هي الآية القرآنية :

}إِنَّاْ للهِ وَإِنَّاْ إِلَيْهِ رَاْجِعُوْنَ] {البقرة [156 :

خاتمة

هذا العرض للإدراك الألماني المعاصر لكفاح عمر المختار في سبيل حرية بلاده واستقلالها، وسيادة بلاد العرب والمسلمين عمومًا، له معناه في أكثر من ناحية. ذلك أن محدودية المصادر لا تسمح بتقييم نهائي لهذا الإدراك الألماني المعاصر له. كذلك نضع في الاعتبار أن ألمانيا في ذلك الحين كانت تعيش محنة زوال إمپراطوريتها، ووجدت من الصعب عليها التوافق مع مستجدّات الظروف الاجتماعية والسياسية لوجودها. في ظل هذا السياق التاريخي لألمانيا المقهورة، والتي ذاقت نقمة هذا الزوال لسلطانها وكانت تجاهد نفسها بحثاً عن توجّه جديد، يبدو هذا الاهتمام الواسع والمكثّف بحوادث ليبيا شيئًا مثيرًا للدهشة .

لكن هذه حقيقة تعطي أكثر من دليل على الصورة التي عكسها جهاد عمر المختار على الصعيد العالمي. كذلك فإنها توضح بشكل يدعو إلى الأسى أن الكثير من المراقبين والمراسلين المتابعين للحوادث لم يرَوا في الفاشية ذلك الشيطان الرهيب الذي عرفناه. فالمستوى المتقدّم للفاشية، وغلظتها الوحشية، وإرادتها الحديدية في بلوغ الهدف بالتدمير الساحق، كلها أشياء لَقِيَت استحسانًا لدى بعض الدوائر. لذلك فإن نوعية الإدراك الألماني المعاصر لجهاد عمر المختار ضد الاستعمار الإيطالي يعكس أيضًا نُذُرًا سيئة بظهور الفاشية الألمانية. ولكن - وهذه حقيقة - كان هناك أيضًا ومن دون شكّ قطاع من المجتمع الألماني يحمل لعمر المختار، ولشخصيته الوضّاءة، ولتفانيه وكفاحه، كل ما هو جدير به من احترام .

وأخيرًا، من جملة الدروس المستفادة من هذه العرض لتقارير الصحافة والوثائق الرسمية، يبرز في رأيي درس مهم تمثّل في ذلك الصوت الوحيد لجريدة صدى الإسلام .وحين كتب ليوپولد ڤايس من مكة في آذار 1931 لجريدة زيوريخ الجديدة Neue Züricher Zeitung متفكرًا في المصير الذي ينتظر عمر المختار في الجبل الأخضر، ختم تقريره قائلًا :

»إن جهاد عمر المختار جسّد مثالًا عظيمًا لا يمكن أن يضيع، واليوم تتجدّد الحاجة إلى صوت آخر أبعد صدًى كي يحمل تلك الرسالة إلى الغرب .«

المراجع

• Deutsche Allgemeine Zeitung

• Deutsche Botschaft Rom

• Die Erde

• Ehrenzeugnis für einen nordafrikanischen Freiheitsführer: Umar al-Mukhtar

• Hamburger Echo

• Hamburger Fremdenblatt

• Hildebrand, Klaus: Vom Reich zum Weltreich: Hitler, NSDAP und koloniale Frage 1919 - 1945. München 1969.

• Islam-Echo

• Kölnische Zeitung

• Paschen, W.: Das Ende Omar al-Mukhtars. Italiens Sieg in der Cyrenaika. Übersee, Berlin 1951.

• Rathjens, C.: “Die Stellung Italiens in Nordafrika,” in: Hamburger Fremdenblatt, No. 115, 26. April 1926.

• Vossische Zeitung

• Weiss, Leopold: “Ein arabischer Held: Sayid Ahmad al-Senussi,” in: Neue Züricher Zeitung 29.3.1931.

• Weser-Zeitung (Bremen)

العلاقة السعودية-الألمانية [3]

في عهد الملك عبدالعزيز

مقدمة

لم تحظ العلاقة السعودية-الألمانية إبان عهد جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود بالتسجيل والتحليل الجديرتين بها، إذ لم تتناول هذه العلاقة سوى فصول ثانوية في كتب تعالج مواضيع عن الرايخ الثالث الألماني والشرق العربي، أو هتلر والقضية الفلسطينية، أو ما كتب حول الإمبريالية الألمانية في إنشاء خط سكة حديد بغداد الجديد .

على هذا فإن النصوص التاريخية المتعلّقة بتحديد وتفسير مجال العلاقات السعودية-الألمانية تكون عادةً بعيدة عن البؤرة، هذا في ما يختصّ بالدائرة السعودية. كما أن المصادر والسجلّات الوثائقية، أيضًا، قد تناولت الحوادث والسياسات بعيدًا عن واقع مَحَكّ الحوادث الخاصّة بالسعودية .

ويمكن شرح هذه النتائج، إلى حدٍّ ما، على ضوء الحقيقة المعروفة التي تقول إن القضايا السياسية في الشرق الأوسط وفاعلية السياسة الخارجية قد استحوذتا على مناخ إقليمية أكبر، ولكنها ذات نقاط بؤرية متباعدة. وفي الحالة هذه، فإنه بات من المؤكد أيضًا اعتبار أنَّ العلاقة السعودية-الألمانية برمّتها قد وجدت لفترة زمنية وجيزة في عهد جلالة الملك عبدالعزيز - بيد أننا نجد، مثلًا، معاهدة صداقة تتضمّن شروطًا تجارية قد أُبرمت في 26 ايلول سنة 1929 ، مع العلم أن كلًّا من المفاوضات وتبادل التصديقات قد أُجريتا في القاهرة في 6 تشرين الثاني .1930غير أنه منذ ذلك الحين لم يُقَل سوى القليل عن هذه العلاقة حتى سنة .1937

وهنا بوسعنا أن نقول أيضًا إن السَنَتَين التالِيَتَين لهذا التاريخ كانتا حافلتَين بما يمكن أن نطلق عليه في وقتنا الراهن «التودّد السعودي - الألماني»، والذي تمخّض عنه إرساء قواعد التمثيل الدبلوماسي الألماني في جدّة في كانون الثاني .1939ولم تكد تمرّ تسعة أشهر على ذلك التمثيل حتى تم تجميده خمس عشرة سنة، ليُستأنف ثانيةً في تشرين الثاني .1954والفترة التي سيتناولها هنا في بحثنا هذا هي تلك الفترة من 1937 حتى .1939

الشرق الأوسط ودوره في التجارة الألمانية والسياسة الخارجية في الثلاثينات

يتفق المؤرخون بشكل واسع على أن الملك عبدالعزيز كان بارعًا، بل وذا مهارات خاصة، في تكوين وموازنة العلاقات مع القوى الأخرى، وذلك بغية تأمين تأسيس الدولة السعودية .

ومن هذه الزاوية، بمقدورنا أن نلمح روح علاقته المفاجئة والنشطة مع ألمانيا أواخر الثلاثينات، والتي أخذت شكلها المنظّم والمماثِل لمحاولاته السابقة التي انتهجها لكسب اعتراف واشنطن الدبلوماسي الكامل والتمثيل القنصلي. وهنا، قيل إن «الملك عبدالعزيز قد وجّه الأوامر بوقف شراء المركبات من أميركا عن طريق الحكومة كنوع من الاحتجاج على رفض الولايات المتحدة إيفاد ممثل لها في جدّة كاعتراف منها بحكومته». كان الملك مصرًّا إصرارًا لا رجعة فيه على «أن يسبق العلم التبادل التجاري وليس العكس». وبهذا المعنى بدأت تجري الاتصالات مع ألمانيا، التي اعتبرت نفسها - قُبيل استقرار السلطة في يد هتلر - كقوّة ثالثة أخرى في الشرق الأوسط: في إيران وتركيا والعراق وأفغانستان .

وبطبيعة الحال، ليس بالضرورة أن يكون الملك عبدالعزيز قد بنى تصوراته عن الدور الألماني في الشرق الأوسط على تقييم مماثل للمصالح، ولا يمكن افتراض ذلك أيضًا من جانب رجال الدولة في ألمانيا. فما الذي حدا بألمانيا إلى أن تعمل على اجتذابه نحوها؟ وما الأدوار التي يمكن لألمانيا ان تقدّمها له كـ«قوة ثالثة»؟

في المجال التجاري

خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، تشير الإحصاءات التجارية الألمانية الرسمية إلى أن بلدان الشرق الأوسط التي دخلت في علاقات تجارية مع ألمانيا انحصرت في تركيا ومصر وإيران وفلسطين وسوريا ولبنان (وفي سنة 1937 دخل أيضًا العراق وأفغانستان والسودان). وكانت التجارة مع أفغانستان والعراق والأردن وجزيرة العرب - أي السعودية وعمان والكويت واليمن - يطلق عليها في العملية التجارية «باقي آسيا .«

وبشكل عام، فإنه منذ أوائل الثلاثينات فصاعدًا، نرى أن العملية التجارية الألمانية في الشرق الأوسط استفادت من عاملين متّحِدَين :

أولهما: السياسة المحلية لإيجاد وظائف؛

وثانيهما: السياسة الشرق أوسطية الحقيقية في تطوير الاستيراد وتحديثه، والتي تعتمد على تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية .

وتدخل في إطار هذا المفهوم كل من تركيا ومصر وإيران والعراق. ووُضع كل من هذين العاملين بقصد التغلّب على الآثار المحلّية المترتّبة على الركود الاقتصادي العالمي وبناء اقتصاد قومي .

كانت المملكة العربية السعودية قد عانت بشكل ملموس وخطير، وإن لم يكن بشكل مباشر، من تلك الآثار الناجمة عن الفتور الاقتصادي إبان تلك الفترة. وتمثّل ذلك في الانخفاض الحادّ في عدد الحجّاج السنوي، مما تسبب بتدهور نسبة المدخول السنوية، الأمر الذي أقنع الملك عبدالعزيز بأن على دولته الجديدة البحث عن مصادر تمويلية أكثر ثباتًا. ولا يحضرنا هنا سوى عدد قليل من الأرقام الإحصائية التي نعرضها بقصد الإيضاح. ففي عام 1930 ، كان عائد حكومتَيْ الحجاز

ونجْد وملحقاتهما يقدر بنحو 7,223,700$ ، وهو ما لم يكن يتجاوز الدخل العائد من الحج منه 2,920,000$.وقُدِّرت نسبة المدخول العائدة من رسوم الجمارك وكافة رسوم الضرائب الأخرى بنحو 3,000,000$ ، ثم 1,250,000$ على الترتيب، ولأن ما ينفقه كل حاجّ أثناء فترة مكوثه في الحجاز يقدَّر بـ 200$تقريبًا، ولأن عدد الحجاج كان يبلغ في السنة نحو 100,000 حاجّ، فإن دخل الحكومة من ذلك كان يقدر بنحو 20,000,000$ سنويًّا. وعلى أي حال، فإنه في أعقاب فترة الركود العالمي هبط عدد الحجّاج السنوي من 116,000 سنة 1930 إلى 20,000 حاجّ فقط في 1933 و 1934 ، حتى بلغ زهاء 50,000 عام 1937 ، ثم 48,000 عام 1939. وبات هذا التدهور الملموس في العائدات سنة تلو الأخرى يُنذر بكارثة قد تلحق بالدولة والمجتمع ككل. في الوقت الذي أصبحت فيه قوة الدولة الشرائية غير قادرة على مواجهة ما يقدر بنحو 15-13مليون دولار من الواردات السنوية، والتي كانت تقدر نسبة السلع الغذائية الضرورية والمنسوجات منها بنحو 70%. ففي 1932 قام الأمير فيصل، وزير الدولة للشؤون الخارجية يومئذ، بإجراء زيارات لكافة العواصم الأوروبية المهمة، كما عقدت المفاوضات في لندن بقصد الحصول على قروض مالية .

وفي برلين، حيث وصل الأمير فيصل بن عبدالعزيز في 21 أيار عن طريق روما، بيرن، باريس ولندن، عقدت الآمال على تحسين أواصر العلاقات التجارية وإقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين .

وخلال جولته في أوروبا، يبدو أنه ناقش تأسيس بنك مركزي بمساهمة كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ومصر .

وفي نهاية المطاف، فإن الملك عبدالعزيز لم يجد مخرجًا لتلك الأزمات الاقتصادية إلا عن طريق اللجوء لمنح حق الامتياز لشركة النفط بكاليفورنيا. هذا ولم تكن مبشّرات العلاج العاجل لتظهر وتلوح في الأفق إلا بعد أن اشترط جلالته أن يتم الدفع نقدًا، وكانت تلك هي البداية .

والجدير بالذكر هنا مقارنة قصة نجاح آرامكو بالكفاءة الألمانية الناضبة في سياستها البترولية في العراق المجاور إبّان الفترة ذاتها. ومن هنا، يتضح لنا أنه كانت لدى جلالة الملك عبدالعزيز أسباب اقتصادية حَمَلَته على رفض العروض البترولية الألمانية الخاصة، مع أن ذلك ينطبق بالمثل على العملية التجارية. ففي 1937 اجتازت التجارة الألمانية سنوات الركود الاقتصادي حتى بدأت تبلغ أوجها عام 1929. وفي 1938 شهدت العملية التجارية بين البلدين طفرة مفاجئة جعلت الصادرات الألمانية للشرق الأوسط ترتفع بمعدّل أسرع يفوق، في حقيقة الأمر، صادراتها الإجمالية .

ابتعاد ألمانيا عن تطور قطاع انتاج النفط في الشرق الأوسط :

بعض القيود الاقتصادية والنواحي السياسية

منذ ظهور الآثار المأساوية المحلّية التي أفرزها الركود الاقتصادي العالمي أوائل الثلاثينات، اعتبر الملك عبدالعزيز اكتشاف البترول وتصديره من المتطلبات المطلقة لتمويل الدولة وتطوير اقتصادها، كما قام جلالته أيضًا بمنح حق الامتياز لشركات تحظى بأسواقها المتزايدة والرابحة ولا

تفرض عليه أي شروط سياسية. ومثالًا لذلك نذكر شركة كاسوك CASOC التي منحها جلالته حق الامتياز في أوائل الثلاثينات (شركة كاليفورنيا للنفط .(

وبالمقارنة، إذا وضعنا في الحسبان هذين المعيارين، فإن أي شركة ألمانية أو شركة متعددة الجنسية وتخضع لألمانيا في نظامها، كانت ستعتبر نفسها بالتأكيد، على الأقل، طرفًا منافسًا في مثل هذا العطاء. ذلك لأن الرايخ الألماني الثالث، بالإضافة إلى إيطاليا واليابان، كان من أكثر الأسواق البترولية المبشّرة في تلك الفترة، ومرجع ذلك يُعزى إلى تفوقه في صناعة السيارات والطيران ومجال التسليح .

ورغم ذلك، وكما تكشف الإشاعات التى سادت إبان تلك الفترة عن الدوافع الحقيقية وراء زيارة گروبا Grobba لجدّة، أوائل الثلاثينات، فثمة سوء فهم في ما يتعلق بسياسة ألمانيا البترولية في الثلاثينات. ولسوء الحظ، فإن الدليل الوثائقي لتقييم الملك عبدالعزيز لهذه السياسة غير متوافر لدينا. وهنا في مقدورنا أن نجزم أنه ما من شك في أن الحكومة البريطانية كانت تَحيك الدسائس والفتن من أجل إفساد العملية التجارية الخاصّة بالألمان .

والشيء الذي يبدو أنه غاب عن ذهن الكثيرين من المراقبين في ذلك الوقت، هو أنه منذ منتصف الثلاثينات، أي منذ شروع هتلر بإعلان الحرب، أصبح للبترول والوقود قيمتهما الفائقة من الناحية الاستراتيجية، للدرجة التي حتّمت عدم تركه عُرضة للسقوط تحت أيدي النفوذ الخارجي، ففي حالة نشوب حرب في أوروپا والبحر المتوسط، مع وجود بريطانيا كواحدة من الخصوم، فإنه سيصبح من غير الممكن الدفاع عن إمدادات النفط لألمانيا من الشرق الأوسط .

كان هذا هو مفهوم السياسة البترولية الألمانية السائد في أواخر الثلاثينات .

الازدواجية في صنع السياسة الخارجية الألمانية

تسبّب النظام الألماني المزدوج في صنع السياسة الخارجية بعد 1933 في تكرار حالات من سوء التفاهم إزاء الدوافع والأهداف الحقيقية المتّصلة بعمل ألمانيا السياسي والدبلوماسي والدعائي في الشرق الأوسط. ثم جاء هتلر ليتولّى السلطة في ألمانيا بالطرق الشرعية، ولكن بهدف تغيير الهيكل السياسي ككل .

في البداية، رأى هتلر أن يسمح لمكتب الخارجية الألماني بمواصلة أعماله، نظرًا للعجز الحادّ في الكفاءات الشخصية بين رجالات حزبه لتعيينهم في هذا المضمار، من جهة، ومن جهة أخرى لتأمين الثقة وإحراز الاعتراف الدولي .

لم يتوقّف هتلر عن مواصلة جهوده في أخذ الحزب الهتلري القومي مكانه تدريجيًّا، وعن بدئه ممارسة الشؤون الخارجية للدولة. ثم أقام الحزب مكتب سياسته الخارجية برئاسة روزنبرگ .

في ما يتعلّق بالشرق الأوسط، وكما سنتناول بالشرح والتعليق في الفصل التالي، فإن السعودية تعرّضت لتلك التجربة الألمانية في النظام المزدوج بطريقة خاصّة، حيث كان على الملك عبدالعزيز أن يتعامل مع ڤرنر أوتو ڤون هانتگ Werner Otto von Hentig ، والذي كان مسؤولًا عن دائرة الشرق الأوسط في مكتب خارجية برلين، وكذلك مع فْرِتز گروبا Fritz Grobba ، وهو السفير الألماني في بغداد، المعيَّن بعد ذلك كمبعوث في جدة، وقد كان مأخوذًا بالفرص الجديدة التي كان من شأنها أن تعطي مزيدًا من التقدّم للسياسة الألمانية في الشرق الأوسط .

»المرحلة الساخنة» الخاصّة بشراء الأسلحة وإقامة علاقات ديپلوماسية أواخر الثلاثينات

في فترة ما قبل الثلاثينات، بالتحديد في خريف 1929 ، وقبل تبادل التصديق الخاص باتفاقية الصداقة السعودية-الألمانية في القاهرة بفترة وجيزة، نقلت الصحف خبرًا مفاده أن مجموعة من المدرّبين العسكريين الألمان قد يوفَدون لمساعدة الملك عبدالعزيز في بناء جيش حديث. وقبل ذلك بعام واحد، وبالتحديد في آذار 1928 ، سرت إشاعات عن شحن ذخائر ومعدات حربية من كييل (الميناء الألماني) إلى جدّة. ولو ساند هذا الزعم أي أساس من الصحة، فمعنى ذلك أن المفاوضات الأخيرة التي أجراها الملك عبدالعزيز إنما تمت من أجل الصالح العام لتدعيم قوة دولته .

مجرى الحوادث

قد يكون من الممكن تعقّب التاريخ الحقيقي لبدء المباحثات الألمانية-السعودية حول موضوع الأسلحة، والتي يُرجعها بعض المؤرّخين إلى تاريخ انعقاد اللجنة المفوضة بتقسيم فلسطين برئاسة پيل Peel ، التابعة للحكومة البريطانية، وقد مارست هذه اللجنة أعمالها في حزيران .1937لكنّ آخرين يُرجعونها إلى شهر شباط من العام نفسه، مُشيرين إلى ذلك بمصادر من مكتب الوثائق الخارجية الألمانية .

وطبقًا لما ورد على لسان الملحق العسكري للولايات المتحدة الأميركية في برلين، فإن القائد ترومان سميث، والذي يعد أحد الشخصيات البارزة في مجال التجارة الخارجية لصناعة الأسلحة الألمانية، قد أوضح له أنه خلال الأشهر الأخيرة لاحظ المراقبون الأوروپيون اهتمامًا مفاجئًا وظاهرًا في عملية تسليح بلاد الشرق الأدنى. هذا كما أن تركيا استمرّت لسنوات عدة مستوردًا ثابتًا للأسلحة الألمانية .

علاوة على ذلك، نجد أن كلًّا من أفغانستان وإيران والعراق والحجاز في الوقت ذاته قد قررت تحديث تسليح بلادها بدرجة مدهشة، لدرجة أنه لم يكد يمرّ أسبوعان من دون أن نجد لجنة جديدة مفوّضة من بلد جديد من هذه البلدان تظهر في برلين. ففي تقرير سابق، وبالتحديد في 25 أيار 1937 ، وأثناء العرض الذي أقامه مصنع رينمتال للأسلحة الألمانية، ألمح الملحق نفسه أنه كان من بين الحضور ممثلون عن الحجاز. كما أوردت الصحف في ذلك الوقت روايات مماثلة عن تحديث الجيش العربي السعودي. وطبقًا للتقارير نفسها، تأسّست وزارة الدفاع تحت التوجيه الموقت لمستشار الملك عبدالعزيز المالي عبدالله السليمان .

ومن وجهة النظر الألمانية، رأى المسؤولون الألمان، لأول وهلة، أن الاتجاهات السعودية نحو ألمانيا بدت أقل حركة. ففي 5 تشرين الثاني 1937 عقد الدكتور فْرِتز گروبا، المبعوث الألماني في بغداد، اجتماعًا مع الشيخ يوسف ياسين، سكرتير الملك الخاص. ومع أنه تمت تغطية المشكلة الفلسطينية أثناء المباحثات، إلا أن النواحي العسكرية للثورة في فلسطين وطلبات الأسلحة لم تُثَر خلال الاجتماع. وبدلًا من ذلك، أخذ يوسف ياسين يؤكّد لگروبا أهمية إقامة علاقات ديپلوماسية رسمية بين البلدين، كما نقل رغبة الملك عبدالعزيز المتجدّدة في أن يرى مبعوثًا سياسيًّا يتم اعتماده في جدّة، ويكون هناك تبادل في وجهات النظر في المسائل ذات الاهتمام المشترك .

علاوة على ذلك، فإن الدلائل الوثائقية أفادت بأن المسؤولين في إدارة السياسة الخارجية للحزب النازي حاولوا من جانبهم التأثير على الوسطاء العرب .

يبدو أن هذه العوامل كان لها دورها في إيجاد حلقة اتصال بين إدارة السياسة الخارجية في الحزب النازي وبين بعض رجال الملك عبدالعزيز البارزين، من أمثال طبيب جلالته الخاص مدحت شيخ الأرض أو خالد القرقني. وقد أثار الأول سؤالَين مهمَّين خلال زيارته لبرلين خريف 1937. ويختصّ السؤال الأول بما إذا كانت الحملة النازية المعادية للسامية تستهدف العرب بالمثل؟ أما السؤال الثاني فكان يتعلّق بطلب تسليم أسلحة للمملكة العربية السعودية. في ما يتعلق بالموضوع الأول، يمكن إيعاز قلق الملك عبدالعزيز إزاء ذلك إلى ما قامت به الدعاية البريطانية من دور في هذا الصدد. وربما كانت مناقشة الموضوع الثاني استمرارًا لمحادثات بغداد سنة 1937. وهنا يلزم التنويه إلى أن ازدواجية السياسة الخارجية الألمانية قد لعبت دورًا في ذلك، ما جعل جلالة الملك عبدالعزيز يبدي اهتمامه بذلك التأخير في العلاقة. فعندما وصل وزير التجارة السعودي خالد القرقني إلى برلين في كانون الثاني سنة 1938 فإنه لم يتفاوض في موضوع تكثيف التعاون التجاري والاقتصادي فحسب، ولكنه أيضًا حاول دفع مسألة الحصول على أسلحة تشمل 20 ألف بندقية وإنشاء مصنع لذخيرتها .

في واقع الأمر، يبدو أن اتفاقية صفقة الأسلحة كانت الغرض الأساسي لمهمة القرقني تلك، رغم أن تلك الجهود لم تُؤتِ ثمارها. وبات من الواضح أن مسألة التوسّع في العلاقات التجارية وبخاصة ما يتعلّق بصفقات السلاح كان يتطلّب إقامة علاقات دپلوماسية رسمية حتى يمكن ترتيب القروض الحكومية لتمويلها .

في الحقيقة اشترط جلالة الملك عبدالعزيز، ببعد نظره المميّز واستشرافه العملي في حل المشكلات، هذا المطلب مرارًا وتكرارًا، بيد أنه قُوبل بمكتب الخارجية الألماني الذي كان معارضًا له .

وبصفة أساسية، وكما أظهر سجلّ الاتجاهات الألمانية-السعودية، فإن قضايا العلاقات الديپلوماسية الرسمية وصفقة الأسلحة لم يكونا متّصلَين بشكل ضروري، ذلك أنه عندما زار وزير الدولة للشؤون الخارجية بالنيابة فؤاد حمزة برلين، أواخر آب 1938 ، كان لزامًا عليه أن ينقل ذلك إلى ڤون هانتگ مع أن الغرض من مهمته الحقيقية ظلّ محل تكهّنات .

أخيرًا، وعند نهاية عام 1938 ، خلال المحادثات والمفاوضات التي تلت اعتماد أوراق الدكتور گروبا مبعوثًا ألمانيًّا في جدّة، بدأ يتراءى للعيان أن مكتب الخارجية الألمانية طلب من المملكة العربية السعودية ثمنًا سياسيًّا لذلك، بيد أن جلالة الملك عبدالعزيز كان أفطن من أن يوافق على ذلك من يدون تحفّظات .

ولِفَهم ما تضمّنته المفاوضات، ولتقييم وتحديد أهدافها الحقيقية ونتائجها، فإن إعادة بناء التعرّجات الدپلوماسية لم تكن لتكفي، فثمة ضوء يجب أن يلقى على المحيط الإقليمي والدولي للسياسة الحاضرة، وعلى اعتبارات الألمان في ما يخص الملك عبدالعزيز والسياسة الألمانية تجاه الشرق الأوسط .

المخاطر القائمة وقتها

في الجانب السعودي

عام 1930 ، واجهت حنكة الملك عبدالعزيز في إدارة شؤون دولته تحدّيًّا يعود سببه إلى بعض المعضلات المحلية التي كان من بينها مشكلات الحدود، وكذلك التغيّرات في القوى الإقليمية المحرّكة. واستلزم ذلك الأمر، علاوة على المرونة والمهارات الديپلوماسية الاستثنائية، قوة رادعة يعتمد عليها مثل القوة المسلّحة للدولة .

كما أن العلاقات السعودية مع البحرين والكويت، ولا سيما في المجال التجاري، أيضًا تطلّبت فحصًا شاملًا. وكان للإشاعات المتعلّقة ببعض المحاولات البريطانية، الرامية إلى تشكيل تحالف بين بعض إمارات الخليج، دورها في تحريك دافع الاهتمامات السعودية الخاصة بحدودها الشرقية. وبينما نجد أن مثل هذه المسائل قد تصنع السياسة السعودية في الجانب الدفاعي، فإن أعمالًا أخرى كانت تتطلّب من الرياض سياسة أكثر تقدمًا، إذ كان عليها أن تتبوّأ قيادة العالم الإسلامي بما أوتيت من شرعية الحفاظ على الأماكن المقدسة في مكة المكرّمة والمدينة. ولم تستطع المملكة العربية السعودية أن تنأى بنفسها عن مساندة الكفاح المصري من أجل الاستقلال (1936)ولا عن مساندة الكفاح من أجل فلسطين والقدس .

في الجانب الألماني

كان عام 1937 بمثابة الحدّ الفاصل للسياسة الألمانية الخارجية، مع أن خطة پيل في تقسيم فلسطين عام 1937 أثارت اهتمامًا لدى الدوائر السياسية الألمانية في برلين، إلا انها لم تمسّ صميم السياسة الألمانية الخارجية. أما في ما يتعلّق بأهم الحوادث التي شهدها العام فكان أولها ما أحرزته ألمانيا من وعي ذاتي في تبوُّؤ وضع لا يستهان به بين القوى العالمية، داخل نظام دولي كان آخذًا في التفكك بسرعة، ولم يكن هذا الوضع ليتوافق مع المصالح البريطانية بشكل أساسي .

كان غزو اليابان لشمال الصين وداخل منغوليا، ثم فشل مهمة هاليفاكس Halifax في ألمانيا والتي حاولت التوصّل لسياسات مشتركة في وسط وجنوب شرقي أوروپا، وأخيرًا تطوّر الحرب الأهلية

في إسپانيا، كان لكل ذلك أثره على نجاحات ألمانيا سنة 1936 ، والتي تمثلت في التخلص من القيود المتبقّية من نظام معاهدة ڤرساي، ثم وضع بريطانيا الإمپريالية في موقف الدفاع دوليًّا .

أما العنصر الأساسي الثاني في واقع الأمر، والذي جعل من عام 1937 عامًا ذا أهمية، هو أن إعادة التسليح الألماني قد بلغ أقصى طاقته الإنتاجية. غير أن عملية تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد عسكري أدّت إلى مشكلات عويصة في النقد الأجنبي ونقص في الواردات من المواد الخام .

لهذا كانت السياسات الجديدة في ادعاء «المجال الحيوي» شرق أوروپا، واستنفاد مجال الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ما يعني ضرورة استقلال ألمانيا عن السوق العالمي، ولهذا أيضًا ازدادت تجارة المقايضة مع تركيا وإيران .

من هنا كانت الحرب هي الوسيلة الشرعية في نهج هذه السياسة؛ ذلك لأن نهج هذه السياسة بعينها كان من شأنه حماية وصَون الكفاءة الحربية. وعلى عكس هذا الأساس يجب أن يتم تقييم مغامرات ألمانيا التجارية في الشرق الأوسط، ولا سيما في ما يتعلّق بالمملكة العربية السعودية؛ لأن هتلر وقع عام 1937 في صدام مع سياسة بريطانيا الخارجية، الأمر الذي حدا به إلى التسليم بأن فكرة الحرب لا مفرّ منها. هذا، وبينما كان هتلر ينظر إلى منطقة الشرق الأوسط على اعتبارها موضعًا استراتيجيًّا ثانويًّا يمكن توجيهه عن طريق الحليف الإيطالي، فإن صنع السياسة الخارجية الألمانية لم تكن، مع ذلك، معفاة من حماية المصالح القومية .

وعلى هذه النقطة الحاسمة ارتكز النظام الألماني المزدوج في صنع السياسة الخارجية الألمانية، في الشرق الأوسط وفي المملكة العربية السعودية، واعتقدت إدارة السياسة الخارجية في الحزب النازي بأن بوسعها قيادة تيارات القومية العربية، كما اعتقدت أيضًا بأنه بات ميسورًا لها اجتثاث جذور الإمپريالية البريطانية في الشرق الأوسط عن طريق إرسال الأسلحة إلى العراق وفلسطين وسوريا .

ولذا، فإن تقدير ڤون هانتگ لمهمة فؤاد حمزة في برلين في آب 1937 جاء ليؤكد توافقًا في الفكر. كما أكّد نائب وزير الخارجية السعودي على المغزى السياسي للتقييدات التي مارستها القوة البريطانية في الشرق على دپلوماسية الملك عبدالعزيز .

وكانت ملاحظة ڤون هانتگ الشخصية تقول: «هنا أمامنا رجل، رجل عاقل وَقُور، رجل لا يأخذ بالنواحي اللحظية، وهذا قد تكون له أهميته الحاسمة في القريب العاجل بالنسبة لنا»، وهذا يكشف لنا في الحقيقة الحدّ الذي بلغه انقسام صانع القرار الألماني حيال سياسته في الشرق الأوسط .

ومع المعاقل التجارية المحصّنة في تركيا وإيران، فإن القوة البريطانية، وشرايين المواصلات الإمپريالية في الشرق الأوسط، كان يمكن احتواؤها عن طريق السعودية، والتي التزمت الحياد رغم إمكانية انحيازها، في حال اندلاع حرب عظمى، إلى ألمانيا، وذلك من خلال انتهاجها سياسة «حياد إيجابي .«

وهذا في حقيقة الأمر كان الثمن السياسي الذي طلبته ألمانيا من أجل عقد صفقة أسلحة مع الملك عبدالعزيز .

التقييدات والنتائج

لقد بلغت المفاوضات السعودية-الألمانية في مجال التعاون الوثيق مرحلتها الحاسمة في النصف الأول من عام 1939 ، حيث بدأت المحادثات التحضيرية في شهر شباط بمناسبة زيارة الدكتور گروبا الأولى لجدة .

وكان اعتماد السفير الألماني في العراق كسفير لبرلين في جدّة يعد نجاحًا دبلوماسيًّا لألمانيا .

انحصرت لقاءات گروبا بثلاثة اجتماعات مع يوسف ياسين ومقابَلَتَين مع الملك عبدالعزيز، وأوضحت التقارير المطوّلة التي أرسلها المبعوث الألماني إلى بلاده رأي الملك عبدالعزيز ومستشاريه، الذين أعربوا عن استيائه الشديد إزاء غطرسة بريطانيا في حضرموت وعُمان وفلسطين، وكذلك حول أزمة الحبشة، ولم يرَ الملك خيارًا آخر غير مسايرة تلك القوة التي كانت تحاصر أيضًا حدود المملكة العربية السعودية، كما أبدى الملك ومستشاروه وجهات نظرهم حول السياسة الإيطالية بشكل تشوبه الحيطة والحذر، هذا مع أن العلاقة مع روما قد وُصفت عامة بكونها علاقة طيبة. وأقرب ما توصل إليه جلالة الملك عبدالعزيز كان اعترافه بأن شكوكًا تساوره حول السياسة الإيطالية في البحر الأحمر، وأنه توصل لمعالجة هذا الموقف إلى ضرب بريطانيا وإيطاليا معًا. وفي ما يتعلّق بمستقبل التعاون مع ألمانيا، أعرب الملك عبدالعزيز عن استعداده بالتزام حالة الحياد الإيجابي في حال نشوب حرب أوروبية. أما عن الأمور التي طلبها من ألمانيا في المقابل فقد كان أولها الدعم المعنوي، في حالة أي تدخل أجنبي في الشؤون السعودية، عن طريق قوة ثالثة. أما المساعدة الثانية فكانت تتعلّق بتسليح جيش بلاده حفاظًا على استقلاله .

ومع ذلك فإن تفاؤل گروبا بما اعتبره نجاحًا لبعثته لم يحظَ بقبول لدى مكتب الخارجية في برلين على وجه الإطلاق. وراح الملك عبدالعزيز يقارن الحياد الإيجابي بفهمه لكارثة إثيوبيا، فلم يأخذ برأي حاشيته عندما دعت بريطانيا وعصبة الأمم المتحدة إلى مقاطعة موسوليني. كان منطقه في ذلك أن يؤخذ في الاعتبار أنه حامي الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، وأنه لا يجب توريط دار الإسلام في مشكلات السياسات الدولية. وعلى النقيض من ذلك، فقد بذل مكتب الخارجية الألماني كل مساعيه من أجل التوصّل إلى تعهّد سعودي يكفل التزام سياسة أكثر فاعلية في الحياد إيجابي، في حالة حدوث حرب. وتلت ذلك سلسلة مفاوضات، وكانت حلقة المفاوضات التالية والحاسمة في منتصف 1939 ، وقد افتُتِحت بحادثة كان المقصود من ورائها شدّ انتباه العالم، وذاك عن طريق إخراج عناوين رئيسية مبهرة لما يحدث في العالم مثل: «مساعي برلين»، و«ذئب الصحراء»، و«هتلر في طريقه إلى العرب». كان الترتيب الحاذق في استقبال هتلر لخالد القرقني في دعوته من أوبرسانربرگ في 17 حزيران، قد سبقته رحلة ڤون هانتگ الخاصة إلى الشرق الأوسط، توقف خلالها في بغداد، وكان المقصود من هذه الزيارة موافاة گروبا بالحظ الذي ينتهجه مكتب الخارجية في ما يتعلق بمسألة الحياد السعودي .

وأخيرًا، وفي محاولة لجذب الملك عبدالعزيز المعروف بحرصه وحيطته لخط التفكير الألماني، فقد وافق هتلر على منح خالد القرقني في 17 حزيران 1939 صفقة أسلحة مكوّنة من 8,000 بندقية، بالإضافة إلى إقامة مصنع صغير لذخيرتها في المملكة، كما تم إرسال 4,000 بندقية كهدية للملك عبدالعزيز ولإثبات حسن المعاملة .

أما عن حقيقة إسقاط الحكومة الألمانية كافة الطلبات في النهاية، بقصد إعلان سياسة الحياد الإيجابي الفعّال كشرط لبيع الأسلحة، فقد تم شرح ذلك في فترة مؤخّرة، والذي كان الهدف من ورائه رغبة ألمانية في تقويم الفهم السعودي للاتفاقية الألمانية-السوفييتية المبرمة صيف 1939.

وحقيقة الأمر التي تبلورت مؤخرًا أمام الدپلوماسيين الألمان أن سياسة الملك عبدالعزيز لم تكن فقط تؤدي إلى إثارة بريطانيا وإيطاليا ضد بعضهما، ولكنها أيضًا كانت تؤدي إلى إثارة ألمانيا ضدهما في الشرق الأوسط. ولأن بريطانيا وإيطاليا كانتا تنتهجان سياسة المصالح الإمپريالية في الشرق الأوسط، فقد كان من قبيل المحتمل أن يصلا إلى تسوية تلحق الضرر والأذى بالأراضي العربية، كما كان الحال بين المصالح البريطانية والفرنسية في المنطقة، ويدلّ على ذلك انفراج التوتّر في العلاقات بين هاتين الدولتين، الصادر في الثاني من كانون الثاني سنة 1937 ، وكذلك في الاتفاقية الأنگلوإيطالية في نيسان 1938 ، والخاصّة بدائرة المصالح المشتركة في البحر الأحمر .

خاتمة

كما أوضحنا آنفًا، فإن العلاقة السعودية ـ الألمانية إبّان عهد جلالة الملك عبدالعزيز قد أمْلَتْها بقدر كبير وبصورة مشتركة اعتبارات السياسة الإقليمية. ذلك أنه، بينما كانت ألمانيا مقيّدة بنظامها المزدوج في صنع سياستها الخارجية، فقد حاول الملك عبدالعزيز بشكل يفوق الحسبان استخراج تعهّد محدّد من برلين في مجالات العلاقات الدبيلوماسية والاقتصادية والسياسية المشتركة، والتي كان يأمل من ورائها زيادة فعالية مناورته إزاء الاعتداءات والانتهاكات البريطانية والإيطالية في المنطقة. وفي الواقع فقد لا يكون مدركًا تمامًا حقيقة أن ألمانيا، في أواخر الثلاثينات، وبعزلها عن پترول الشرق الأوسط، وسياسة اقتصادها الذاتي، وانسحابها من عصبة الأمم، قد آثرت فرض عزلة ذاتية ونهج سياسة دفاع قومي كمقدّمة للحرب التي سعى إليها هتلر في أوروپا. ومن الناحية الأخرى، فإنه من المؤكد أن يكون الملك عبدالعزيز قد تفهّم تمامًا أنه لم تكن لدى ألمانيا سياسة شرق أوسطية محسوبة على الإطلاق. ومجمل القول إن الملك عبدالعزيز أظهر حِرصًا عاقلًا وحذَرًا غير عادي بالتزامه سياسة الحياد هذه .

المراجع

• Famchon, Yves et Leruth, Maurice: L'Allemagne et le Moyen-Orient. Paris 1957.

• Glubb, J. B.: The Story of the Legion. London 1948.

• Gomaa, Ahmed M.: The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics 1942 to 1945. London 1977.

• Habib, John S.: Ibn Sa'ud's Warriors of Islam. Leiden 1978.

• Hirschfeld, Y.P.: Deutschland und Iran im Spielfeld der Mächte: Internationale Beziehungen unter Reza Schah 1921 - 1941. Düsseldorf 1980.

• Holden, David and Johns, Richard: The House of Saud. London 1982.

• Leatherday, Clive: Britain and Saudi Arabia 1925-1939: The Imperial Oasis. London 1983.

• Meyer-Dörnberg, Wilhelm. Die Ölversorgung der Kriegsmarine. Freiburg 1973.

• Niedhart, Gottfried: “Deutsche Aussenpolitik und Internationales System im Krisenjahr 1937,” in: Michalka, Wolfgang (Ed.): Nationalsozialistische Aussenpolitik. Darmstadt 1978.

• Orient-Nachrichten

• Petzina, Dietmar: Autarkiepolitik im Dritten Reich: Der nationalsozialistische Vierjahresplan. Stuttgart 1968.

• Royal Institute of International Affairs (Ed.): Political and Strategic Interests of the United Kingdom: An Outline. Oxford 1939.

• Toynbee, Arnold: Survey of International Affairs 1934. London 1935.

مصر وعالم المتوسط (4)

في الحرب العالمية الثانية

دراسة لمركز تموين الشرق الأوسط

مقدمة

إن من يكتب عن البحر المتوسط في دنيا السياسة لا بد أن يوافق على الملاحظة الذكية التى أبدتها إليزابيث مونرو في أواخر الثلاثينات حين قالت: «كان البحر المتوسط دائمًا وسيلة لا غاية بالنسبة إلى جميع الدول، ما عدا إيطاليا ... ففي عالم السياسة كان ذلك البحر ممرًا يؤدي دائمًا إلى مناطق ما، أو شريانًا إذا ما جذبناه اكتشفنا أن طرفه الآخر يمتد إلى الهند أو ڤلاديڤوستوك، أو وسط الدانوب أو الموصل. فلا يستطيع أحد أن يكتب عنه من دون أن يتناول السياسة الإمپريالية، والسياسة الإسلامية، والسياسة الأوروپية». وحديثًا، تم وصف البحر المتوسط - على نحو مماثل في الوضوح - بأنه «پارومتر المناخ السياسي العالمي»، وهو تعبير مجازي يحمل معنى قيام البحر المتوسط بدور المعبر للآيديولوجيات. فلا شك أن المتوسط لا يتضمّن النقاط الاستراتيجية مثل مضيق جبل طارق ومضيقي صقلية والدردنيل وقناة السويس فحسب، بل كان حوضه يموج بالآيديولوجيات المتصارعة في الماضي والحاضر: كالصراع بين الإسلام والمسيحية، وبين الفاشية الإيطالية والليبرالية، وبين الصهيونية والقومية العربية، وبين الشيوعية والديمقراطية الغربية. ومن ثم كان البحر المتوسط في أوقات الأزمات وعند احتدام الصراعات - على نحو ما حدث في الحرب العالمية الثانية - ميدانًا لتشابك وتداخل المواجهات الاستراتيجية والآيديولوجية .

ولما كانت مصر تقع عندها أكثر نقاط البحر المتوسط الاستراتيجية حساسية، ألا وهي قناة السويس، لم يكن عليها أن تعاني من أخطار ذلك الصراع فحسب، بل كان عليها أن تلعب دورًا فعالًا للتخفيف من أضرار الحرب .

وقد ألقت الدراسات الحديثة الخاصة بالتغيّر في موازين القوى في الأربعينات، في الشرق الأوسط كما في شرق المتوسط، المزيد من الضوء على بلاد «الحزام الشمالي»: اليونان، تركيا، إيران، وكذلك على القضية الفلسطينية وعلى سعي الولايات المتحدة الأميركية إلي تأمين مصادر الطاقة في الجزيرة العربية. وعلى رغم أهمية النتائج التي خَلُصت إليها تلك الدراسات، إلا أن أبرز النقد الموجّه إليها إغفالها لحقيقة أن مصر كانت دائمًا محور النظام الذي صاغته بريطانيا وأميركا للشرق الأوسط وشرق المتوسط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهذه الملاحظات وتقدير دور مصر الأساسي خلال الحرب في البحر المتوسط، وفي مخطّطات ما بعد الحرب، قد تساعد على مراجعة القضايا التي سبقت الإشارة إليها .

مصر والشرق الأوسط في مسرح المتوسط خلال الحرب: الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية

ومع أن مصر حاولت أن تتجنب ويلات الحرب - رغم ميول القصر المحورية واتجاهات بعض رجال النخبة السياسسة الممالئة له - إلا أنها فُرِض عليها أن تلعب دورًا أساسيًّا في الاستراتيجيات والعمليات العسكرية الخاصة بالبحر المتوسط في الحرب العالمية الثانية من جانب الدول المشتركة في الحرب. وهناك نحو خمسة عوامل أساسية ساهمت في فرض هذا الدور عليها، وهي تتعلّق - بصورة أو بأخرى - بموقع مصر الجيوسياسي :

أولها :ما تمثّله قناة السويس من أهمية، كشريان حياة للمِلاحة الدولية وللمواصلات الإمبراطورية البريطانية، فحتى منتصف هذا القرن، عجز طريق الكاب (رأس الرجاء الصالح) عن منافستها تلك المنافسة الخطيرة، على الصعيدين التجاري والاستراتيجي؛

وثانيًا : هناك تدفق البترول عبر القناة قبيل الحرب - وبعد عام 1938 على وجه التحديد - في حالة إغلاق البحر المتوسط، كما أن اكتشافات البترول في مصر كانت تتم بإيقاع سريع .

وقد ارتبطت هذه الاحتياطات ببناء معامل تكرير البترول في حيفا وطرابلس، والتي اهتم بها الإنگليز والفرنسيون في المحادثات الخاصة بالبترول منذ حادثة ميونخ، وإن كانت الخلافات والمنافسات قد استمرّت أيضًا في الإدارة المشتركة للبترول التي أنشئت في كانون الأوّل 1939 ؛

وثالث تلك العوامل :هو تطلّع موسوليني إلى جرّ مصر نحو فلك إيطاليا، باعتبارها «القوة الثالثة» التي تستطيع مساندة الوطنيين المصريين في مواجهة الإنگليز؛

ورابع تلك العوامل :هو تحوّل مصر إلى مركز أساسي للعمليات العسكرية البريطانية في شمال أفريقيا والبحر المتوسط عامة، حتى قبل أن تدخل أميركا الحرب، أضف إلى ذلك أن مصر أصبحت - كما سنرى - مركزًا لصيانة المُعِدّات العسكرية وقاعدة لإمداد المنطقة؛

وأخيرًا، رأى المحور أن القاعدة قد احتلت المكانة الاستراتيجية التي كانت لمالطا في اللحظات الحاسمة لمعارك شمال أفريقيا، ومن ثم حظيت القاهرة بقدر كبير من الأولوية في توجيهات هتلر في أوائل صيف .1942

ويكفي أن نورد هنا بعض الإحصاءات التي تبيّن الوزن الحقيقي لهذه العوامل الخمسة التي ذكرناها آنفًا. فهناك الإنذار الذي قدّمه مايلز لامبسون للملك فاروق في 4 شباط 1942 لتكليف مصطفى النحاس باشا بتشكيل الوزارة، في وقت كانت تطوف فيه التظاهرات شوارع القاهرة تهتف بحياة رومل. فوزارة حسين سري باشا - الضعيفة التي لا تتمتّع بالتأييد الشعبي - كانت قد فتحت الطريق لعودة علي ماهر، المؤيد للمحور. وكان من المؤكد إخلال علي ماهر بشروط معاهدة 1936 الإنگليزية-المصرية، وهي المعاهدة التي وضعت المواصلات المصرية تحت تصرف بريطانيا عند إعلان الحرب، وذلك في ضوء معارضته لإعلان الحرب على ألمانيا ورفضه التورط في الحرب إلى جانب بريطانيا. وبحلول 1942 وصلت مساعدات مصر للمجهود الحربي في شمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط ذروتها، وأصبح واضحًا أنها ستدعم مونتگومري Montgomery إلى

أقصى مدى عند معركة العَلَمَين. ومن الطبيعي أن مساهمة مصر غير المباشرة في الحرب ما كانت لتتحقّق من دون تقديم الولايات المتحدة الأميركية المدد الأساسي من المعدّات العسكرية .

في الواقع، أدّت القرارات السياسية التي اتخذتها إدارة الرئيس روزفلت إلى تورّط الولايات المتحدة الأميركية في توفير الإمدادات الإنكليزية والمصرية حتى قبل أن تعلن واشنطن رسميًّا دخول الحرب. وكان أول تلك القرارات إعلان روزفلت - في 11 نيسان - أن البحر الأحمر وخليج عدن ليسا منطقتي حرب وفقًا لقانون الحياد. وجاء ذلك القرار بعد تدمير القوات البحرية الإيطالية في البحر الأحمر (تسع مدمّرات وثماني غواصات) على يد البحرية الملكية البريطانية. وبموجب هذا القرار، أصبح باستطاعة السفن الأميركية التي عجزت عن تفريغ حمولاتها في الموانئ البريطانية أن تفعل ذلك في ميناء السويس مستخدمة طريق الكاپ، ونظرًا لإغلاق البحر المتوسط، لعبت السويس دورًا حاسمًا في إمداد الجنرال ويڤل Wavell وحلفائه. أما القرار الثاني فكان يتعلّق بمد نطاق العمل بقانون «الإعارة والتأجير» - الصادر في 11 آذار - 1941إلى منطقة الشرق الأوسط. وكان تشرتشل نفسه هو الذي طلب ذلك من الإدارة الأميركية في واشنطن. فبعد مباحثاته مع المبعوث الأميركي أڤريل هاريمان في لندن خلال شهر أيار، توجّه المبعوث الأميركي إلى القاهرة لدراسة أوضاع الإمدادات والتموين واتخاذ ما يلزم من إجراءات. وقبل هذه الدراسة الميدانية، والبرنامج الذي وُضع في ضوئها، كفلا للجيش الثامن البريطاني التفوق على رومل .

وبعد أن أوضحنا – باختصار - الخطوات الثلاث الحاسمة التى جعلت من مصر مركز التموين والإمداد لمسرح الحرب في البحر المتوسط. نختتم هذه النقطة من بحثنا بإيراد بضعة أرقام إحصائية تشير إلى المهمة المادية الحقيقية لمصر في المجهود الحربي. والتزامًا لجانب الحذر، لن أشير هنا إلى الوجه الآخر للعملة، وأعني بذلك وضع الإمدادات المدنية والمغزى الاجتماعي لفرض اقتصاد الحرب على سكان مصر، غير أني لن أغفل الإشارة إلى بعض الملاحظات في هذا الصدد في ما بعد .

حتى نستطيع أن نفهم ما واجهته القوات البريطانية في مصر وشمال أفريقيا من صعوبات غير عادية في مجال الإمدادات، يجب أن نتذكر أن خطوط الإمدادات البحرية للجنرال ويڤل امتدت - خلال وقت قصير - من خمسة آلاف ميل إلى اثني عشر ألف ميل نتيجة إغلاق البحر المتوسط. ففي أوائل 1943 ، كانت أربعة أخماس الخمسة ملايين ونصف طن، وهي السعة الإجمالية السنوية للبضائع في موانئ الشرق الأدنى في الظروف العادية، تحوّلت تحولًا تامًّا إلى الإمداد العسكري. وقد بلغت الإمدادات العسكرية الأميركية التى تلقتها القوات البريطانية في معركتها ضد رومل - عبر مصر، ووفقًا لقانون الإعارة والتأجير 1,700 -دبابة، و 1,800 طائرة، و 25,000 شاحنة وسيارة جيپ. وفي حين نقص عدد السفن التى عبرت قناة السويس من 6,171 سفينة عام 1938 إلى 1,646 في عام 1942 ، ونقصت حمولاتها من 34.4مليون طن عام 1938 إلى 7 ملايين طن عام 1942 ، إلا أن حجم النقل البري عبر السكك الحديد ازداد ازديادًا كبيرًا من 6.8ملايين طن عام 1940 إلى ما يزيد على 8 ملايين طن عامي 1942 و .1943والأرقام الخاصة بنقل الأفراد أكثر لفتًا للنظر، ولا شك أن جزءًا كبيرًا منهم كان من العسكريين. ولا شيء أَدَلّ على أن مصر

أصبحت محورًا أساسيًّا للقطاع العسكري للحلفاء من الزيادة في الإنفاق العسكري للحلفاء في مصر من 5 ملايين جنيه استرليني عام 1939 إلى 77.5مليون جنيه استرليني أواخر 1943.

مركز تموين الشرق الأوسط

يركّز هذا القسم من الدراسة على البناء التنظيمي وعلى النشاط الخاص بما سُمّي »مركز تموين الشرق الأوسط Middle East Supply Centre « ، والذي حقّق إنجازات بارزة في مجال الإمدادات التى سبقت الإشارة إليها. وإذا دققنا النظر في ذلك، نستطيع القول إن »مركز تموين الشرق الأوسط « كان الدافع الأساسي لإسناد دور الربط بين البحر المتوسط والشرق الأوسط بعد الحرب. وبعبارة أخرى، اجتذب »مركز تموين الشرق الأوسط « لمصر مشروعاً للتنمية الإقليمية يستند إلى موقعها الجيوسياسي لتدعيم وظيفتها كعنصر ربط إقليمي في المنطقة. ونظرًا للأهمية الاستراتيجية القريبةِ والبعيدةِ المدى لهذا المركز، سنقدم هنا - على الأقل - إلماماً ببنائه التنظيمي، في محاولة لتحديد معالم الدور الذي قام به .

أقام الإنگليز »مركز تموين الشرق الأوسط « في القاهرة في نيسان 1941 ، وانضم بعض الموظفين الأميركيين إلى إدارته بعد ذلك بعام واحد. وقد سبقت الإشارة إلى بعض الآثار التي ترتبت على إغلاق البحر المتوسط في مجالات التجارة والإمدادات العسكرية. وأدت إطالة خطوط الإمداد حول طريق الكاپ إلى حدوث أزمة عامة في النقل البحري. وتبعًا لذلك، كان على »مركز تموين الشرق الأوسط « أن يقدّم التوجيهات الكفيلة بترشيد استغلال المساحات المتاحة للنقل البحري، وكذلك ترشيد الإمدادات للبلاد التي تدخل في نطاق اختصاصه .

وقد دخلت تغييرات على نطاق اختصاص »المركز « ارتبطت بتطور الحرب ذاتها. ففي البداية، كان »المركز « يختص بمصر والسودان وفلسطين ومالطا وقبرص وتركيا واليونان ويوگسلافيا، والمستعمرات الايطالية المحررة في القرن الإفريقي. وفي نهاية 1941 خرجت اليونان ويوگسلافيا وتركيا من مجال اختصاصه، لتحلّ محلها سوريا ولبنان ومحميّة عَدَن. وفي آذار 1942 مدّ »مركز تموين الشرق الأوسط « نشاطه إلى العراق وإيران والسعودية والإمارات في الخليج العربي، ثم أضاف الصومال الفرنسي إلى اختصاصه في نهاية العام. وأخيرًا أضيف إلى اختصاصه برقة وطرابلس، بعد هزيمة الفيلدمارشال رومل في شباط 1943 ، لتبلغ بذلك دائرة نشاطه أقصى اتساع لها .

وبالطبع لم يكن »مركز تموين الشرق الأوسط « مجرد مجموعة من الموظفين البيروقراطيين والمتخصّصين في الإحصاء، يسترخون في فندق شبرد، بل كان مؤسسة متشعبة الجوانب، تستخدم على الصعيد المحلي الفروع المحلية للمؤسسة التجارية البريطانية (UKCC)والشركة التجارية الأميركية (USCC) ، وتتصّل كل منهما بمجلس اقتصاد الحرب في كل من لندن وواشنطن، ومن خلال فروعه المحلية أحست بلدان الشرق الأوسط بثقل يد »مركز تموين الشرق الأوسط .«وقد أدت جهود »المركز « إلى ترشيد الواردات إلى الشرق الأوسط وتوفير ساحات الشحن البحري للإمدادات العسكرية، وإلى إملاء سياسة الاكتفاء الذاتي اقتصاديًّا، وأخيرًا التنسيق الاقتصادي بين بلاد المنطقة. أضف إلى ذلك أن الأمر لم يقتصر على العمل على سدّ الحاجات الأساسية لسكان تلك

البلاد، بل امتد إلى سدّ حاجات قوات الحلفاء المتمركزة في البلاد الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط، والذين تجاوزت قدراتهم الشرائية بكثير حدود قدرة المستهلك المصري العادي في المدن المصرية. كما كانت تواجه المركز مشكلة العجز غير المتوقّع في المحاصيل الزراعية في البلاد المعرّضة لغارات العدو، وضرورة تعويض هذا العجز من المناطق التي تتوفر لها ظروف إنتاجية أفضل. وأخيرًا وليس آخرًا لا بد من أن نذكر مهمة أخرى ألقيت على عاتق »المركز « ، ألا وهي توفير ما تحتاجه بلاد الجنوب وجنوب شرقي أوروبا - التي مزّقتها الحرب، والتي حرّرتها قوات المحور - من المنتجات الزراعية. وحقيقة الأمر أن الشرق الأوسط لم يحقّق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي بفضل إشراف وتوجيه »مركز تموين الشرق الأوسط « وحسب، بل عمل »المركز « على جعل دول المنطقة تعيش عند حدّ الكفاف، حتى توفّر فائضًا يمكن توجيهه إلى المناطق المحتاجة في بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط .

و »مركز تموين الشرق الأوسط « لم يُرْخِ قبضته على اقتصاد المنطقة، حتى بعدما هُزم رومل وهُزم الألمان في ستالينگراد وانحسرت الحرب عن الشرق الأوسط كما انحسرت – تدريجيًّا - عن حوض البحر المتوسط. فقد شهد العام 1944 نقصًا عالميًّا في المواد الخام والمنتجات الزراعية، وأدى ذلك إلى ارتفاع في معدل التضخم جنوبًا. ففي حالة مصر - على سبيل المثال - قفزت تكاليف المعيشة بين كانون الأول 1939 إلى كانون الثاني 1945 من 108 إلى 293 في المئة، وفي الفترة نفسها قفزت معدلات أسعار الجملة من 122 إلى 333 في المئة. وعلى ذلك يمكن أن نتخيّل كيف استمرّت قبضة »مركز تموين الشرق الأوسط « بقوة على اقتصادات الشرق الأوسط والبحر المتوسط، على رغم ما أصاب »المركز « من تمزّق نتيجة التنافس التجاري الإنگليزي-الأميركي عشية التحوّل الشاقّ من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم، وقد طرح »مركز تموين الشرق الأوسط « أفكارًا تتعلّق بخطط تنمية إقليمية، واقترح فيها اشتراك أطراف أخرى كالاتحاد السوڤييتي، على أن يتحوّل »المركز - «بعد الحرب - إلى »معهد اقتصادي للشرق الأوسط Middle East « Economic Instituteلتقديم المشورة لحكومات بلاد المنطقة ولبلاد جامعة الدول العربية الوليدة .

ويتضح من ذلك أن تغيرًا ملحوظًا قد طرأ على برامج »مركز تموين الشرق الأوسط « في مختلف مراحل الحرب. ومن الطبيعي أن يدفعنا ذلك للتساؤل عما إذا كانت هناك معارك لاستمرارية برامج »المركز « ؟ فما رأيناه حتى الآن من ملامحه ومن ممارسته قد يرجع إلى عوامل الجذب في مسرح الحرب المتغيرة في البحر المتوسط، بقدر ما يرجع - أيضًا - إلى تطلّعات بعض التكنوقراطيين الذين يتميّزون ببعد النظر، وبإمكانية استمرار »المركز « تتوقف على تناقض ارتباط بلاد الشرق الأوسط بجهود »المركز .«ولكننا نفتقر إلى الدليل الواضح على ترحيب بلاد المنطقة بذلك، فلم تكن هناك مشاركة في المسؤولية أو الإدارة على المستوى التنفيذي بين بلاد المنطقة و »المركز « ، وإن كان »المركز « قد قام بتدريب واستخدام عناصر محليّة، كما سعى إلى تحقيق التعاون وتقوية الصِّلات مع تلك الحكومات. وعلى أي حال، كان الشرق الأوسط يُعَدّ ملتقيًا لدروس وخدمات لم يستطع أن يستفيد منها ببساطة، على رغم وجود صوت موحّد »)المركز («في القاهرة والإسكندرية. فعلى الرغم من ارتباط مصر وبقية بلاد الشرق الأوسط بحوض البحر المتوسط ارتباطًا أصيلًا، فقد كان يُنظر إلى تلك البلاد على أنها رافضة للتنمية أكثر من كونها متقبّلة لها. وفي

ضوء هذه النتيجة المحزنة، يتساءل المرء عن المنجزات الأساسية التي حققها »مركز تموين الشرق الأوسط« ، وإن كانت تلك المنجزات قصيرة المدى .

بعض الإنجازات المهمة لمركز تموين الشرق الأوسط

لقد خدم »مركز تموين الشرق الأوسط - «من دون شك - أغراض الحرب خدمة جيدة، فما هو المعيار الذي يحدّد إنجازاته الأساسية؟ إن المساهمة في المجهود الحربي المباشر قد لا يُعَدّ - في حد ذاته - إنجازًا إذا وضعنا في اعتبارنا تحقيق الانتصار في حرب عالمية، لأن من الصعب إملاء السياسات والاستراتيجيات على الاعتبارات العسكرية وحدها في الحروب العالمية. فالحروب العالمية - عادة - تفرز آيديولوجيات سياسية ونُظُم دولية جديدة، وتؤدي إلى ما يسمى المصالح الحيوية. ومن هذه الزاوية تكون الحروب العالمية - كالحرب العالمية الثانية - فرصة أيضًا لكسب السلام. كان روزفلت نفسه واعيًا لهذه النقطة وعيًا تامًّا عندما أعلن أن الولايات المتحدة لم تخرج لكسب الحرب فحسب، بل لكسب السلام أيضًا. وفي هذا الإطار سنلقي نظرة على بعض آثار »مركز تموين الشرق الأوسط .«

وهناك إنجازان أساسيان حققهما المركز يستحقان منا بعض الوصف :

أولًا :ساعد »مركز تموين الشرق الأوسط « على استقرار النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلدان شرق البحر المتوسط، في وقت انتشرت فيه الآيديولوجيات الثوروية الاجتماعية، كالفاشية ثم الشيوعية في ما بعد، وقد تبنّى المركز سياسة إنتاج بدائل الواردات في القطاعين الصناعي والزراعي .

ثانياً :نظّم المركز مؤتمرَين في القاهرة عام 1944 ، ضمنت برامجهما وتوصياتهما الخاصة بالمنطقة النظام العالمي الجديد الذي وضع الحلفاء أسسه في البحر المتوسط في هت سبرنگز Hot Springsوبريتن وودز .Bretton Woods

وليس لدينا عن القطاع الزراعي سوى موادّ محدودة تبيّن مدى تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي في الإقليم. وكما ذكرنا من قبل، كان إجمالي واردات الشرق الأوسط من السلع نحو خمسة ملايين طن، بينها 840 ألف طن من الفحم، ونصف مليون طن من الأسمدة، وكمية غير محدودة من الغلال. وكان الفحم يُستهلك في السكك الحديد، أما الأسمدة فكانت تستهلكها الزراعة المصرية. وعمل »مركز تموين الشرق الأوسط « على تحويل السكك الحديد تحويلًا يكاد يكون تامًّا من استخدام الفحم إلى استخدام المازوت. وتم استبدال الأسمدة، المستوردة أساساً من تشيلي، بالأسمدة المنتجة محليًّا. وكان توفير الغذاء للشرق الأوسط ،ثم البلقان في ما بعد، عملًا ضخماً، وقد عمل »المركز « على زيادة إنتاج الغلال، وتجميع الأرصدة الاحتياطية وتوزيع الحصص اللازمة للتحول من إنتاج القطن إلى إنتاج الغلال، وإدخال البذور الجديدة، ومقاومة الجراد، والمَكْنَنَة، وتوسيع مجال النقل البرّي الميكانيكي (بالسيارات). كما تم استيراد أكثر من 1,300 جرّار زراعي على أساس «الإعارة والتأجير». وفي أوائل عام 1943 كان »مركز تموين الشرق الأوسط « والمؤسسة التجارية البريطانية يتحكّمان بمخزون السلع في الشرق الأوسط الذي يبلغ حوالى 210

آلاف طن. وفي العام السابق كانت مصر قد قدّمت فائضًا من إنتاج الأرز بلغ 130 ألف طن، ومن إنتاج القمح بلغ 43 ألف طن، و 46 ألف طن من الذرة الصفراء، وقد استخدمت هذه الفوائض لتلبية حاجة البلاد التي كانت تعاني من نقص بالمحاصيل في منطقة الشرق الأوسط. وفي مطلع العام 1944 ، تم إحكام سياسة ترشيد المواد الغذائية إحكامًا شديدًا، حتى استطاع »مركز تموين الشرق الأوسط « أن يجمع احتياطًا من الغلال بلغ 350 ألف طن، خصّص منها 160 ألف طن لبلاد البلقان حتى تم تحريرها من الاحتلال النازي. بعبارة أخرى، كانت مصر ودول الشرق الأوسط تقوم بتوفير المواد الغذائية لبلاد البحر المتوسط وأوروبا، وذلك بتوجيه من »مركز تموين الشرق الأوسط .«

واتجهت الجهود العلمية لـ »مركز تموين الشرق الأوسط « إلى دراسة المشكلات الاقتصادية لبلاد الشرق الأوسط والبحر المتوسط في عالم ما بعد الحرب، من خلال تنظيم مؤتمرين لهذا الغرض، أولهما «المؤتمر الزراعي للشرق الأوسط» الذي عُقد في القاهرة بين 10-7شباط 1944 ، والذي يُعدّ أول مؤتمر إقليمي يعقَد بعد المؤتمر الذي عُقد في سپرنگز هت بولاية ڤرجينيا في الولايات المتحدة الأميركية (آذار (1943 ، والذي أسفر عن تأسيس »المنظمة الدولية للزراعة والأغذية « .(FAO)ويمكننا أن نتبع أصول مؤتمر القاهرة في توصيات «البعثة الإنگليزية - الأميركية للاكتشافات العلمية»، والتي كلّفها »مركز تموين الشرق الأوسط « بدراسة مستقبل الزراعة في مصر والسودان وقبرص وتركيا وسوريا وفلسطين وشرق الأردن والعراق وإيران. ومما يلفت النظر في توصيات هذه البعثة أنها تجاوزت في تحليلها للمشكلات وفي الحلول المقترحة لها ما كان يحتاجه الوضع الراهن عندئذ، مستشرفةً بذلك آفاق المستقبل، وواضعةً استراتيجيا تنموية طويلة المدى للشرق الأوسط، فاهتمت - على سبيل المثال - بالزيادة السكانية للقرى التي كانت لا تزال تعيش عند حد الكفاف، وطرحت حلًا للمشكلة يقوم على توازن بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية في كل بلد من بلدان المنطقة على حدة، كما في المنطقة ككل. وبالنسبة للعراق - مثلًا - طرحت فكرة إقامة «مجلس للتنمية» وهو ما تم تأسيسه فعلًا بعد الحرب. وقد جاء في تقرير البعثة أنه «ثمة شعور قوي بضرورة تخصيص جانب من عائدات البترول التى تحصل عليها الحكومة العراقية لصالح قروض للتنمية تحل حلًّا نهائيًّا مشكلات الفيضانات والريّ والصرف الصّحّي في العراق، كما تفتح الطريق أمام خطة شاملة للتنمية مدّتها عشر سنوات عندما تضع الحرب أوزارها ».

وكان التأكيد على ضرورة الاستفادة من دروس الحرب واضحًا في توصيات مؤتمر القاهرة، التي جاء فيها: «يرى المؤتمر أن يستمر العمل في المشروعات الخاصة بالتنمية الزراعية التي قامت خلال الحرب في السنوات التالية، وأنه يجب استمرار العناصر ذات القيمة الدائمة التي تحقّقت خلال الحرب .«

لم يكن المقصود بتلك التوصيات أن تذهب أدراج الرياح، فقد تقرّر تأسيس »مجلس زراعة الشرق الأوسط « ، وشكّل المؤتمر لجنة خاصّة لوضع نظام المجلس المقترح، عقدت جلستها الأولى في 13 شباط، وتم وضع نظام »المجلس « على نمط لائحة »وكالة الغوث والتأهيل « التابعة للأمم المتحدة .(UNRRA)واجتمعت اللجنة مرة أخرى في الإسكندرية، بعد شهرين، لمراجعة اللائحة التي تم إرسالها إلى حكومات بلاد الشرق الأوسط لاستطلاع رأيها، كما أرسلت إلى لجنة الأغذية

والزراعة الموقتة في هت سبرنگز. وعقد الاجتماع الأخير في تموز لوضع اللمسات الأخيرة لمشروع تأسيس «مجلس الزراعة»، وعندئذ ذهبت جهود اللجنة الخاصّة بإعداد المشروع أدراج الرياح، إذ عانى المشروع من ضرورات الحرب الطارئة التى تزول بنهايتها. فقد تحفّظت حكومات الشرق الأوسط على المشروع واعتبرته محاولة من جانب الحلفاء لتثبيت أقدامهم في المنطقة على المدى البعيد. كما يجب أن نضع في اعتبارنا أن »جامعة الدول العربية « كانت في طور التكوين، وبعيدًا عن فكرة التنافس والتوافق، لا بد أنه كانت هناك مخاوف عند دول المنطقة من أن تجد نفسها تحت وصاية هذا النوع من المؤسسات الغربية .

أما المؤتمر الثاني، الذي يتصل بموضوعنا، فكان «المؤتمر المالي للشرق الأوسط» والذي يحتاج منا إلى وقفة قصيرة. فقد عُقد هذا المؤتمر في القاعة الشرقية بالجامعة الأميركية في القاهرة بين 24 و 29 نيسان .1944 ويبدو أن جدول أعمال المؤتمر قد استبعد مشكلات ما بعد الحرب. وقد كتب اللورد موين - Lord Moyne الوزير البريطاني المقيم في مصر - إلى المندوب السامي في القدس في أول شباط قائلاً: «ليس من المقترح مناقشة التطورات المتوقّعة بعد الحرب، فقد يثير ذلك مسألة السياسات التي ليس لدينا توجيهات بشأنها، والغرض الحالي للمؤتمر لفت أنظار الرأي العام إلى أهمية البدء في تحقيق التوافق بين الأسعار ومستويات الأجور للحدّ من الخلل الواقع بينهما، بهدف موازنة مستويات الأسعار في بلاد الشرق الأوسط، بين بعضها البعض أولًا، كما بينها وبين الأسعار العالمية ككل». وطبيعي أن المؤتمر لم يتناول القضايا التى كان من المقرّر بحثها في مؤتمر بريتن وودز، المقرر عقده في تموز - مثل أسعار الصرف للعملة في منطقة الجنيه الإسترليني -. ومن ناحية أخرى كان من الواضح أن مسألة ضبط أسعار السوق العالمية تتعلّق بفترة ما بعد الحرب، وكذلك الحال بالنسبة إلى مشكلة البطالة التى كان من المتوقع تفاقمها بمجرد تسريح قوات الحلفاء المتمركزة في الشرق الأوسط، إلى جانب إغلاق ورش الصيانة والمصانع التى قامت لتلبية حاجات الحرب، والتي لم يكن أمامها فرصة للصمود أمام منافسة السوق العالمية بعد الحرب .

كانت المشكلة الأساسية التى تصدى لها المؤتمر كيفية جذب القروض والاستثمارات من أميركا أو من أوروپا، التي كانت تواجه بدورها مرحلة الإعمار. فلا تكاد توجد سوق لرأس المال في الشرق الأوسط تتحمّل عبء الإقراض المحلي، ولكن تدفّق تراخيص الاستيراد من حملة الاحتياط الإسترليني والذي كان متوقعًا بعد الحرب قد يؤدي – من دون شك - إلى الفوضى. وعلى ضوء تلك الاحتمالات الآنفة الذكر، فكّر المؤتمر في إقامة «المجلس الاقتصادي للحلفاء» ليقوم في الشرق الأوسط بمهمة شبيهة بتلك التي نمت في البلاد التي خضعت للاحتلال الألماني قبل هزيمة ألمانيا .

وكما حدث في «مؤتمر الشرق الأوسط للزراعة»، لم ترَ النور أيٌّ من المؤسسات المقترحة (كبديل لـ »مركز تموين الشرق الأوسط (« ، فلا أُسّس «المجلس الاقتصادي للحلفاء» ولا «بنك الشرق الأوسط للاستثمار»، ولا ريب أنه لم يكن هناك توقيع لقيامهما منذ البداية. نقرأ تعليقًا بريطانيًّا على نتائج المؤتمر جاء فيه: «كان المؤتمر أصعب توجيهًا من غيره من المؤتمرات، لأن موضوعه لم يكن صعبًا وفنيًّا فحسب، بل كان قابلًا للانفجار سياسيًّا. فما كان يريده مندوبو الشرق الأوسط المزيد من البضائع، وما اهتموا بمناقشته هو كيفية الحصول على المزيد من المال من جيوب الناس .«

وهكذا لم تتحقّق مخططات »مركز تموين الشرق الأوسط« للمنطقة في ما بعد الحرب، بما فيها ما جاء به المؤتمران سالفا الذكر. وحقيقة الأمر - كما هو معروف - أن »مركز تموين الشرق الأوسط« قد تحطّم على صخور المنافسة التجارية الإنگليزية-الأميركية في المنطقة، وصخور الحساسيات الإمپريالية عند نهاية الحرب، وعلى ضوء هذا الفشل لا بد أن نتساءل عن مدى ما خلّفته الإنجازات الأساسية للمركز من آثار على المدى البعيد .

ولا نجد إجابة سهلة لهذا السؤال، فلا بد أن تكون خبرات »مركز تموين الشرق الأوسط« قد تركت بصمتها على بلاد المنطقة، وعلى كل من الإدارتين البريطانية والأميركية - في لندن وواشنطن على حد على سواء. ولا شك أن مخططات »المركز« لمرحلة ما بعد الحرب كانت تتّسم بالحكمة وبُعد النظر، غير أنها، من جهة أخرى - وبمصطلحات اليوم - تعد أدوات لتحقيق هيمنة الاقتصاد الرأسمالي الغربي على الاقتصاد العالمي. وعلى أي حال، فإن مناقشة المسائل الحيوية لم تتصدّ لحاجات منطقة الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم مشاركة المندوبين من بلاد الشرق الأوسط في أعمال المؤتمرين، إلا أنهم لم يساهموا في المناقشات ولم يتمكّنوا من إسماع أصواتهم للآخرين. وفي ضوء هذا الغياب لوجهة نظر بلاد المنطقة، كان الجدل النظري يفقد مغزاه، ومن ثم يعد استخدام مصطلح «الإنجازات» محدود المعنى، ويعود إلى المنتصرين في الحرب وحدهم، أولئك الذين وضعوا أسس النظام الجديد لمنطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن حل »مركز تموين الشرق الأوسط« لم يكن يعني - بالضرورة - أنه فقد كل تأثير له على مخطّطات ما بعد الحرب. بل - على النقيض من ذلك - هو بنشاطه الإقليمي هيّأ التربة لمبدأ ترومان العام 1947 ، وامتداده إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال برنامج «النقطة الرابعة» عام 1949 ، كما أن كل دولة من دول الحلفاء أقامت مكاتب ومراكز جديدة في الشرق الأوسط بهدف العمل على استمرار بعض أعمال »مركز تموين الشرق الأوسط« المنحلّ. وعلى سبيل المثال، قامت بريطانيا بتأسيس »مكتب الشرق الأوسط« في القاهرة، وذلك بالإضافة لزيادة أعضاء السفارة البريطانية بتعيين ملحق پترولي وآخر عمّالي، كذلك قامت الولايات المتحدة الأميركية بتعيين مستشار اقتصادي لشؤون الشرق الأوسط بدرجة سفير، وكانت تدخل في إطار اختصاصه المنطقة برمّتها .

مصر والتوازن الاستراتيجي في البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الطابع الاستراتيجي لشرق البحر المتوسط يمرّ بمرحلة تغيّر أساسية. فقد كان هناك طابع جديد في الشرق الأوسط يأخذ في التشكّل خلال السنوات السابقة على إعلان «برنامج النقطة الرابعة». وثمة توازٍ لافت للنظر بين أعوام 1939-1937و 1948-1949 ، فقد انقضت عشر سنوات على الدروس المستفادة من حادث ميونيخ واحتلال هتلر لتشيكوسلوڤاكيا، والتى دفعت الحلفاء إلى تنظيم صفوفهم - بشكل جدّي - في شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط. ونبّه الانقلاب العسكري الشيوعي في پراگ (Pragueالتشيك) الحلفاء الغربيين إلى ضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة في الشرق الأوسط وغيره من المناطق الأخرى، وأدرك الحلفاء أنه ليس ضروريًّا أن تأتي الشيوعية من الخارج، ولكن باستطاعتها أن تشقَّ طريقها إلى مجتمعات الشرق

الأوسط عن طريق الاختراق، وذلك على حساب الأنظمة السياسية القائمة. وفي مواجهة هذا المخطط تغير مصطلح «الاستراتيجية» و«التوازن الاستراتيجي» تغيرًا نوعيًّا .

فإذا كان الموقع الجغرافي والموارد البترولية في الشرق الأوسط قد أصبحا من الآن فصاعدًا يتمتّعان بأولوية قصوى، فإن العامل البشري أصبح يحتلّ مكانة مساوية لهما من حيث الأولوية. ولكن لا بد من كسب القوى العاملة سياسيًّا، وكانت تلك عملية تتّصل بالتقدّم الاجتماعي والاقتصادي والتقني. وقد أكّدت الحوادث التى وقعت في مصر عامَي 1946-1947 للإنگليز أن الحاميات العسكرية لم تعد تكفي وحدها للمحافظة على الأوضاع القائمة. وقد استدعت هذه الرؤية الجديدة الحاجة إلى استمرارية الجهود التنموية .

وفي الوقت نفسه، غيّرت الآثار السابقة لأعمال »مركز تموين الشرق الأوسط « من المفاهيم التقليدية للاستراتيجيا والتوازن الاستراتيجي على نحو ما كانت متمثّلة في المراحل الأولى لسياسة الاحتواء الإنگليزية - الأميركية في الحزام الشمالي. بعبارة أخرى، لم يعد أمر «الاستراتيجيات» في الصراع الدولي متروكًا للاعتبارات العسكرية وحدها، كما لم يعد «التوازن» يعني المساواة بين الدول أو تحالفها مع بعضها. فالبُعد الجديد لسياسة الاحتواء، باعتبارها استراتيجية مانعة، كانت بُعدًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا وتنمويًّا معًا. ونستطيع أن نلمس ذلك - مثلًا - في الإلحاح البريطاني - الأميركي على نوري السعيد ليعتني بالسياسات الاجتماعية في العراق بدلًا من الجري وراء مشاريع الاتحاد بين رؤساء الدول .

ومن الطبيعي أن يكون من الصعوبة بمكان التوفيق بين الاستراتيجيات القديمة والاستراتيجيات الجديدة، إذ كان على التقليدَين أن يحلا مشكلاتهما ويضعاا حدًّا لخلافاتهما. فقد ظنّت «مدرسة المحيط الهندي» (في السياسة البريطانية) أن البترول والعصر الذرّي قد حوّلا البحر المتوسط - دفعة واحدة - إلى خط استراتيجي خلفي، بينما علّقت المدرسة الإمپريالية البريطانية أهمية أكبر على مصر باعتبارها ملتقى القارّات والمواصلات البحرية، مستفيدةً من دروس الحرب، وواضعةً في اعتبارها الطرق البترولية الجديدة التى تعبر البحر المتوسط لتلبّي حاجة أوروپا في إعادة الإعمار والبناء، خاصة أن البحر المتوسط والشرق الأوسط ساعدا بريطانيا مساعدة حاسمة على مواجهة هتلر. ومن ثَم كانت المصالح الاستراتيجية البريطانية تتمثّل في حماية موانئ تصدير البترول في شرق البحر المتوسط، وطرق نقل البترول عبر قناة السويس والبحر المتوسط. وكانت ضرورة الدفاع عن هذه المصالح، ضد أي خطر يأتي من الشمال، واضحة للعيان. أو على حد قول إليزابيث مونرو في الأربعينات: «إن الشرق الأوسط هو المنطقة التي تتجه إليها الأطماع التوسعية لروسيا من پاكو .«

ودفعت الضغوط السوڤييتية على إيران وتركيا عند نهاية الحرب الحلفاء الغربيين إلى إقامة أول خط دفاع أمامي يمرّ «في منحنى كبير من اليونان إلى تركيا في الشمال الغربي، ثم عبر العراق وشرق الأردن والسعودية، حتى يصل إلى كينيا، ليحقّق الاتصال مع المشروعات الدفاعية لاتحاد جنوب أفريقيا». وكان هذا الخط الدفاعي يحتاج - بالطبع - إلى أجنحة وقلب. وفي هذا الصدد وضعت مصر المضطربة في الأربعينات كلًا من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية في مأزق حرج. فمصر، التي كانت محور النظم الدفاعية الجديدة في الشرق الأوسط والبحر المتوسط عند مخطِّطي

الاستراتيجية ومحلّلي سياسة الاحتواء، حاولت أن تنتزع نفسها من بين «أحضان» الإنگليز، في الوقت الذي بدا فيه الاتحاد السوڤييتي يضع سياسته الخاصّة بالبحر المتوسط. فقد كان قرار موسكو الخاص بتأييد تقسيم فلسطين، ثم مساندتها الحزب الشيوعي الإيطالي، ومناورتها في ما يتعلّق بموضوع الوصاية على ليبيا، كل ذلك كان محاولات من الجانب السوڤييتي لزحزحة الإنگليز من الشرق الأوسط. وقد أدّت تلك المحاولات السوفييتية في شرق البحر المتوسط لجعل بريطانيا تقف موقف الدفاع عن مصالحها، فكان عليها أن تختار بين أخف الضررين في تقرير استراتيجية البحر المتوسط. فقد كانت سياسة «القبضة الحديد» التي اتبعتها في اليونان تتناقض تمامًا مع سياسة الانسحاب من فلسطين، كما كان عليها أن تتّبع سياسة توفيقية في مصر طالما لم تتوافر لها مواقع بديلة تنقل إليها قواتها، التي كان بعضها لا يزال في الدلتا وفي ضواحي القاهرة. ومن ثم أصبحت قاعدة قناة السويس بمثابة القلعة البريطانية الأخيرة على شواطئ شرق البحر المتوسط. ولكن لم يطب لبريطانيا المقام هناك، فما لبث الصراع حول قاعدة قناة السويس أن تَجَدّد كنتيجة من نتائج حرب فلسطين العام 1948.

وكانت هناك خمسة عوامل تحكم السياسة الخاصّة بتحقيق التوازن الاستراتيجي الدائم شرق البحر المتوسط، هي :

أولًا :بالنسبة الى مصر، كان إلغاء معاهدة 1936 وانسحاب القوات البريطانية من الأراضي المصرية هو معيار ومنطلق الاستقلال والسيادة الوطنية؛

ثانيًا :برهنت حرب فلسطين العام - 1948مرة أخرى - أن خطوط أنابيب البترول عبر الصحراء لا تفي وحدها بالغرض، وأن قناة السويس لم تزل أقصر معبر للبترول إلى أوروپا، فأضاف ذلك وزنًا آخر لموقع مصر الاستراتيجي على البحر المتوسط؛

ثالثًا :زادت الأهمية الاستراتيجية القديمة، والجديدة معاً، لقناة السويس، عندما وقّعت مصر ميثاق الدفاع العربي المشترك الذي أُبرم لمدة عشر سنوات، تنفيذًا لقرار مجلس جامعة الدول العربية؛

رابعًا :أدى قيام هذا الحلف العسكري العربي المستقلّ إلى إثارة مخاوف بريطانيا وأميركا، ودفعتهما إلى طرح بديل له يتمثّل في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط بمشاركة الدول الكبرى؛

خامسًا :تلاحم ترتيبات ومشروعات الدفاع والأمن في الشرق الأوسط مع استراتيجية الحرب الباردة .

ومما يلفت النظر، أنه كان ثمة إحساس بالقلق منذ وقت مبكر على الجانب البريطاني على وجه الخصوص في ضوء ما تقدم. ففي 1944 كتب السير كينان كورنواليس - السفير البريطاني في بغداد - يحذّر من أن العرب - ونوري السعيد على وجه الخصوص - يندفعون اندفاعًا شديدًا نحو مشروعات الاتحاد، وعندما أرسل المستر شون - المستشار الشرقي للسفارة البريطانية في القاهرة - مذكّرةً إلى الخارجية البريطانية حول مقترحات نوري السعيد الخاصّة بالجامعة العربية (أول تشرين الثاني (1944 ، أعدت الخارجية البريطانية مذكّرة مطولة حول الموضوع، نقتبس منها ما يلي :

»ليس ثمة ما يحول دون إقامة أي منظّمة إقليمية في ما جاء بمقترحات دومبارتن أوكس Dumbarton Oaks ، مثل المنظمة المقترحة، أو »المجلس الإقليمي للشرق الأوسط ...«ومن المفترض أن يُعَد أي نزاع يتعلّق بفلسطين نزاعًا إقليميًّا في المحل الأول، يتم الرجوع بشأنه إلى المجلس الإقليمي للشرق الأوسط، رغم أن أمره يجب ألا يُترك - في تلك الظروف - لجامعة الدول العربية .

وعلى أي حال، إذا اعتبرنا المجلس الإقليمي للشرق الأوسط منظمة أمن إقليمي قادرة على معالجة النزاعات في المنطقة كلها، من اسطنبول إلى قندهار، فإنه يجب أن تمثّل فيها حكومة صاحب الجلالة (بريطانيا). فإذا تحقق ذلك لبريطانيا، فسوف تطالب فرنسا بتمثيل لها أيضًا، وأخيرًا سيكون الاتحاد السوڤييتي في موقف قوي إذا طالب بأن يتم تمثيله أيضًا مثلنا .

ومهما بلغت الصعوبات التي قد يثيرها الاتحاد السوڤييتي، فإن أي محاولة لإقامة كتلة دفاعية إقليمية [في الشرق الأوسط] من دون مشاركة القوى الكبرى، هي من الخطورة بمكان. كما لا نظن أن السوڤييت سيقبلون طواعيةً بنظام نرتبط فيه وحدنا بتركيا وإيران وأفغانستان والدول العربية ارتباطًا وثيقًا بأغراض الدفاع، فضد من سيكون مثل هذا [الدفاع]؟ «

خاتمة

لا يكشف هذا النص فقط عن نوع التفكير في الأمن الإقليمي عندئذ ومفاهيم المنظمة الإقليمية الاقتصادية المالية لإعمار الشرق الأوسط بعد الحرب - التي كانت في طور التشكيل - بل يتضمّن أيضًا مكوّنات المفاهيم الاستراتيجية والسياسية الغربية التي واجهتها جهود العرب لإرساء دعائم قوتهم الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي عبّروا عنها في ما أثير حول «حلف بغداد». كما يشير النص أيضًا – وبوضوح - إلى ظهور «مسألة شرقية» جديدة في شرق البحر المتوسط .

هنا تكمن التحدّيات والعقبات التي كان على السياسة الخارجية المصرية مواجهتها في الخمسينات والستينات. وفور نهاية الحرب العالمية الثانية كان «التوازن» الاستراتيجي في البحر المتوسط لا يزال في مرحلة انتقال، غير أن وضع مصر الدائم في ذلك التوازن ظل واضحًا من خلال قناة السويس. ولكن دخلت اللعبة أيضًا في هذا الوضع الدائم إسرائيل، التي برزت على الجانب الشرقي من سيناء. ولم تكن حرب فلسطين العام 1948 هي التى حرّكت الجولة الأولى في لعبة التوازن الاستراتيجية هذه، ولكن ميثاق الدفاع العربي المشترك كان المحرّك لتلك الجولة في لعبة «المسألة الشرقية الجديدة»، تلك اللعبة التي لا تزال قواعدها بحاجة إلى دراسة .

المراجع

• Bethell, Nicholas: The Palestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs 1935 - 1948. London 1979.

- Boveri, Margret: Das Weltgeschehen am Mittelmeer. Zürich 1936.
- Brown, L. Carl: International Politics and the Middle East. Old Rules, Dangerous Game. Princeton 1984.
- Copeland, Miles: The Game of Nations: The Amorality of Power Politics. London 1969.
- Farnie, D. A.: East and West of Suez: The Suez Canal in History 1854 - 1956. Oxford 1969.
- Gomaa, Ahmed M.: The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics 1941 to 1945. London 1977.
- Hirszowicz, Lukasz: The Third Reich and the Arab East. London 1966.
- Hoskins, H. L.: British Routes to India. London 1982.
- Jankowski, James P.: Egypt's Young Rebels. Stanford 1975.
- Keen, B. A.: The Agricultural Development of the Middle East: A Report to the Director General M. E. S. C. May 1945. London (HMSO) 1946.
- Khadduri, Majid: Modern Libya: A Study in Political Development. Baltimore 1963.
- Khalil, Muhammad (Ed.): The Arab States and the Arab League: A. Documentary Record. Vol. II: International Affairs. Beirut 1962.
- Kuniholm, Bruce R.: The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey and Greece. Princeton 1980.
- Le Journal d'Egypte
- Lewis, Jesse W. Jr.: The Strategic Balance in the Mediterranean. Washington 1976.
- Lloyd, E. M. H.: Food and Inflation in the Middle East 1940 -1945. Stanford 1956.

- Mejcher, Helmut: Die Politik und das Öl im Nahen Osten. Vol. 1: Der Kampf der Mächte und Konzerne vor dem Zweiten Weltkrieg. Stuttgart 1980.
- M. E. S. C. Economic and Statistical Bulletin
- Middle East Financial Conference. From Resident Minister. Cairo to Jerusalem, February 1st, 1944. Fo 371/40008 E 744.
- Middle Eastern Studies
- Monroe, Elizabeth: The Mediterranean in Politics. Oxford 1938.
- Pelt, Adrian: Libyan Independence and the United Nations: A Case of Planned Decolonization. Yale 1970.
- Qubain, Fahim J.: The Reconstruction of Iraq: 1950-1957. New York 1958.
- Rubin, B.: The Great Powers in the Middle East, 1941-1947: The Road to the Cold War. London 1980.
- The Middle East Journal
- Vatikiotis, P. J.: The History of Egypt: From Muhammad Ali to Sadat. London 1980 (2nd ed.).
- Wallerstein, Immanuel: The Modern World-System. Vol. 1: New York 1974. Vol. 2: New York 1981.
- Weisband, Edward: Turkish Foreign Policy 1943-1945: Small State Diplomacy and Great Power Politics. Princeton 1973.
- Wilmington, Martin W.: The Middle East Supply Center. London 1972.
- Young, Desmond: Rommel. London 1961.

خط التاپلاين [(5)]

بعض المظاهر السياسية والاستراتيجية والقبلية

مقدّمة

غالبًا ما يقيّم رجال الاقتصاد والصناعة أهمية خطوط أنابيب النفط وفق الوظيفة التي تؤدّيها في عملية توزيع النفط وتجارته، ووفقًا لطاقتها التعبوية، وأخيرًا لتكاليف مدّها وإنشائها. ولكن هذه المسألة تطرح على المؤرخ جملة من القضايا ذات الأهمية الفائقة، وهي قضايا يمكن دراستها من خلال مباحثات رجال السياسة، وموظفي الحكومة ومستشاريهم، حول الجوانب المعقّدة والاستراتيجية والسياسية والدولية والاجتماعية التي تتضمّنها خطوط الأنابيب المقترحة. وغالبًا ما تُجرى هذه المباحثات في المدن الكبرى، بعيدًا عن أماكن خطوط الأنابيب، كما أن القرارات تُتّخَذ وفقًا لافتراضات محدّدة، ذات صلة بعوامل استراتيجية وسياسية وما إلى ذلك من العوامل الخاصّة بالشرق الأوسط. وبالتالي فإن باستطاعة المؤرخين التحقّق من صحة تلك الافتراضات، وبالإضافة إلى ذلك يمكنهم التوصل إلى تحديد العوامل التي أُخِذت في الاعتبار خلال عملية اتخاذ القرار .

اقتراح التاپلاين وفقًا لضرورات الحرب العالمية الثانية

من المعروف أن نفط الجزيرة العربية والخليج العربي، نظراً لقيمته الهائلة، أصبح الشاغل الرئيسي للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، منذ تنامي تلك السياسة خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها. إلا أن المحاولات المتعدّدة التي لجأت إليها حكومة واشنطن من أجل التدخل في أعمال النفط لا تزال خافية. ويمكن الإشارة هنا إلى أن المسؤولين عن إدارة النفط في واشنطن قد نوّهوا، خلال الحرب، إلى مشاركة الحكومة الأميركية في أسهم شركة النفط الأنگلوإيرانية (Anglo-Persian Oil Company) كسابقة يمكن احتذاؤها. ولا شك بأن التخوّف من قرب استنزاف موارد النفط الأميركي قد أعطى حافزًا لمحاولات التدخل .

وفي تشرين الثاني 1943 تأكد وزير الداخلية والمسؤول الأول عن إدارة النفط هارولد. ل. إكس Harold L. Ickes ، أن مساعيه، الرامية لحصول الحكومة الأميركية على الحصة الكبرى في أسهم شركة آرامكو Aramco ، لن تثمر إلا بوضع سياسة جديدة لأسعار نفط الجزيرة العربية الخام. ولذا لم يكن مستغربًا في كانون الثاني 1944 ، بينما كان الرئيس روزڤلت لا يزال يدفع الوزير إكس نحو متابعة المفاوضات مع آرامكو أن يعزم الأخير السير في اتجاه آخر. وبدلًا من الحصول على حصة حكومية كبرى من أسهم آرامكو، تطلّع نحو ملكية الحكومة لمشروع تاپلاين عابر للجزيرة العربية. ومنذ كانون الأول 1942 كانت الدوائر المعنية قد أخذت تنظر إلى مشروع «خط أنابيب عابر للجزيرة العربية»، من منطقة الأحساء إلى المتوسط، في إطار المجهود الحربي بوجه عام. ونظرًا لمجموعة التعقيدات الاستراتيجية والاقتصادية والإقليمية والسياسية التي كانت تحيط بالمشروع، فإن دراسة الأسلوب الذي عالجت به واشنطن هذا المشروع يمكن أن يلقي نظرة

فاحصة على العلاقة ثلاثية الأبعاد التي تربط سياسات واشنطن والرياض وشركة آرامكو. يضاف إلى ذلك أن مشروع خط الأنابيب كان بلا شك سيُدخل البلاد العربية المجاورة - أي شرق الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان وصولاً إلى مصر - في فلك السياسة الأميركية. كما أن هناك بُعدًا آخر يطرحه مشروع خط الأنابيب، وهو بُعد ناجم عن الدور الذي تلعبه حسابات نصف الكرة الغربي على حساب النصف الشرقي. فالغرب كان يهمّه بالدرجة الأولى المحافظة على موارده النفطية، وعلى المدى الطويل، كان خط الأنابيب يحكم على دول النفط العربية بأن تظلّ متخلفة اقتصاديًا. وفي الحقيقة لم يكن الدور الذي قد يلعبه تطوّر النفط العربي في النمو الاقتصادي للمشرق العربي، في مرحلة التخطيط لمشروع خط الأنابيب، قد أُخِذ في الاعتبار .

ويمكن أن يُستدَلّ من خلال المشروع بمجمله أن مصالح الشركات والحكومات الغربية هي التي تم أخذها في الاعتبار، لا مصالح المنطقة. وقد تكون بعض التفاصيل الفنّيّة ذات دلالة: مثلًا، من أجل تلبية الحاجة الضخمة المفترضة لفترة ما بعد الحرب في أوروپا، ومن أجل ضمان السعة القصوى، تم تصميم نموذج معيّن من الأنابيب، أُطلِق عليه «خط البوصة الكبيرة (big inch line) «ولم يكن يمكن تصنيع هذا النموذج إلا في الولايات المتحدة، وتم تمديده عبر القارة الأميركية خلال عامي 1942-1941على مساحات واسعة، واستُخدمت فيه كميات هائلة من مواد البناء. أما بالنسبة لمشروع تاپلاين العابر للجزيرة العربية فقد قُدّرت كمية الصلب اللازمة لعملية إنشائه بـ 400 ألف طن، على أن يتم الإنجاز خلال 18–15 شهرًا. تجدر الإشارة هنا إلى أنه، في المرحلة الأولى لتخطيط مشروع تاپلاين، كان من المقرّر أن يتصل بخط فرعي يصله بحقول النفط الكويتية. ويلاحظ أنه لم يكن قد تم التحديد الدقيق لخط سير المشروع خلال الحرب، ولا تحديد نقطة النهاية. وبالنسبة إلى المسألة الأخيرة، تمت دراسة سبعة مواقع قبل عام 1945 ، وهي على التوالي من الشمال إلى الجنوب مع أطوالها بالأميال: طرابلس (1076) ، صيدا (1077) ، حيفا (1075) ، غزة (1075) ، العريش (1105) ، بور فؤاد (1204) ، الإسكندرية .(1356)

وتُعَدّ المصفاة عند نقطة النهاية الفائدة الاقتصادية الوحيدة التي كان يمكن للمنطقة أن تحصل عليها من مشروع نفط أجنبي، لأنها ستعمل على إيجاد سوق عمل دائم. هذا بالإضافة إلى عائدات الضرائب، ورسوم الامتياز، كما سيجري استخدام عمّالٍ محليين للإنشاء لفترة محدودة. وكما أُشير سابقًا، فإن المرحلة الأولى لتخطيط مشروع خط الأنابيب تغطي الفترة بين كانون الأول 1942 وحتى أواسط .1943وكان الدافع الأساسي لوضع المشروع هو الحاجة لوقود المحرّكات، وبشكل خاص الكيروسين 100 أوكتان لمتطلبات القوى الجوية التابعة للحلفاء ولروسيا. وفي الحقيقة كان المجهود الحربي قد تصاعد بوجه عام في منطقة البحر المتوسط عشية إنزال القوات الأميركية في شمال أفريقيا. إلا أن الدافع الحقيقي لبحث مسألة إمدادات النفط طويلة الأمد لم ينطلق فقط من متطلّبات النقل العسكرية (اللوجستية) بل على الأرجح من تقديرات »هيئة پترول سلاح البحرية « Army-Navy Petroleum Boardالتي توقعت عجزًا نفطيًّا في القارّة الأميركية خلال العام .1944ونظرًا للحاجة المتصاعدة للنفط على جبهات القتال، في كل من أوروپا والمحيط الهادئ، فإن الزيادة الضخمة في إنتاج النفط، وفي الطاقة الاستيعابية لمصافي نصف الشرقي من الكرة الأرضية، أضحت مسألة محتّمة. وهكذا فقد أوصى جهاز التخطيط في »هيئة پترول سلاح البحرية « بضرورة حوادث مصفاة في المملكة العربية السعودية، تكون طاقتها 168,750 برميل يوميًا،

ويصلها خط أنابيب بنقطتي نهاية في السويس والإسكندرية، كما تضمّنت توصيات ملحقة بتوسيع مصفاة حيفا، وبإنشاء مصفاة إضافية في أميركا الوسطى، تكون سعتها 50,000 برميل يوميًا. وقد تبيّن، بعد دراسة الإمكانات العملية لهذه التوصيات في أيار 1943 ، أن كمية الصلب المتاحة لا تكفي لإنشاء التاپلاين. ولذلك اقتُرح الإنتاج المركّز للنفط الخام ونقله من منطقة الخليج إلى جبهة القتال في الشرق الأقصى بواسطة ناقلات البترول. هذا ومن أجل تسخير الاقتصاد للمجهود الحربي، كان لا بدّ من أخذ مسألة مهمة بالحسبان، ألا وهي ألا تكون كلفة التوسّع في مجالات النفط في الشرق الأوسط أكثر من الكلفة التي تقتضيها عملية استرجاع وإصلاح الأعمال النفطية الواقعة حاليًا تحت سيطرة دول المحور واليابان في مناطق القفقاس وجزر الهند الغربية، وبورما وآسام، والتي يمكن أن تؤدّي المهمة نفسها .

وبعد أن أُجريت دراسة دقيقة لكل هذه العوامل والتوجّهات، والتي تشمل كذلك نوعية النفط الخام والإنتاج المكرّر اللازمين للقوى الجوية، صيغت ثلاثة خيارات :

.1توسيع مصفاة عبدان بزيادة تبلغ 40,000 برميل يوميًا، وتتضمّن هذه الزيادة 6000 برميل من 100 أوكتان ذي النوعية الممتازة للطائرات. وقُدّرت كمية الصلب اللازمة لعملية التوسيع بـ 21,300 طن .

.2إقامة مصفاة في المملكة العربية السعودية، يقدّر انتاجها اليومي بـ 50,000 برميل، وتحتاج إلى 30,000 طن من الصلب. وكان الغرض من هذه المصفاة زيادة إنتاج منطقة السعودية والخليج العربي من 100 أوكتان الخاص بوقود المحركات إلى 31,000 برميل يوميًا .

.3إنشاء خط أنابيب من منطقة الخليج إلى شرق البحر المتوسط، هذا إذا لم تنتهِ الحرب في أوروپا العام 1944 ، كما كان متوقّعًا .

ويبدو واضحًا من المقارنة بين الخيارات الثلاثة المحتملة، ومن التوصيات التي قُدِّمت سابقاً، أن الضرورات العسكرية، وتقييم المجرى العام للحرب، كانا عاملَين حاسمَين في اتخاذ القرار النهائي بشأن خط الأنابيب. فمعركة العَلَمَين في تشرين الأول 1943 ، وإنزال القوات الأميركية في مراكش، وأخيرًا استسلام الألمان في ستالينگراد في شباط 1942 ، كشفت عن احتمال انتهاء الحرب خلال ثمانية عشر شهرًا مقبلين. وهي مدة اعتُبرت أيضًا كافية لعملية إنشاء خط أنابيب عابر للجزيرة العربية .

التاپلاين كاقتراح لخطة ما بعد الحرب

اعتبر التاپلاين مشروعًا مقترحًا لفترة ما بعد الحرب، هذا إذا لم تُحدث التطورات العسكرية في أوروپا تغيرًا في الخطة. ومنذ مطلع 1944 لم يعد المشروع ضرورة عسكرية ملحّة من أجل إنهاء الحرب. وهذا يعني توفير كمية كبيرة من الصلب، وأيضًا توفير أماكن الشحن على السفن، والعمالة الماهرة، وتحويلها إلى مهمّات أخرى. ونتيجة لذلك تحوّل المشروع إلى »شركة احتياط البترول« Petroleum Reserve Corporationالتي أُنشئت في تموز 1943 كهيئة متخصّصة في سياسة

النفط ما بعد الحرب. وكما رأينا سابقًا، كانت »شركة احتياط البترول (PRC) «في مطلع 1944 لا تزال عاكفة على إجراء المفاوضات مع آرامكو، إما للحصول على حصة حكومية في أسهمها، أو على ملكية الحكومة لمشروع تاپلاين. ولا بد من الإشارة إلى أن المبادرة لإجراء المحادثات التمهيدية جاءت من آرامكو نفسها، في وقت كان امتياز الشركة وعملية استثمارها مهدَّدَين معًا بتقدّم قوات رومل السريع في شمال أفريقيا. ومع تراجع هذا التهديد إثر معركة العَلَمَين، بدأت آرامكو عملية استطلاع للحصول على دعم ديپلوماسي بشأن خط الأنابيب عبر المناطق التابعة للنفوذ البريطاني في شرق الأردن، وربما في فلسطين أيضًا. ولتبرير هذه المبادرة أوضحت آرامكو حاجات أوروپا المحتملة للنفط خلال فترة ما بعد الحرب. وكذلك تبنّت آرامكو الحجّة القائلة بضرورة الحفاظ على موارد النفط في نصف الكرة الغربي. وتنسجم هذه الحجج، مع وجهة نظر الوزير الأميركي إكس، بأن تزويد أوروپا بالوقود من أجل إعادة الإعمار يجب ألا يتم على حساب موارد النفط الأميركية المتناقصة. ورغم أن آرامكو كانت على استعداد لتفسح المجال أمام الشركات الأخرى المزوِّدة للنفط، كي يكون لها حصة في الطاقة الاستيعابية لخط الأنابيب المقترح، والمفروض أن هذه الشركات هي APOC and IPC ، الا أن آرامكو كانت عازمة على غزو السوق الأوروپي، على الأقل بسبب الضمانات الأفضل لسعر النفط في أوروپا. وكان قصد آرامكو من إبداء الاستعداد للتعاون مع خطوط التوزيع الواقعة تحت النفوذ البريطاني الإفادة من الخبرة البريطانية لمعالجة النواحي العسكرية والسياسية المتعلّقة بحماية خطوط الأنابيب ونقاط النهاية. وفي أعقاب انتهاء الجولة الأولى من مفاوضات النفط الفنية مع البريطانيين في واشنطن، أكدت وزارة الخارجية الأميركية لشركة آرامكو في 7 كانون الثاني 1944 دعمها المتعاطف مع مسألة خط الأنابيب. ولم يكن صدفة كذلك أن »هيئة پترول سلاح البحرية « قد أبدت نشاطًا مماثلًا في الشهر نفسه، إذ أرسل الأميرال أندرو كارتر مدير »الهيئة « ، وهو أيضًا رئيس دائرة الپترول في البحرية، مذكّرة مطوّلة إلى تشارلز رينر Charles Rayner ، مستشار الپترول في وزارة الخارجية. وقد تقدّمت »الهيئة « في المذكّرة المشار إليها بالخيارات التالية، بشأن خطة الحصول على أسهم :

.1أن يسمح لشركة آرامكو بناء مصفاة طاقتها 50,000 برميل في السعودية، على أن يتم توفير الصلب وغيره من المواد لها .

.2بدعم ديپلوماسي من وزارة الخارجية، يجب أن يتم إنشاء خط الأنابيب لنقل النفط الخاضع للنفوذ الأميركي في أعقاب الحرب، من منطقة الخليج العربي إلى الشاطئ الشرقي للمتوسط، على أن تتحمّل الحكومة نفقات إنشاء خط الأنابيب، وبالتالي يصبح ملكًا لها. ويمكن للحكومة أن تجبي الرسوم الخاصّة باستخدام خط الأنابيب، وبذلك تستوفي المبلغ الكبير الذي تم إنفاقه على إنشائه .

.3أن يوعز إلى وزارة الخارجية بالطلب من البريطانيين إزالة كل القيود التي تعرقل تطوير وتسويق النفط في الشرق الأوسط .

.4أن تمنح الحكومة في واشنطن قدرًا معينًا من النفط بسعر خاص، من أجل حفظه احتياطًا للقوات العسكرية. يضاف إلى ذلك تخويل الحكومة حق الحصول عند الطلب على أي كمية من النفط، لا تتجاوز مليار برميل خلال فترة امتياز آرامكو .

وخلال ذلك، كانت لجنة جيولوجية برئاسة دي گولييه De Golyer تعكف على دراسة المناطق المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، وتولّى الوزير إكس، قبل الحصول على نتائج تحرّيات اللجنة، القيام بمفاوضات مع رؤساء شركة النفط ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California ، وشركة نفط تكساس Texas Oil Company ، وشركة نفط الخليج Gulf Oil Corporation. ونظرًا لأن مسألة حصول الحكومة على الحصة الكبرى في أسهم آرامكو لم تعد مطروحة، تم التوصّل بسهولة إلى اتفاق ضمني في مذكّرة بتاريخ 24 كانون الثاني 1944 عنوانها «الخطوط العامة لمبادئ الاتفاق المقترح». وتتبع هذه المبادئ المقترحات التي وصفها أندرو كارتر، وهي: التأكيد على حقوق الحكومة في ملكية التاپلاين، استيفاء رأس المال الحكومي الموظّف في المشروع خلال السنوات الخمس والعشرين التالية عن طريق جباية رسوم ترانزيت، حق الحكومة في النقض (ڤيتو) في جميع المسائل المتعلّقة بالسياسات الإدارية وبالخدمات الخاصّة بشركات النفط غير الأميركية. وتبدو القضية الأكثر أهمية هي الشروط المتعلّقة بالاحتياط المحجوز لأغراض حكومية، إذ يُستَنتَج منها بطريقة ما تراجع تدريجي في بنية أسعار سوق النفط العالمي. وقد جاء في المادة السادسة: «وفقًا للشروط التالية، تُوافق الشركات على إبقاء احتياطٍ من النفط الخام الممكن إنتاجه، لحساب القوات الأميركية المسلّحة ولمشترياتها :«

.1يجب أن يكون الاحتياطي 1 مليار برميل من النفط الخام (يُتّفَق في ما بعد على تحديد الكثافة والمواصفات)، وإذا كان مجمل الاحتياطي المثبت أقل من 5 مليارات فإن الكميات التي تشتريها الحكومة في المستقبل تكون أقل كما سيَرِدُ في ما بعد، أو تكون 20 في المئة من مجمل حجم النفط الاحتياطي للشركات، وستعمل الشركات على بذل أقصى جهد للحفاظ على كمية الاحتياطي فوق هذا المعدّل .

.2يحق للحكومة عند الطلب، خلال فترة 50 سنة، شراء مليار برميل للقوات المسلحة من النفط الخام الاحتياطي، التي توافق الشركات على تسليمه، وذلك بمعدل 30 مليون برميل سنويًّا، في أوقات وكميات يُتّفَق عليها في ما بعد. وهذا الحق قابل للتحويل إلى أي هيئة، أو هيئات حكومية عدة، وهو حق مستمرّ، ولا يُطلب من الحكومة شراء أي كمية من النفط الخام خلال أي فترة محدّدة .

.3لو رغبت الحكومة في شراء أكثر من 30 مليون برميل خلال العام، وذلك في غير حالات الحرب أو الضرورة القومية الملحّة، عليها أن تتقدّم إلى الشركات بالملاحظة المقبولة، لتقديم التسهيلات الإضافية اللازمة لتلبية هذا الطلب .

.4يحقّ للحكومة شراء الكمية المذكورة من النفط الخام، إما بحسم 25 في المئة من السعر الجاري من منطقة الخليج لنفط من النوع والكثافة نفسيهما، في زمان ومكان التسليم، أو الحسم 25 في المئة من معدّل السعر الجاري في الولايات المتحدة لنفط من النوع والكثافة نفسيهما، بحيث يُختار السعر الأدنى من بين الاثنين عند التسليم. ويجب أن يتم تحديد السعر الجاري للنفط الخام في الولايات المتحدة، من خلال عملية انتقاء لنقاط محدّدة في الولايات المتحدة، يُجريها الفرقاء المعنيون بين حين وآخر .

.5للحكومة الحق الوحيد في تقرير وقت وأسلوب الاعتماد على الاحتياطي المذكور سابقًا كمصدر، كما يمكنها لو شاءت أن تقرّر بأن الاحتياطي المذكور ليس له صلة بمشتريات البترول التي تقوم بها القوات المسلحة، من سنة إلى أخرى، خلال عملية تزويد احتياجاتها في الاوقات العادية .

وحمل مشروع الاتفاق المفصّل تواقيع كل من هارولد إكس Harold Ickes ؛ ف.أ. ديڤِيس F.A. Davies ؛ هـ. د. كولييه H. D. Collier ، وأخيرًا و.س.س. رودجرز W.S.S. Rodgers ، ونصّ في نهايته على إمكانية زيادة عدد أعضائه، شرط الموافقة المسبقة للموقّعين على الاتفاق. وقامت »شركة احتياط البترول Petroleum Reserve Corporation «في 27 كانون الثاني 1944 بمناقشة مشروع الاتفاق. وأوعز تشارلز رينر بإدخال عبارة في بروتوكول محاضر الجلسات، رغم معارضة إكس، تفيد بإمكانية إعادة النظر بعد الحرب بمسألة الملكية الطويلة الأجل التي للحكومة على خط الأنابيب، كما صيغت إضافة خاصّة تنفّذ رغبات رئيس الجمهورية. كما ورد في النص: «لا يهدف الأطراف المعنيون من تنفيذ هذا الاتفاق، والعمل به، مع عملية تطوير البترول في المناطق الخاضعة لهذا الاتفاق ومساعدتها فقط، بل أيضًا تنمية مصالح حكومات تلك المناطق، واحترام سيادتها وحقوقها. وترغب الولايات المتحدة من الرعايا الأميركيين الذين يتمتّعون بامتيازات بترولية في بلدان أجنبية أن يكون لهم اهتمام فعّال بسلامة وبازدهار تلك البلدان، وأن يمارسوا حقوقهم آخذين في الاعتبار حقوق حكومات تلك البلدان، بما فيها حقوق الوحدة السياسية .«

ويمكن هنا طرح السؤال التالي: وهو إلى أي مدى كان الرئيس الأميركي روزڤلت، وهو صاحب المواقف المناوئة لإمبريالية الدول الأوروبية، يدرك أيضًا أخطار نموذج جديد من الإمبريالية الأميركية، أو حاول بالتالي أن يتقي المحاذير في المستقبل؟ ويبدو من الأسهل تحديد مواقف آرامكو: فقد كانت تسعى بشكل خاص إلى التقليل من مخاطر عملية الاستثمار. إلا أن تأخير التطوير الواسع والحثيث للقاعدة الصناعية الأساسية في السعودية حتى عصر أوپك له دليل على القيود العملية لتنفيذ هذا المظهر من حسن النيّات .

وقد جرى تعديل في مشروع الاتفاق، خاص بالإدارة المباشرة لتاپلاين، فتم استبدال »شركة احتياط البترول PRC « ، كما كان مخططًا في البداية، بعقد مع آرامكو. وأُرسِل مشروع الاتفاق، مع هذا التعديل، والتحفّظ الذي أُدخل على البروتوكول، إلى وزير الخارجية، وأحد المدافعين عن حرية التجارة. وبعد الحصول على موافقة الوزير هال قام الوزير إكس بإطلاع هيئة »شركة احتياط البترول « أن الرئيس فرانكلين روزڤلت قد وافق على المشروع أيضًا؟

التاپلاين والتّوقّعات والتّحدّيات في الولايات المتحدة والشرق الأوسط

بعد وقت قصير على موافقة هال وروزڤلت، أثيرت مسألة معقّدة بعيدة المدى. فقد كان الكونگرس قد شكّل منذ سنة لجنة برئاسة ترومانTruman مهمّتها تقصّي الفاعلية الاقتصادية للدفاع ولمجهودات الحرب. وكلفت لجنة فرعية خاصة بدراسة السياسة الخارجية للحكومة في مسألة البترول، وانتهت اللجنة من وضع تقريرها في نهاية كانون الثاني .1944وخلال إجراء التحرّيات أثيرت قضية رئيسية حول إمكانية وزارة الخارجية وضع سياسة بترولية خارجية لفترة ما بعد الحرب، من دون موافقة الكونگرس. وفي 9 شباط 1944 اقترح تشارلز رينر على كوردل هَل

مفاتحة السيناتور توماس كونَالي Thomas Connally ، وهو عضو في لجنة ترومان وممثل لصناعيي النفط في تكساس. وكانت هناك أسباب أخرى تدعو إلى إدخال الكونگرس في المسألة البترولية، وأحد هذه الأسباب قرار الكونگرس الأخير بشأن فلسطين، والذي أثار قدرًا كبيرًا من الاهتمام بين رجال النفط داخل الحكومة وخارجها، بسبب توجّهه الموالي للصهيونية. وقد كان هناك تخوّف عام، من أن مثل هذا الاتجاه في السياسة الأميركية، المتزايدةِ الولاء للصهيونية في الشرق الأوسط، قد يثير اعتراض العرب تجاه مصالح البترول الأميركية المتزايدة في المنطقة العربية. وعلى كل حال، وبصرف النظر عن هذه التعقيدات في السياسة الخارجية، كانت المسألة الحقيقية ذات أهمية راهنة، تدور حول إمكانية وقوع صناعة البترول الأميركية، ومن يسمون «المستقلّين» تحت إشرف الحكومة الفيدرالية. وبمعنى آخر، فقد طلب الكونگرس العمل على وضع حدّ لتوجيهات هارولد إكس الرامية إلى الإشراف الفيدرالي. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن «المستقلّين» من تكساس كانوا يشتبهون حينذاك بوجود بعض الاتفاقات والتآمر السري بين شركة احتياط البترول وشركة آرامكو وشركة نفط الخليج، وكان أمل هؤلاء، أي المستقلّين، أن يتمكّن الكونگرس من الكشف عن أي نشاطات «خفيّة .«

ولا يمكن في هذا المجال التّتَبّع التفصيلي لسياسة شركات النفط المحلية، ولا لإجراءات الكونگرس. ويكفي القول إن إكس استمرّ في ضغطه من أجل الشروع المبكر في عملية إنشاء خط الأنابيب. يضاف إلى ذلك أن الأدلة تشير إلى أن آرامكو كانت تضغط أيضًا من جهتها، وذلك لسببين :

السبب الأول: للإفادة من برنامج «الإعارة والتأجير»، والذي أعلن روزڤلت تطبيقه على المملكة العربية السعودية، وهو ينصّ على تزويد موادّ البناء بتكلفة منخفضة؛

والسبب الثاني: هو لإحباط أي تدخّل قد يقوم به الكونگرس .

إلا أن برنامج «الإعارة والتأجير» لم يكن على الاطلاق دَينًا بلا شروط، إذ وفقًا للقيود العامة خلال الحرب، فإن تزويد الصلب وغيره من مواد البناء اللازمة لخط الأنابيب كان يخضع لموافقة مسبقة من »مكتب التعبئة الحربية War Mobilization Office « ، لذا فإن أي طلب للاستفادة من البرنامج كان عليه أن يثبت ضرورته في المجهود الحربي. وكما كان يجري في السنوات السابقة، طُلب من »هيئة بترول السلاح البحري War-Navy Petroleum Board «تقديم خبراتها. وخلال ذلك، كانت هيئة »اتحاد احتياط البترول « قد أدركت أيضًا ضرورة تحصيل موافقة البريطانيين المسبقة لضمان أمن خط الأنابيب. ولم يكن متوقعًا حدوث مصاعب مع البريطانيين، إذ لم يكن مشروع خط الأنابيب يتعارض مع البنود التجارية لصكّ الانتداب على فلسطين. يضاف إلى ذلك أن المفاوضات الفنية الأنگلوأميركية المشتركة حول السياسة النفطية، والتي سبق أن حدثت في واشنطن في نيسان 1944 ، تمت من دون تعقيد. وهكذا تقدم (وزير الداخلية الأميركي) هارولد إكس (Harold Ickes)بطلبه إلى مكتب التعبئة الحربية. وفي حزيران 1944 أصبح واضحًا أن الحرب في أوروپا لن تنتهي مع نهاية العام .

رغم ذلك، أصرّت »هيئة بترول السلاح البحري « على صحة رأيها السابق بأن خط الأنابيب لن يساهم في مجهود الحرب. وأوضحت الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان الأهمية القصوى للمشروع

خلال السنوات التي تعقب الحرب مباشرة، وكذلك أهميته لأمن الولايات المتحدة الاستراتيجي بوجه عام. وكانت حجة رؤساء الأركان :

»ان إمدادًا كافيًا من النفط الخام، الواقع تحت إشراف الولايات المتحدة في منطقة الخليج، من أجل تلبية الحاجات الأوروبية لما بعد الحرب، كفيل بالمحافظة على موارد نفط الولايات المتحدة الأميركية القارّيّة. وطالما أن مثل هذا النفط يساعد على توفير الحاجات الأميركية المستقبلية للجيش والبحرية، فلا بدّ من الحفاظ عليه، وعدم الاعتماد على منتجات موارد النفط الخام الواقعة تحت إدارة أجنبية. هذه هي الاعتبارات ذات الأهمية العسكرية، ولكن لا يبدو واضحًا إذا كان إنشاء الخط المقترح في هذا الوقت ضرورة عسكرية مباشرة من أجل تحقيق هذه الأهداف .«

واتفق رأي الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان Combined Chiefs of Staff مع ما توصّل له خبراء هيئة بترول سلاح البحرية. وفي المذكرة المشتركة التي رُفعت إلى وزارَتَي الدفاع والبحرية شُطبت أي اشارة إلى مسألة تزويد أوروبا بعد الحرب، وتم فقط تأكيد الأهمية العسكرية لخط الأنابيب بالنسبة للقوات الأميركية مستقبلًا. وما يدعو للاستغراب أن هارولد إكس، الذي كان شديد المعارضة سابقًا، لم يحتجّ ولم يتدخل لدى الرئيس. ولا يُعرف هل كان ذلك بسبب تبدّل رأيه بصورة جذرية، أم لدوافع أخرى ربما بدأت تبرز الآن، ولكن لا تتوفّر الأدلة على إثباتها. وكان إكس قد توقّع منذ أيار الأسبق حدوث صعوبات مع البريطانيين، لذا ألحّ، خلال محادثاته مع روزفلت، على أن البريطانيين سيضطرّون للمجيء إلى واشنطن للتفاوض حول موضوع خط الأنابيب وحول سياسة النفط. ولم تَخفَ مناورات إكس على البريطانيين. فقد بعث هاليفاكس Halifax ، السفير البريطاني في واشنطن، بتقرير ذكر فيه أن إكس أشار إلى مجمل مشروع خط الأنابيب على أنه طلقة بندقية صغيرة على ما يعتبره جمودًا عامًا أحاط بالمسألة الإجمالية لسياسة النفط الدولية. ولكن كما بيّنّا سابقًا، سارت المفاوضات الفعلية في ما بعد في حزيران من دون صعوبة .

أما في ما يتعلّق بشواغل إكس، فلم تعد مسألة البريطانيين «صعبي المِراس» هي المسألة الأهم. فقد أصبح يهمه أكثر قضية جعل خط الأنابيب مشروعًا حكوميًّا. وعلى رغم المعارضة المتصاعدة التي واجهها روزفلت وإكس في الكونغرس، وربما في الرياض أيضًا، فإن تطلعاتهما للوصول إلى إشراف فيدرالي على المشروع لم تُلغَ تمامًا، بل يمكن القول إنها جمدت. ويبدو أنها برزت ثانية، على الأقل بصورة موقتة، حين جرى بعد الحرب بحث مشروع مشترك لخط الأنابيب بين آرامكو وآپوك (الشركة الأنگلوفارسية للنفط .(APOC

القبائل القاطنة على طريق خط الأنابيب وعلاقتهم بالنظام السعودي: ملاحظات حول شواغل الأمن الأميركي

منذ نهاية القرن الماضي، وخلال عمليات تمديد خطوط السكك الحديد في الشرق الأوسط، واجهت الأوروپيين قضية ضمان سلامة خطوط السكك الحديد في وجه هجمات القبائل، أو الثورات التى كانت تتحدّى السلطة العثمانية. ونظرًا لأن خطوط السكك الحديد كانت تشكّل تهديدًا لمصدر الدخل التقليدي للقبائل المحلية، التي كانت تعيش على تجارة القوافل، أو على رسوم الترانزيت المفروضة على أصحاب المواشي، فقد أمكن حل هذه المسألة جزئيًّا، وذلك بدفع تعويض عن الخسارة التي

تلحق بمصدر الدخل التقليدي. ويبدو أن القبائل، من جهتها، تعهّدت بضمان أمن وسلامة أجزاء السكك الحديد التي تَعبُر مناطقها. على كل حال، خلق هذا النظام من الأمن التعاقدي مشكلات جديدة، إذ أتاح الدخل لبعض القبائل شراء أسلحة إضافية أثارت وعمّقت النزاعات بين القبائل المختلفة في المنطقة، وبذلك تغيّر توازن القوى المحلي مرارًا. فقد أصبح باستطاعة القبائل ذات الدخل المنتظم التطلع إلى السيطرة على منافسيها الأقل دخلًا، وبالتالي أصبحت تلك القبائل أكثر تحديًّا للسلطة المركزية. ووفقًا لما ذكره فون أوپنهايم، الخبير بشؤون المجتمع البدوي ومستشار الشركة الألمانية لخط حديد بغداد، وكذلك مستشار البنك الألماني، فإن الفهم الكامل لقضية الأمن يتضمن معرفة شاملة للعلاقات القبلية وروابط الولاء في المناطق الواقعة ضمن إطار امتيازات الشركة .

وخلال الحرب العالمية الثانية، كان على اعتبارات الأمن الأميركية الخاصة بمشروع التاپلاين أن تأخذ في الحسبان مشكلات مشابهة تمامًا. إلا أن الفارق الأساسي، على كل حال، كان يكمن في أن خطوط الأنابيب، على عكس الخطوط الحديد، لا تهدّد مورد القبائل الاقتصادي في المنطقة التي تعبرها. وبالتالي فإن أي رسوم يتم التعاقد عليها ستُعَدّ دخلًا إضافيًّا، وبذلك تعزّز مظهر السلطة لدى القبائل القاطنة على طريق خط الأنابيب. ويدعم ذلك أن تلك القبائل تحتفظ بدخلها التقليدي. ومن جهة أخرى، فإن خطوط الأنابيب، بسبب طبيعة الموارد التي تحملها، أي النفط، وكون النفط يعد سلطة دولية، فإنها كانت تفوق في أهميتها الخطوط الحديدية، القادرة على نقل القوات الحربية من أجل ضمان حمايتها! وهذا ما يجعل خطوط الأنابيب أكثر خطورة، لأن حمايتها بوجه كامل يقتضي وجود حاميات على طول الطريق الذي تسلكه. كذلك من السهل إصلاح الخطوط الحديدية، بينما خطوط الأنابيب قد تتعرّض بسهولة إلى تخريب مماثل وليس من السهل إصلاحها. يُذكر هنا أن أعمال التدمير التي لحقت بخط أنابيب شركة پترول العراق خلال أعمال الثورة الفلسطينية أواخر الثلاثينات، وكذلك في مطلع الأربعينات، كانت مؤشرًا على المخاطر الأمنية التي قد يتعرّض لها مشروع التاپلاين في حالة حدوث اضطراب سياسي أو نزاع مسلح في المنطقة .

لا شك أن الاهتمام المتصاعد لشركات النفط الأميركية بالتحول للصهيونية في السياسة الأميركية الشرق أوسطية كانت تعكس هذا القلق حول ضمان أمن جميع خطوط أنابيب النفط في المنطقة. إلا أن هذه الاعتبارات الأمنية ظلت ثانوية، لسببين :

السبب الأول: لأن التاپلاين لم يتوجّب عليه بالضرورة عبور منطقة فلسطين؛

والسبب الثاني: يعود إلى تفاؤل الدوائر الحكومية بأن السياسة الموالية للصهيونية لا يحتمل أن تؤدي في النهاية إلى التعارض مع مصالح النفط الأميركية. وفي الحقيقة ما كان يشغل الإدارة الأميركية في ذلك الحين هو المخاوف من الأوضاع غير المستقرة بين القبائل شمال الجزيرة العربية وشرق الأردن .

في ربيع 1944 ، قام »مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) « ، وهو الوكالة السابقة على »وكالة الاستخبارات المركزية) «سي آي إيه (CIA ، بدراسة أوضاع القبائل القاطنة في المنطقة التي سيعبرها خط التاپلاين، من حيث البنية والحجم وصِلات القربى والولاءات القبلية. وبالإضافة إلى ذلك سعى خبراء »مكتب الخدمات « إلى معرفة إمكانية الاستعانة بالقوة العاملة المحلية، ومدى

قابليتها للتدرّب على إنشاء خط الأنابيب، ومن ثم العمل في حقول النفط. وتجدر دراسة نتائج هذا التقصّي، نظرًا للمعلومات التي تقدمها عن طبيعة القوى المحرّكة داخل المجتمع السعودي، وعن بعض نواحي الضعف الكامنة في بنية السلطة السعودية، وكذلك عن طبيعة التحدّيات التي يمكن لمشروع آرامكو أن يتوقّعها في المستقبل. ويفترض أن دراسة »مكتب الخدمات « لم تَجرِ على الطبيعة، إلا أن الذين جمعوا الحقائق توفّرت لديهم كل المعلومات المحلية المعاصرة. ويبدو بوجه عام أن هذه الدراسة الشاملة اعتمدت على بعض الكتب الكلاسيكية حول المجتمع البدوي، كتلك التي يكتبها ألوا موسيل Alois Musil ، ولويس ماسينيون Louis Massignon ، وفؤاد حمزة، وحافظ وهبة، وهـ. ج.ب. فيلبي H. ST. J.B. Philby ، ومحمود شكري الألوسي، وماكس فون أوپنهايم Max von Oppenheim ، وكارل فون رسوان Carl von Raswan ، وواجد باشا، وفريدريك بيك Frederick G. Peake كما استخدمت الدراسة الكتيّبات والنشرات الخاصة المُعَدّة لـ »جهاز الاستخبارات العسكرية .«

ومع أن طريق خط الأنابيب لم يكن قد حُدِّد تمامًا العام 1944 ، إلا أنه كان من المؤكّد أنه سيبدأ من منطقة الأحساء شمال الهفوف، ليعبر مناطق الرياض والقصيم حتى جبل شمّر، وهي المناطق التي تكوّن نجد، سلطنة الملك عبدالعزيز بن سعود السابقة. ووفقاً لطوبوگرافيا المنطقة بعد ذلك سيتبع التاپلاين خطًا يتجه من شمال النفود وحتى الجوف أو سكاكا، وسيكون وادي سرحان آخر منطقة سعودية يعبرها خط الأنابيب. ومن هناك فإن اتجاه الخط سيتوقف على اختيار نقطة النهاية. واعتبر »مركز الخدمات الاستراتيجية « في دراسته أن نقطة النهاية هي إما حيفا أو الاسكندرية: فلو اختيرت حيفا، فان التاپلاين سيصل شرق الأردن عند مكان يقع شمال قريات الملح؛ أما لو اختيرت الاسكندرية فسيستمر الخط من وادي سرحان عابرًا الجزء الشمالي من منطقة تبوك، ومن هناك سيخترق الحدود عند جبل طوبير، ومن ثم سيتجه حتى العقبة .

كان الملك عبدالعزيز بن سعود قد نجح، بعد هزيمة »الإخوان « ، أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات، في تثبيت حكمه على الأجزاء الشمالية من المملكة. ولكن يبدو أن المنطقة كانت لا تزال في حالة عدم استقرار، وكان من المحتمل أن تؤدّي، في أي وقت، إلى قلاقل أو تحديات جديدة للسلطة المركزية. ويستند هذا الرأي إلى عدد من الحقائق التاريخية: منها أن بعض المناطق كانت قد حافظت على استقلالها إلى عهد قريب، وكان يُعتقد بأن ذكرى عهود الاستقلال قد تشجّع الحركات الانفصالية فيما لو واجهت الأسرة السعودية أي متاعب. والاعتبار الآخر هو أن المنطقة الشمالية، وخاصة منطقة الحدود، كانت قد شهدت نزاعات قديمة العهد بين قبيلتَي عنترة وشمّر. وشهد القرن العشرون صدامات جديدة: فمنذ انتصار عبدالعزيز بن سعود على آل رشيد خلال الحرب العالمية الأولى، وضمّه جبل شمر عام 1921 ، أضمرت قبائل شمّر الحدودية بعض الضغينة على الحاكم السعودي، وهي مسألة لم يخفّف منها إخضاع »الإخوان « وهم العدو المشترك الرئيسي للطرفين، وقد هاجرت غالبية شمّر منذ فترة طويلة إلى العراق، في حين أن جماعات عْنِيزة القبلية، مع فرعها «الرولة» انتشرت باتجاه سوريا وشرق الأردن. وكان الملك عبدالعزيز بن سعود، وهو ينتمي إلى عْنِيزة، يسمح بصورة دائمة لرعاة الرولة بالانتقال بجمالهم وأغنامهم من شرق الأردن إلى وادي سرحان في الشتاء، وكان يفعل ذلك رغم معارضة »الإخوان « العنيفة. ومن أجل حل هذه المشكلة من جهة، ومن جهة أخرى للاستفادة من النزاع، قام ابن سعود في عامي 1923-1922بإلحاق

وادي سرحان مع الجوف بمملكته. ثم حاول أن يُلحق حتى معان، إلا أن البريطانيين قاموا بإحباط هذا الطموح. ومع ذلك ظل ابن سعود يطالب بهذه المنطقة .

وقد افترضت دراسة »مركز الخدمات الاستراتيجية « نشوب أزمة كبيرة في حالة طرح مسألة وراثة حكم الملك المريض. وكان محور تحريات خبراء »المركز « دراسة روابط ولاء حكام المناطق للسلطة المركزية في الرياض. وبدأو بمنطقة الهفوف في الشرق، وتوصلوا إلى أن حاكمها الأمير سعود بن عبدالله بن جلوي، وهو ابن العم الثالث لابن سعود، كان مواليًا تمامًا للملك. وكشفت بعض المصادر أن الامير كان قد أبدى منذ مدة طموحًا نحو العرش، ولذلك جُرِّد العام 1938 من بعض سلطاته. أما حاكم المنطقة المركزية في الرياض، وهو الأمير سعود بن عبدالعزيز، البالغ من العمر 42 سنة، فكان هو المُعَيَّن رسميًّا لولاية العهد، وكان سابقًا المسؤول عن الشؤون الداخلية. والجدير بالذكر خصوصًا أن له علاقات قوية مع مختلف القبائل، وهذا زاد من مؤهلاته ليكون الحاكم المقبل. هناك أيضًا حاكمان يقيمان في المدينتين الرئسيتين في منطقة القصيم، أحدهما الأمير عبدالله الفيصل آل سعود، من بريده، وهو أحد أفراد الأسرة المالكة، والثاني هو الشيخ عبدالله الخالد، من عنيزة، وينتمي إلى عائلة سليم البارزة. ويُدار جبل شمّر، وكان سابقًا مركز المقاومة لابن سعود، من مدينة حائل، وحاكمها هو الأمير عبدالعزيز بن سعيد بن جلوي، ابن العم الثاني لابن سعود. وكان الأخير العام 1932 قد شنّ هجومًا من حائل على شرق الأردن، استدعى حينذاك تدخل البريطانيين. وقد ذُكر أن أمير حائل كان يُضمر العام 1939 طموحًا لوراثة العرش، ولم يُشَر إلى شيء من هذا القبيل لدى حكام المناطق والمدن الأخرى. وفي قريات الملح، شمال غربي الجزيرة العربية، كان الحاكم عبد العزيز السويري، وهو ينتمي إلى عائلة أم الملك الحاكم. أما الجوف فكان يحكمها عبدالعزيز بن زيد، ويحكم تبوك سعود بن حجلول .

ويُستدَلّ من هذه الدراسة التي أجراها »مركز الخدمات الاستراتيجية « أنه لا يُتوقع نشوب تحدٍّ للعرش أو انشقاق عائلي عند تنافس المزاعم على وراثة العرش إلا بين أفراد العائلة المالكة. ولذلك نصحت شركات النفط بأن تظل في منأى عن حكام المناطق، كيلا تثير شكوك الملك الحذِر عبدالعزيز أو شكوك مَنْ حولَه .

وبين من يركّز عليهم تحليل »المركز « ، بالإضافة إلى القبائل والحكام في المناطق، »الإخوان « ، وهم العامل الثالث الذي يمكن أن يعرّض التاپلاين للخطر في أي وقت في المستقبل. ومع هزيمة »الإخوان « في آذار 1929 على يد ابن سعود، وهو منشئ حركة »الإخوان « ، كان يفترض أن الهزيمة دقّت «ناقوس» الموت للحركة كقوة عسكرية مهمة، وكقوة حيوية لقيادة تطور الدولة الجديدة، ولكن لم يكن قد تأكد بعد أن «سعي هؤلاء البدو المتعصبين، الذين يقودهم زعماء تقليديون للإبقاء على نفوذهم وسيطرتهم على مقدرات الأمة الجديدة الناشئة»، لن يتجدّد، بطريقة أو بأخرى على الأقل، ولم يكن هذا الاحتمال مستبعدًا في دراسة »مركز الخدمات الاستراتيجية .«الفقرات التالية من تقرير »المركز « حول هذا الموضوع تثير الاهتمام بشكل خاص .

»والإخوان هم بدو استقرّوا خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. وبعكس سائر البدو الذين تحوّلوا إلى فلاحين، لم يكن تحوّل الإخوان من الحياة البدوية إلى حياة الاستقرار نتيجة تطور بطيء، بل بعمل مباشر من ابن سعود. وكانوا ينتمون بشكل رئيسي إلى قبائل مطير وعتيبة وعجمان وحر وشمّر،

واستقروا منذ العام 1911 في مراكز زراعية، وعزموا على التقيّد التام بقواعد الشرع الإسلامي، التي كانوا قد أهملوها تقريبًا في مرحلة البداوة. وكان »الإخوان « أشد معاوني ابن سعود صلابة وشجاعة في توسيع مملكته. ولكنهم سرعان ما كوّنوا واجهة تعصب ديني، أخذ يشكل حاجزاً معادياً لإدخال المدنية الحديثة. وتكرّرت ثوراتهم ضد سياسة ابن سعود ... ووجهوا إحدى شكاواهم مرة ضد سماح ابن سعود لقبائل العراق والأردن بالرعي في المناطق السعودية. وفي العام 1930 تم إهماد ثورتهم الأخيرة التي قادها فيصل الدويش، وتوفي الأخير في العام التالي. ومنذ ذلك الحين، خضع »الإخوان « لسلطة الملك، إلا أنه لا يوجد ما يؤكد دوام هذه الحال. ويُذكَر أنه في العام 1938 كان هناك نحو 115 من مراكز استيطان »الإخوان « ، فإذا لم يكن هذا الخبر مبالغًا فيه فمعناه أن عدد المراكز تضاعف تقريبًا، منذ العام .«1935

ولكن المهم، في رأي »مركز الخدمات الاستراتيجية « ليس أعداد »الإخوان « بل الناحية النفسية لهم، والتي قد تجعل الحركة خطرة. وتؤكد الدراسة، في مكان آخر، أن نمط حياة »الإخوان « ، التي لم تتطوّر بصورة تدريجية بل بدافع العقيدة الدينية، تظل جوهريًّا قابلة للتأثّر بالمبادئ الثورية والاجتماعية-الدينية. وهكذا فإن الدراسة تعتبر سلوك »الإخوان « أمرًا غير قابل للتوقّع مستقبلًا .

ولتلخيص ما سبق، فإن خبراء »مركز الخدمات الاستراتيجية « أكدوا ضرورة تركيز إجراءات الأمن الأميركية، المتعلّقة بخط الأنابيب، على مسألة استقرار الإشراف السعودي على الأجزاء الشمالية من الجزيرة العربية. وبهذه الطريقة، أصبح خط الأنابيب يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمسألة المحافظة على الحكم السعودي. كما تم اعتبار العكس أملًا ملائمًا ـ أي أن تحديًّا للحكم السعودي سيُنظَر إليه على أنه تحدٍّ لمصالح الولايات المتحدة .

أما في ما يتعلّق باهتمامات مسؤولي آرامكو، فقد اعتبروا أن ولاءهم لحكم الملك عبدالعزيز بن سعود يجب أن تكون له الأولوية دومًا والأسبقية على اعتبارات »شركة احتياط البترول الفيدرالي .«ولا غرابة إذًا، خلال الفترة التي هي مجال دراسة هذا البحث، أن مسؤولين من واشنطن وجّهوا اللوم إلى آرامكو، بين حين وآخر، لكونها ليست شركة أميركية وطنية .

التاپلاين في سنوات ما بعد الحرب 1950-1945 :

مع أن «خط الأنابيب العابر للجزيرة العربية» تم الإعلان عنه مشروعًا لفترة ما بعد الحرب، إلا أن إنشاءه لم يبدأ بعد الحرب بسرعة وسهولة، كما يمكن للمرء أن يتصوّر. فلم يبدأ توصيل أجزاء خط الأنابيب إلى بقيق في الأحساء، إلا أواخر خريف .1947كذلك تأخّر العمل بخط الأنابيب عند نهايته الغربية في لبنان مدة عامَين آخرين. فما أسباب هذا التأجيل؟ بالنظر إلى الإلحاح السابق الذي دفع به المشروع. لا شك أن تأخير العمل بخط الأنابيب حتى نهاية 1950 يشير بالتأكيد إلى تعقيدات لم تكن متوقّعة. أكثر التفسيرات وضوحًا هي بالطبع أن تأخير إنجازه كان بسبب النزاع في فلسطين، والذي تفجّر في السنوات التي تلت الحرب مباشرة. إلا أن هذا التفسير لا يكفي بحدّ ذاته .

ففي أعقاب الحرب فورًا، لم يكن قد تم التأكد بعد من عدد كبير من القضايا التي لها علاقة مباشرة بمشروع خط الأنابيب. يضاف إلى ذلك أنه لم يكن قد تم الاتفاق فعلًا حول جميع القضايا بين مصالح

النفط الأنكَلوأميركية. كذلك فإن اختيار نقطة النهاية للمشروع كان معضلة بحد ذاتها، اذ إنها لا تتعلّق فقط بالوضع السياسي للبلد وللميناء اللذين سيتم اختيارهما لذلك، بل تتوقف أيضًا على إمكانية القوة العاملة المحلّية المناسبة. كذلك فقد كان لكل من مصر وفلسطين وسوريا ولبنان توجهاتها الخاصة بشأن التخطيط الاقتصادي القومي والمحلي! وهذه التوجّهات كان لا بد لها أن تتأثّر بطرق خط الأنابيب، وبالتسهيلات الممنوحة، وبالتالي كان لا بد من حدوث تعارض وتنافس بينهما. يضاف إلى ذلك أن الطريق الذي سيتبعه خط الأنابيب يتوقف إلى حد ما على اختيار موقع النهاية، إذ كان لا بد من اعتبار الفوائد التجارية والاستراتيجية لتحديد مسار هذا الخط. وفي ما يتعلّق بحقول النفط في الخليج، لم يكن قد تقرّر بعد توجيه حقل نفط الكويت نحو الشرق، أو نحو الغرب. ويبدو أن هناك جانبًا آخر من المشكلة، يتعلّق بإمكانية جعل خط الأنابيب مشروعًا تجاريًّا مشتركًا بين آرامكو وآيوك .

لا تتفق الأدلة على الأهمية النسبية لكل هذه العوامل. وبالنسبة إلى القرارات التي اتُخذت صيف 1947 ، والتي يُفترض أنها حاسمة، فإن جزءًا فقط من الوثائق الأميركية الرسمية قد أعيد تصنيفها حتى الآن، في حين لا يزال عدد من الوثائق المحدّدة تخضع لتصنيف أمني Security Classified.رغم ذلك، ومن خلال الأدلّة المتاحة، يمكن رسم صورة واضحة بعض الشيء للحجج المعارِضة والمؤيِّدة المتعلقة بالاعتبارات الواجب اتباعها في مسار خط الأنابيب، وبتحديد موقع نقطة النهاية. ويصح هذا أيضًا على الاختيار السعودي .

لنبدأ بموقع نقطة النهاية على شرق البحر المتوسط: في العام 1945 لم يبقَ في القائمة سوى ثلاثة مواقع، من بين سبعة مواقع كان قد تم الكلام عنها. أحد المواقع الممكنة كانت مصر، والثاني حيفا، والثالث طرابلس (شمال لبنان). وفي ما يتعلّق بمصر، كانت الإسكندرية وبور فؤاد والعريش قد سبق واعتُبرت كل منها نقطة نهاية ملائمة .

وفي أوائل 1945 قرّرت الحكومة المصرية أن تخصّص للتاپلاين موقعًا بجوار القنطرة، شرق قناة السويس. وكما يُستدَل من مصدر بحثنا، فقد أُسقط كلٌّ من بور سعيد وبور فؤاد من الاعتبار، لعدم توفّر مساحة أرض كافية لنقطة النهاية وللمصفاة، في حين اعتُبرت العريش بعيدة عن مراكز مصر الصناعية، وربما شُطبت الإسكندرية، من جهة لكونها بعيدة جدًا، ولقابليتها للاكتظاظ السكاني من جهة أخرى. لكن ما هي مزايا مشروع القنطرة، الذي كان يبدو أنه يحمل توقّعات أفضل للمستقبل؟

كان اقتراح القنطرة مرتبطًا بمشروع كبير لتطوير زراعي صناعي في هذا الجزء من سيناء. ولا يمكننا الآن أن نبحث عن تحديد مكان ظهور هذا المشروع لأول مرة، وفي أي دائرة حكومية، وفي ما إذا كان نابعًا من رأي الحكومة المصرية أم رسمه منذ البداية »مركز تموين الشرق الأوسط« التابع للحلفاء. على أي حال، كان المشروع يتضمّن توسيع قناة المياه العذبة من النيل، وصولًا إلى هذه المنطقة، وإنشاء نفق من الإسمنت المسلّح تحت قناة السويس لمرور المياه والمواصلات، وكذلك حفر ميناء يتسع لعشرين ناقلة پترول كبيرة، وإنشاء قناة من هذا الميناء إلى البحر المتوسط. ويمكن أن تنتهي القناة في خليج بلوسيم. وهكذا يمكن عبور ناقلات الپترول خلال أربع ساعات. وبالإضافة إلى اتصال الميناء بالبحر المتوسط، كان من المفروض أن تعطي مصفاة تاپلاين سوق

نفط ممتازة لخزّانات السفن العابرة في قناة المياه العذبة إلى القاهرة، والمراكز السكانية في الدلتا.
وكان هناك دافع آخر، هو رغبة الحكومة المصرية استثمار نحو $32مليون في مجمل المشروع .

وهكذا، فإن اقتراح القنطرة، كمشروع لسياسة تطوير اقتصادي مسيّرة ذاتيًّا، كان يبدو معقولًا جدًّا.
إلا أن أسباب فشله تفتح المجال لعدة تخمينات، نذكر بعضها فقط :

خلال فترة الحرب، حين كان يتم التخطيط لتطوير موارد نفط الشرق الأوسط على مقياس واسع، لم يكن قد أُخذ في الاعتبار أن من شأن إنتاج النفط أن يعزّز ويحدّث التطوير الاقتصادي، وإعادة البناء في منطقة الشرق الأوسط نفسها. فقد كان يُنظَر إلى نفط المنطقة من زاوية إعادة بناء أوروبا وأسواقها ما بعد الحرب. وربما لعب الخلاف حول منطقة النقب، في مشروع تقسيم فلسطين، دوره أيضًا في إلقاء الشكوك حول إمكانية المرور الآمن نحو مصر؛

ولكن هناك أيضًا نزوع المللك ابن سعود الشخصي لنقطة نهاية سورية-لبنانية، وهي مسألة ربما تقرّرت بسبب سياسته العربية الخاصّة ذات الاتجاه الوحدوي، أو بسبب رغبته في الإفادة من مشروع خط الأنابيب لزيادة نفوذه في منطقة الهلال الخطيب؛

أخيرًا، هناك ما يشير من الجانب الأميركي إلى أن نقطة النهاية المصرية قد تجعل مشروع التاپلاين تحت الإشراف البريطاني إلى حد كبير. وفي الحقيقة، ووفقًا للمصادر الرسمية الأميركية، لا يبدو أن نقطة النهاية المصرية استطاعت أن تتفوّق بشكل جدّي على اقتراحَي حيفا أو طرابلس، اللذين وقع اختيار آرامكو وواشنطن عليهما .

ما هي إذًا مزايا موقع النهاية في حيفا؟

في المكان الأول، لا شك أن موقع حيفا المباشر على المتوسط، ومينائها العميق المياه، مع تسهيلات الرسوّ الجيدة البعيدة عن الشاطئ، هي مزايا واضحة؛

اعتبار آخر هو توافر القوة العاملة المحلية المدرّبة، وخاصّة اليهودية. ولا بد أنه قد أُخذ في الاعتبار منافع المشاركة في التسهيلات الموجودة سابقًا، بالنسبة إلى توزيع وتصفية واستيعاب النفط، وذلك عند وضع مشروع أنگلوأميركي مشترك لتطوير نفط الشرق الأوسط، وكذلك من أجل التسويق نحو القارة الأوروپية؛

وهناك عامل آخر، هو عدم وجود صناعة نفط فلسطينية محلية وشركة محتكرة مثل »شل Shell« في مصر، وأيضًا عدم وجود اقتصاد محلّي وموازنة كبيرة الحجم، وهو ما قد يعرّض التاپلاين إلى أخطار المصادرة أو التأميم من قبل السياسيين المحليين، تمامًا كما حدث مع شركة شل المصرية في الثلاثينات .

من جهة أخرى، كانت مساوئ نقطة النهاية في حيفا سياسية بحتة، بسبب النزاع العربي-الصهيوني المتفجّر. وكذلك لم تكن قد اتضحت بعد النتيجة التي ستُسفر عنها مفاوضات النفط الأنگلوأميركية.

ففي الولايات المتحدة، أخذت هذه المفاوضات تتعلّق بصورة متزايدة بالحملة المناهضة للاتحاد الاحتكاري (Trust)التي تجدّدت في الكونگرس. أما في بريطانيا فإن تردّد سياسة الحكومة تجاه الوفاء ببرامج التأميم، والتي كانت قد وُضعت في برامج حزب العمال الانتخابية، عرقل الوصول إلى قرار سريع بشأن المسألة النفطية بمجملها. ويبدو أن خطر حدوث مقاطعة عربية لموقع نهاية يسيطر عليه اليهود، وكذلك فشل اتفاق وايزمان-ابن سعود (والذي سبق وبَدَّدَ توقعات تشرتشل وروزفلت) لم يُحدِثا تبدلًا في الرأي المتفائل بأن حيفا قد تصبح في النهاية ميناءً حرًا على المتوسط، يمكن أن يفيد المناطق العربية الداخلية أيضًا .

من دون شك، كان المنافس الرئيسي لميناء حيفا كنقطة نهاية هي طرابلس، شمال لبنان. وكانت طرابلس موقعًا لمُنشأة فرنسية الإشراف، ذات مستوى رفيع، تقع عند نقطة النهاية لأحد فرعَي خط أنابيب شركة پترول العراق .IPCوكان بالإمكان توسيع الميناء، وكذلك توفير القوة العاملة المدرّبة نوعًا ما؛

كما أن الحكومة كانت على استعداد لاستثمار أموالها في المشروع؛ يضاف إلى ذلك أن طرابلس تقع سياسيًّا واستراتجيًّا في مكان بعيد عن منطقة النزاع العربي-الصهيوني، كما أنها بعيدة عن الإشراف البريطاني .

إلا أن الأمر المشكوك فيه، سياسيًّا، كان يكمن في الوجود الفرنسي، وكذلك في العلاقات المستقبلية بين سوريا ولبنان، وهي علاقات لم تكن مستقرّة من قبل. ولم يكن واضحًا، كذلك، في ما إذا كانت مطالب الحكومة اللبنانية في صيف 1945 للحصول على ملكية المنشأة في طرابلس تعني مساعدة الخطط الأميركية، أم إنها كانت تعبّر عن مشاعر حكومة بيروت الوطنية، والتي قد تتحدّى في النهاية المنشآت الأميركية أيضًا .

هذا الاحتمال يمكن استبعاده، على كل حال، بدليل أن المطلب اللبناني للمنشأة الفرنسية كان قائمًا، على أساس أن تمويلها قد جرى من قبل »الصندوق السوري - اللبناني للمصالح المشتركة « (Interest Fund Syro-Lebanese Common).وكان اللبنانيون يميلون للحصول على أرباح من خلال توسيع مصالحهم الخاصّة، أكثر من ميلهم للمساعدة في تسويق النفط الخاضع للإشراف الأميركي في كل من البحر المتوسط وفي أوروپا .

لا شك أن الوعد الذي قدّمه الملك ابن سعود للوفد اللبناني المالي، والذي زار الرياض في أيار 1944 للعمل على استخدام نفوذه بهدف جعل نقطة النهاية لبنانية، قد عزّز إلى حد كبير الدافع الاقتصادي اللبناني، وكذلك الخيار الأميركي لموقع طرابلس .

منذ ذلك الحين، أخذت الحكومات في كل من سوريا ولبنان تعمل على جذب التجارة والرأسمال الأميركيين لما بعد الحرب، وعبّر عن ذلك رأي لهيئة خبراء »مركز الخدمات الاستراتيجية « في تموز » :1945منذ أن توصّل العرب في دول شرق المتوسط إلى درجة عالية نسبيًّا من المعرفة، فقد أصبح من المعتقد بأن الرأسمال الأميركي سيزداد تغلغله في هذين البلدين أكثر من أي منطقة أخرى، وذلك للعمل على رفع مستوى المعيشة للطبقة العاملة. وهذا اعتبار مهم، لأن الشيوعية تجد

أرضًا خصبة في البلدان التي تكون فيها البنية الاقتصادية الداخلية ضعيفة، إلى حد لا يمكّنها من إعالة سوى طبقة حاكمة صغيرة .«

وأخذ خبراء »مركز الخدمات الاستراتيجية « أيضًا في حسابهم أن الـ 25 سنتًا التي سيتقاضاها الملك ابن سعود، رسوماتٍ على كل برميل يمر عبر خط الأنابيب، وكذلك إنشاء الجامعة العربية مؤخرًا، سيعملان على ضمان الاستقرار والمناعة السياسيين في كل من سوريا ولبنان. ومن الناحية الاستراتيجية، كان لطريق خط الأنابيب إلى طرابلس مزية المرور الكامل عبر إقليم عربي. وكان اعتقاد الأميركيين بأن طرابلس يمكن أن تُمنح مثل حيفا حق التمتّع بميناء حرّ ومطار حرّ .

علينا الآن أن ننتقل من بحث موقع نقطة النهاية إلى بحث الاعتبارات المتعلّقة باختيار أفضل طريق لخط الأنابيب. ولم يكن تحديد الطريق يتبع تمامًا تحديد موقع نقطة النهاية. ففي معظم الحالات، كان تغيير الطريق يتبع فقط المسافات القصيرة، هذا في حين كان الطريق واحدًا تقريبًا بالنسبة إلى غالبية الجزء الداخلي، عدا استثناء واحد. هذا ولم يَخلُ الطريق نحو طرابلس من تعقيدات استراتيجية وجيولوجية. ووفقًا للدراسة التي أعدّها »مركز الخدمات الاستراتيجية « في 2 تموز 1945 ، فإن الخط من بقيق إلى طرابلس لن يتبع الطريق العام حتى وادي سرحان غربًا، بل سيتّجه إلى جمينة، ومن ثم سيأخذ اتجاهًا نحو الشمال الغربي، عبر الأراضي المفروشة بالحصباء، وعبر الزاوية الجنوبية الغربية للعراق، عند أقصى الحد الجنوبي لشرق الأردن. ويتقدّم بعد ذلك بخط مستقيم نحو الشمال الغربي، عند النهاية الجنوبية لبحيرة حمص، جنوب غربي حمص، ويسير من هناك موازيًا لخط أنابيب شركة بترول العراق باتجاه الغرب، عابرًا المنخفض في جبال لبنان إلى الخليج قرب العبدة، التي تبعد خمسة عشر ميلًا شمال طرابلس .

يتناقض هذا الطريق الذي يتبعه خط الأنابيب مع مبدأ الاستراتيجية البريطانية، وهو أن على خطوط النقل والمواصلات أن تتجنّب العبور أو الاقتراب كثيرًا من مناطق الحدود المتنازع عليها. ووفقًا لافتراضات مماثلة، تأخذ في الاعتبار احتمال تفجّر نزاع عربي – صهيوني مسلّح في المنطقة، اعتبرت »الهيئة الأميركية المشتركة لرؤساء الأركان « ، صيف 1947 ، أن من المرغوب فيه، من وجهة نظر عسكرية، ضرورة وضع خطوط الأنابيب العابرة لمنطقة الشرق الأوسط عند أقصى نقطة في الجنوب. ويبدو أن رؤساء الأركان تصوروا أيضًا مسألة النفوذ الشيوعي من الشمال. وعلى كل حال، ونظرًا للمسافات القصيرة من الجنوب إلى الشمال مما تشمله هذه المسألة، أضاف رؤساء الأركان :

»بغضّ النظر عن الطريق التي يتم اختيارها لهذه الخطوط، فإن مواقع حقول النفط والمصافي ونقاط النهاية، وتسهيلات الميناء، ليست عرضة لأي تغييرات رئيسية. وبالأخذ في الاعتبار العوامل الاستراتيجية ذات العلاقة، وبوجه خاص المسافة القصيرة نسبيًّا بين الطريقين المقترحتين شمالًا وجنوبًا، فإن »الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان « تدرك أنه ما من اعتبار عسكري مهيمن يبرّر الاعتراض على سياسة ثابتة لوزارة الخارجية في هذه المرحلة .«

وضعت سياسة وزارة الخارجية في مفكرة في 6 آب 1947 ردًا على بيان أعدّته السفارة البريطانية قبل شهر، بعنوان «اقتراح تقدّمت به شركة النفط الأنكلوفارسية ـ آيوك ـ لإنشاء خط أنابيب من

الخليج الفارسي» نحو البحر المتوسط، بالمشاركة مع شركة نفط ستاندرد. ووفقًا للمفكّرة الأميركية :

»طلبت السفارة أن يتم تبادل عاجل في الآراء، بهدف التأكّد في ما إذا كانت الفوائد الاستراتيجية للطريق الجنوبي فائقة جدًا، إلى حدّ يفوق الفوائد التجارية للطريق الشمالية ويسوّغ لحكومتينا الطلب إلى شركات النفط ذات العلاقة القيام بالتكاليف الإضافية اللازمة، وبمصاعب الإنشاء، مع الأخذ في الحسبان الضرورة الأساسية لضمان أمن الموارد النفطية في حالة حدوث حرب .«

وللوهلة الأولى يبدو جواب وزارة الخارجية وكأنه يتكهّن بما سيحدث :

»من المرغوب فيه إبلاغ السفارة البريطانية أن دراسة المسألة، اقتصاديًّا واستراتيجية، قد انتهت إلى الاستنتاج بأن الحجج المطروحة لمصلحة الطريق الجنوبي غير كافية لتبرر للحكومة تغيير سياستها الثابتة، وهي أن اختيار طريق خط الأنابيب قرار تجاري تمامًا، يتم تحديده من قبل الشركة المعنية .«



امتيازات حقول النفط في الشرق الأوسط وحقول النفط القريبة في روسيا (الاتحاد السوڤييتي) في آذار 1945.

وعلى ضوء التقديرات السابقة التي وصفها »مركز الخدمات الاستراتيجية « بصورة رئيسية، والتي تفيد بأن تحديد الطريق يتم في النهاية على ضوء عوامل سياسية وهندسية، يبدو واضحًا أن العامل السياسي لم يعد نابعًا من المسألة الفلسطينية، ولا من مناطق النفوذ الأميركية والبريطانية المتنافسة، بل ينبثق في الحقيقة من مسألة أكثر قِدَمًا، ألا وهي مشاركة الحكومة في أعمال النفط، ودور الحكومة المعنيّة في السياسة النفطية. ويضاف إلى ذلك أنه لم يكن هناك جزم بشأن معدّل رسوم الترانزيت التي ستُدفع إلى الحكومات المحلية. ويبدو أن الحكومة في سوريا كانت تفكّر بمعدّل مرتفع. ولكن الشاغل الرئيسي كان لا يزال تجاه السياسة النفطية للحكومة البريطانية. ونتيجة ذلك، كانت آرامكو تنظر بعين استنكار تجاه مشاركة الحكومة البريطانية في سياسة النفط. ولم يَخْفَ عن

أنظار آرامكو أن الحكومة البريطانية هي صاحبة الحصة الكبرى في أسهم آپوك، والتي كانت قد تقدّمت مؤخرًا بعرض على شركة نفط ستاندرد في كاليفورنيا للمشاركة. ونلخّص ذلك بالقول: إن آرامكو خشيت من أن تجلب هذه المشاركة قيودًا على تسويق النفط الخاضع للإشراف الأميركي في السوق الأوروپية .

خاتمة

كما رأينا، كانت عملية الاختيار التجاري والسياسي لكل من نقطة النهاية، ومواقع خط الأنابيب، معقّدة إلى أقصى حد، فالطريق النهائية لـ«خط أنابيب عبر الجزيرة العربية»، وكذلك اختيار طرابلس كنقطة نهاية، تم تحديدهما على الغالب وفقًا لحساب مزدوج :

الأول: هو الرغبة في الابتعاد عن أي نزاع عربي – صهيوني؛

والثاني: عدم الرغبة في الدخول في أي مشروع مشترك مع شركة نفط خاضعة لإشراف الحكومة البريطانية .

يبدو أن الطرف السعودي مثير للاهتمام كذلك، إذ لتثبيت وتقوية النفوذ المالي والاقتصادي السعودي في دول المشرق العربي، قامت سياسة النفط الأميركية بمساندة أهداف سياسية للملك ابن سعود. فقد كان هدفه الأساسي وضع حد لإنشاء اتّحاد يتولى قيادته الهاشميون على حدوده الشمالية. وفي الوقت نفسه، رغب بكبح المساعي المصرية للحصول على السيطرة السياسية والاقتصادية في الجامعة العربية، وفي الشرق الأوسط بوجه عام .

وهكذا، فإن ما كان يبدو مسألة فنّية بحتة، حول تموضع خطوط الأنابيب ونقاط النهاية، كان في الحقيقة مسألة مهمّة في تطوّر سياسات الشرق الأوسط وعلاقات القوى الكبرى .

المراجع

• Habib, John S.: Ibn Saud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of the Saudi Kingdom, 1910-1930. Leiden 1978.

• Longrigg, S. H.: Oil in the Middle East: Its Discovery and Development. Oxford 1968.

• Mejcher, Helmut and Schölch, Alexander (Eds.): Die Palästina-Frage 1917 - 1948: Historische Ursprünge und Internationale Dimensionen eines Nationenkonflikts. Paderborn 1981.

• Mejcher, Helmut: “Die Bagdadbahn als Instrument deutschen wirtschaftlichen Einflusses im Osmanischen Reich,” in: Geschichte und Gesellschaft. Göttingen 1975.

• Mikesell, R. F. and Chenery, H. B.: Arabian Oil: America's Stake in the Middle East. Chapel Hill 1949.

• National Archives Washington

• Petroleum Times

• Public Record Office London

• The Oil Forum

ألمانيا والمملكة العربية السعودية (6)

التقاءات القرن العشرين

مقدمة

المناسبات المهيبة، كهذا الاجتماع اليوم الذي يضمّ متبرّعين وعلماء من الشرق والغرب، يجري الاحتفاء بها عادةً في ألمانيا باقتباسات من الديوان الشرقي الغربي لـ گوته. وقد يستحضر بعض المتحدّثين التاريخ القديم لهارون الرشيد وشارلمان، أو التاريخ الأحدث للعلاقات المميّزة بين الألمان والمشرق، والتي كان ختامها خطاب القيصر الشهير في دمشق عام 1898.

ليست غايتي هنا تتبّع تاريخ تشكّل السياسات الألمانية الإمبراطورية مع الإسلام، وكيف أصبحت تسيطر على الاستراتيجيات العسكرية لبرلين في الشرق الأدنى في الحربين العالميتين. لا شيء خارجًا عن الموضوع في الحقيقة أكثر من فبركة تواصل عابر للقرون بين سياسات ألمانيا تاريخيًّا تجاه الشرق الأوسط، ثم وضع الالتقاءات مع المملكة العربية السعودية في سياقها. صحيح أن هناك تواصلًا ملحوظًا للأشخاص وللمصالح التجارية يبن دبيلوماسيّي ومحترفي ألمانيا في الشرق الأوسط خلال النصف الأول من القرن العشرين، بل ويمتدّ ذلك حتى فترة الحرب العالمية الثانية، لكن ألمانيا والمملكة السعودية خرجا من الحرب العالمية الثانية بشكلَين لا يشبهان بعضهما أبدًا، أي إن من الأنسب وصف الاستئناف والتطوّر اللذَين طرأ على علاقتهما كمرحلة مختلفة كليًّا .

لذلك - وأيضًا لأني سُئلت أن أركّز على بحثي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية - سألخّص فقط عددًا من الحوادث والعلامات للعلاقات الألمانية-السعودية ما قبل الحرب، والتي تساعد على فهم أفضل لبعض التفاصيل. ولفهم أفضل يمكنني الإشارة إلى أطروحة فهد السمّري الرائدة عن «العلاقات السياسية والاقتصادية بين المملكة السعودية وألمانيا 1926-1939».

الالتقاء الألماني-السعودي الأول

النصف الثاني من عقد العشرينات شهد الالتقاء الألماني-السعودي المباشر الأول في حقول التجارة والتمويل. انقلب مركب الهاشميين في الحجاز، لصالح الحكم السعودي الذي أصبح إلى حدّ ما أشدّ رسوخًا هناك. بخصوص ألمانيا، كانت جمهورية ڤايمر تصارع للتعافي من «العواقب الاقتصادية للسلام» - بحسب اقتباس من عنوان النقد الشهير الذي قدّمه جون مينارد كينز للتعاقدات الاقتصادية في معاهدة ڤيرساي. جرى البحث بشكل منظّم عن فرص تصدير عالميًّا، ونشطت المصالح التجارية الألمانية مرة أخرى في الشرق الأوسط. وتمكّنت برلين بموافقة بريطانية وروسية حتى من لعب دور واعد في بلاد فارس. أكثر من ذلك، حصلت ألمانيا على مقعد في »لجنة الانتدابات الدائمة« في »عصبة الأمم« ، والذي أعطى برلين كلمة في القرارات المتعلّقة بالجوار الجنوبي للأراضي السعودية .

في تلك الأثناء، أظهر عبدالعزيز اهتمامًا بتأسيس علاقات ديبلوماسية وتجارية مع ألمانيا ودول أوروبية أخرى. فضلًا عن نيل اعتراف دولي ببسط سيطرته على الحجاز، نشأت دوافعه الرئيسية من الوضع الاقتصادي والمالي البائس لمملكته. في واقع الأمر، كانت زيارته لبعثة تقصّي حقائق في الحجاز، أواخر خريف 1926 ، قد سبقتها بعثة سعودية إلى برلين. عاد عبدالعزيز إلى ألمانيا لأنه لم يكن راضيًا عن التعاطي البريطاني مع احتياجاته. بل أسوأ من ذلك، قام التاج البريطاني بقطع كل الإعانات المالية وقت الحرب. كانت مملكة ابن سعود تعيش حالة أشبه بالائتمان المتجدّد. لكن بسبب انكماش الائتمان عالميًّا وارتفاع مستويات التضخّم، طالب التجار الأوروبيون ببدل نقدي لقاء سِلَعِهم. وبسبب برنامج إعمار ألمانيا بعد الحرب، وما رافقه من رغبة بالتصدير، كان للتجارة الألمانية أن تخاطر، وتمّ ذلك تحت مظلّة شركة هيرمس للتأمين والتصدير، التابعة للدولة والمؤسّسة حديثًا. هناك أربعة ملامح لافتة تستحقّ الذكر في هذا الالتقاء الألماني-السعودي :

.1بسبب الوضع الاقتصادي المتقلقل في كلا البلدين، كانت العلاقة الجديدة تُمليها مصالح داخلية حيوية، وليس أي تعديل متبادل في السياسات، أو أي استراتيجيات معادية للهاشميين .

.2لم يحلّ الالتقاء مشكلات ابن سعود المالية المباشرة، لكنه أدى إلى التوصّل، يوم 26 نيسان 1929 ، إلى اتفاقية صداقة وتجارة. لم تتأسّس القنصلية الألمانية المتصوّرة في جدّة بسبب الكساد الاقتصادي الذي أخذ يسوء مع بداية الثلاثينات .

.3الالتقاء الألماني-السعودي الأول في نهاية العشرينات استلزم بالفعل عقود عمل، لكن ليس على مستوى حكومة لحكومة. وبقيت هذه المسألة عَرَضيّة. لم تكن هذه بداية العلاقات السياسية أو الديبلوماسية المتواصلة، والتي تطوّرت وقادت إلى الحوادث الخطيرة نهاية الثلاثينات .

الالتقاء الألماني-السعودي الثاني

الالتقاء الألماني-السعودي الثاني الذي حصل في نهاية الثلاثينات كان مجازفة، لأن دافعه كان المصالح والطموحات القومية السّرّيّة جزئيًّا وغير المتوافقة أيضًا. كان ينطوي على مخاطر لا قعر لها بالنسبة للمملكة السعودية. الجهود التي بذلها ابن سعود لإعادة تشكيل أجهزة أمنه الداخلي وتزويد قواته بتسليح أوروپي حديث، أيضًا غاصت فيها بعمق دراسة فهد السمّري الكلاسيكية .

ما طلبه ابن سعود من كميّات أسلحة وذخائر صناعة ألمانية - بعد فشله في الحصول على عتاد عسكري من بريطانيا - كان يستلزم عملية مفاوضات مطوّلة، والتي سيكون المبعوث الألماني الماكر في بغداد، د. فْرِتز گروبّا Fritz Grobba ، جزءًا منها؛ لكن كان ذلك وضوحًا من أجل تعزيز صادرات صناعية أخرى .

وكما تطوّر الأمر لاحقًا، دفع گروبّا الحكومة الألمانية لسخاء أكبر في ما يخصّ كميات السلاح وسرعة التوصيل وتسهيلات الدفع، مقابل إقراره ديبلوماسيًّا في جدّة. گروبّا اعتبر السعودية قاعدة بديلة وآمنة في حال أصبح من المستحيل الدفاع عن موقعه في العراق. بالتأكيد كان گروبّا يعرف ما دُبِّر له في العراق، إن عبر صِلاته الكثيرة مع ضباط في الجيش وقوميين، أو حتى مع المفتي أمين

الحسيني. لذلك حاول استغلال الوضع، مُخاطِرًا باحتمال ألا يقف البريطاني ساكنًا تجاه ذلك. لكن ما الذي - أو من الذي - جعله واثقًا جدًّا بمأواه الآمن في جدّة في حال حدثت حرب كبرى تشمل الإمبراطورية البريطانية؟

في هذه الفترة اشتبك گروبّا بمن هو أعلى منه في مكتب العلاقات الخارجية، د. ڤِيرنر أوتو ڤون هانتگ Werner Otto von Hentig ، والذي جادل بأن ابن سعود لن يستطيع أبدًا الوقوف في وجه التاج البريطاني في الشرق الأوسط :

أولًا: بسبب علاقته الموجودة بناءً على اتفاقية مع البريطانيين؛

وثانيًا: بسبب القلق الذي يسود الوضع الأمني في مملكته .

هانتي أصرّ على أن يدبّر گروبّا التزامًا سعوديًّا حاسمًا بالحياد الإيجابي الواضح، والذي سيميل للمصالح الألمانية في حال حصول أزمة كبرى في الشرق الأوسط. كان هانتي مقتنعًا أن خصمه اللدود گروبّا لن ينجح. لكن الأخير حاول أن يطوّقه حين حثّ ابن سعود على السعي إلى الحصول على اتصال مباشر مع هتلر، مما أدّى في الحقيقة إلى رسالة ابن سعود المعروفة إلى الفوهرر، وهي الرسالة التي أسيء استخدامها في الدعاية المعادية للسعوديين بعد الحرب .

أرجع المؤرّخون الخصومة في المقاربة الألمانية للمملكة السعودية عشية الحرب العالمية الثانية إلى صراع في الشخصيات، وإلى منافسة محتدّة بين مكتب العلاقات الخارجية، الدبلوماسي التقليدي؛ ومكتب السياسات الخارجية، المؤسّس حديثًا والتابع لآيديولوجيا وقيادة الحزب النازي. مؤيدو ذلك الطرح ومعارضوه كثيرون. تقديري الشخصي مبني على مقابلة مع ڤون هانتگ أجريتها في السبعينات، وعلى وثائق غير مكشوف عنها حتى الآن. فسّر ڤون هانتگ النشاط السياسي المفرط نوعًا ما لگروبّا كتعويض عن حرمانه من الانضمام إلى الحزب النازي. گروبّا كان من الماسونيين الأحرار، كالكثيرين من الدبلوماسيين المحترفين الشباب في جمهورية ڤايمر. لم يخبرني ڤون هانتگ في المقابلة عمَّ وجدته مؤخرًا في أوراقه: منذ 1936 ، بدأ گروبّا العمل كعميل سرّي، ما يسمّى «الشخص س»، لفرع خاص من مكتب أدميرال كانارس للمخابرات العسكرية والتجسّس المضادّ. كانت حماية كانارس لگروبّا هي ما أمّن استمراره في موقعه كمبعوث ألمانيا النازية في بغداد أواخر الثلاثينات، من دون أن يكون عضوًا في الحزب .

من يؤرّخ لما يسمّى «السياسات النازية تجاه الشرق الأوسط» يعرف الطابع المرتجل إلى حد كبير لهذه السياسات، ويعرف المغالطات النابعة من استنباط خطوط إرشاد مبرمجة من مجرد بيانات فردية، أو سياسات مشخصنة. الجدل حول مصلحة ألمانيا النازية في امتيازات من النفط السعودي عام 1939 حالة تستحق الذكر. في مذكّراته، أنكر گروبّا أي مصلحة لألمانيا في النفط السعودي، وذكر أن ألمانيا كانت فقط لها مصلحة بتوصيل آليات إلى شركات نفط أميركية، أو بريطانية. وقد ترك السؤال مفتوحًا حول ما إذا كان قد حاول أيضًا التوسّط لصالح المصالح اليابانية في النفط. التقشّف الألماني أجاب فعلًا عن «استراتيجية» هتلر، ما سمّي القتل السريع بالقوات الجوية والمدرّعة المزوّدة بنفط اصطناعي .

في الحقيقة لم تتحكّم قوات المحور عشية اندلاع الحرب بأكثر من 1 في المئة من إنتاج النفط الخام، وفي أوج نجاحاتهم العسكرية تمكّنوا من زيادة حصّتهم فقط إلى 6.5في المئة. هتلر اعتقد بشكل شخصي أن خطوط تزويد النفط من الشرق الأوسط خلال الحرب ستكون محفوفة بالمخاطر، لأنه يمكن قطعها في البحر المتوسط. تقليدي جدًّا في حروب هتلر المفترسة أن تتكاثر الغنائم والأهداف الحربية مع بزوغ أول الانتصارات. أحد الأمثلة الجيدة على ذلك اتفاق الهدنة مع فرنسا-ڤيشي واحتلال هولندا، وكلاهما وضع الموارد النفطية الفرنسية والهولندية من شمال أفريقيا والشرق الأوسط في أيدي الألمان. تم اعتبارها فضلات مفيدة لصفقة سلام مفروضة ألمانيًّا .

حين فشلت استراتيجية «القتل السريع» في ضواحي موسكو، غيّر هتلر العجلات وغيّر اتجاهها. حركة الكمّاشة العملاقة، أي حملة القوقاز والتقدّم الذي أحرزه رومل باتجاه مصر وما وراءها، كانت مصمّمة لتأمين البترول الذي لا غنى عنه في أي عمل حربي طويل. وفي غمرة النشوة بعد تحقيق التقدّم نحو حقول النفط في گروزني وباكو، طالبت جماعات الضغط النفطية في برلين أيضًا بكركوك وبالامتيازات العثمانية القديمة في بلاد الرافدين. هتلر، الواعي بالعواقب القاتلة لأي إخفاق في الشرق، حثّ موسوليني على بذل أقصى طاقته لتدمير السيادة البريطانية المشتركة مع الشرق الأوسط والخليج. وخلال انقلاب الكيلاني غير المحضّر له في بغداد، قيل إن هتلر أرسل أيضًا رسالة خاصّة إلى الملك ابن سعود «يقترح فيها عليه مهاجمة بريطانيا ويعرض عليه »عرش المُلك على جميع العرب « مقابل ذلك». بحسب ألكسي ڤاسيلْيّيف، «ارتكب عملاء گروبّا سلسلة أعمال تخريب في السعودية، وتحديدًا في حقول النفط في الأحساء، والتي أدت إلى إلغاء اتفاقية الصداقة بين السعودية وألمانيا وإلى ترحيل گروبّا من جدّة في خريف 1941.»

هزائم ألمانيا في سْتالينگراد والعَلَمين أدت إلى حماية الشرق الأوسط، وتحديدًا الخليج والسعودية، من المرور المرّ بتجربة الحكم الفاشي الأوروپي كما، مثلًا، مرّت بها ليبيا. ليس هناك سبب مقنع لافتراض أن حياد السعودية ومكوث فْريتز گروبّا في جدّة كان سيؤدي إلى نتائج أخرى. لكن مع ذلك، ليس لدى المؤرّخ سوى التحزّر حول مجموعة أسئلة ذات إسقاطات متعلّقة أيضًا بالعلاقات الألمانية-السعودية: في حال انتصرت قوات المحور في الشرق الأوسط، كيف كانت ألمانيا وإيطاليا واليابان ليتقاسموا غنائم الشرق الأوسط؟ إلى أي درجة كان سيُستعاد نظام ما قبل سايكس-پيكو، خصوصًا في سوريا؟ لماذا شرعت ألمانيا في استراتيجية جهادية في البلقان وفي الأقاليم المسلمة في الاتحاد السوڤييتي، لكن ليس في الشرق الأوسط، علمًا أن الأخير غدا إقليمًا أساسيًّا جدًّا، عسكريًّا واستراتيجيًّا؟

دعوني أعلّق بشكل موجز على السؤال الأخير، وهو الأكثر أهمية في سياقنا .

بخلاف الحرب العالمية الأولى، لم يكن في الحرب العالمية الثانية شخصية مسلمة أو مؤسسة إسلامية عظمى على مستوى السلطان-الخليفة العثماني، والذي كان يمكن لبرلين أن تعود إليه. من جهة أخرى، بالكاد ستحظى سياسات جهادية لألمانيا في الشرق الأوسط بموافقة إيطالية. الخيار الطبيعي لقيادة الجهاد سيكون، طبعًا، مفتي القدس أمين الحسيني، والذي كانت أُسُس اعتماده الأخرى - بالنسبة للألمان - موقفه المعادي للهاشميين وبالتالي علاقاته الجيدة مع عبدالعزيز بن سعود. لكن مع ذلك، لم تكن برلين تثق بصلابة المفتي السياسية في شرق أوسط جديد مستقبلي.

كانت تفضّل، للتعاون في سياساتها العربية المستقبلية في الهلال الخصيب، أشخاصًا أقرب إلى رجال دولة مثل رشيد عالي الكيلاني، مما إلى متمرّد وشيخ ماكر كان أيضًا موسوليني يحاول التقرّب منه .

الظروف الاستثنائية للالتقاء الألماني-السعودي في النصف الأول من القرن العشرين لم تسمح بتطوّر متواصل، بل بالعكس أدّت إلى قطع العلاقات. كما ذكرنا في البداية، في النصف الثاني من القرن العشرين فتح استئناف العلاقات فصلًا مختلفًا تمامًا. لكن رغم أن العلاقة على مستوى السياسات الديبلوماسية والخارجية كانت أمتن بدرجات ضئيلة، إلا أنها في ما وراء ذلك ازدهرت على المستوى التجاري والتقني، وإلى درجة أقل الثقافي .

الالتقاء الألماني-السعودي الثالث

الالتقاء الألماني-السعودي الثالث بعد الحرب يغطي حتى سنوات 1957-1955 ، يوم تم تأسيس علاقات ديبلوماسية رسمية بعد طول انتظار. على أساس بحثي الأخير في أرشيف مكتب العلاقات الخارجية الألماني، يمكنني وصف هذا الالتقاء بأنه شديد الحساسية، وبأنه ذو أهمية ممتدّة زمنيًّا، وأخيرًا بأنه وضّح الكثير من العلاقات الداخلية الغربية مع السعودية. في الواقع، في مرحلةٍ ما من الزمن، بدت ألمانيا-الغربية على وشك عزل "البزنس " الأميركي عن دوره الرائد في السعودية. ماذا كان قد حصل؟

ألمانيا والسعودية خرجتا بشكل شديد التفاوت من الحرب العالمية الثانية. ألمانيا كانت مقسومة بحسب خطوط جبهة الحرب الباردة، وبينما جاهرت ألمانيا الغربية بالتواصل مع التاريخ الألماني وحملت على كاهلها العبء المعنوي للمسؤولية والتعويضات المالية عن الأفاعيل النازية، اعتبرت ألمانيا الشرقية نفسها كيانًا ثوريًّا ودولة جديدة كليًّا، وبالتالي نبذت الماضي الألماني. ورغم ذلك بدأت كل من الشرقية والغربية بالتنافس من أجل الشرعية والاعتراف العالمي. في الشرق الأوسط ركّزا على مصر عبدالناصر. أما السعودية فلم تكن إحدى حلبات الصراع الأساسية بينهما، رغم أن شيوعيي ألمانيا الشرقية تسبّبوا بهياج في عاصمة ألمانيا الغربية بون Bonn ، مثلًا حين كانوا يرسلون التهانئ إلى القصر بعد سيطرة فيصل، أو حين كان يقتبس منهم الديبلوماسيون السعوديون باعتبارهم من ألمانيين جيّدين لم يدفعوا لإسرائيل أي تعويضات .

حاولت ألمانيا الغربية أن تتأكّد أن رغبتها بتأسيس علاقات رسمية مع المملكة السعودية، عن طريق القاهرة، لن تضعفها مفاوضات التعويضات مع إسرائيل. أثر كهذا سيؤدي حقًّا إلى نتائج عكسية، لأنه بعد وقت قصير من الهولوكوست كانت العلاقات الألمانية-الإسرائيلية/اليهودية لا تزال متوتّرة، وقد قامت ألمانيا بمفاوضات فقط ليتمّ قبولها في حلف الأمم الغربية. كان ذلك شرطًا مسبقًا من أجل استعادة كاملة للسيادة، بما في ذلك إدارة العلاقات الخارجية، وبالتحديد التقارب مع پاريس على مصلحتهما في سياسات أوروپية مشتركة والذي سيستجيب لمخاوف أمنية فرنسية. كان مؤشّرًا على غياب السيادة الكاملة أن تحتاج بون، في نيسان 1951 ، إلى طلب إذن من »مفوضية الحلفاء« بالسعي نحو تأسيس قنصلية، أو علاقات ديبلوماسية مع السعودية .

مقارنة بألمانيا، كانت السعودية تتمتّع ببداية أفضل في ملعب العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. وبينما كانت تستلم مساعدات من قانون الإعارة والتأجير الأميركي، قامت أيضًا بالمساعدة في جهود الحلفاء الحربية ضد الفاشية عبر تعاونها مع »مركز تزويد الشرق الأوسط« في القاهرة. أكثر من ذلك، باعتبارها عضوًا مؤسسًا في منظمة الأمم المتحدة، حصلت السعودية على منزلة في النظام العالمي الجديد، وعلى سلطة تصويت في نقاشات الأمم المتحدة المستقبلية حول المسألة الألمانية .

لكن بالنسبة إلى بون، كان من الملحّ (ومن الصعب) إقناع وزير الخارجية السعودي العنيد، فيصل، بأن سياساتها تجاه كل من الرياض وتل أبيب متوافقة. بيّن فيصل أنه لم يكن، بالمبدأ، ضد التعويضات الألمانية لليهود الأفراد، لكنه كان متصلّبًا في قناعته بأن ما يُدفع للحكومة الإسرائيلية سيتم استخدامه لأغراض عسكرية مؤذية للقضيتين الفلسطينية والعربية. وبّخ فيصل أيضًا حكومة بون على إدراجها ضمن عقود التعويض مع الدولة اليهودية أراضٍ تابعة لطائفة الهيكليين الألمان في فلسطين، ومعظمهم هاجر إلى أستراليا. كانت تلك أراضٍ فلسطينية بالنسبة إلى فيصل .

في منبر الجامعة العربية، كان جليًّا أن فيصل هو أكثر المدافعين صراحةً عن الصمود العربي في قضية فلسطين، وعن مقاطعة صارمة لألمانيا التي لم تبالِ بالمخاوف العربية. لكن فيصل أيضًا كان يشعر بالقلق تجاه تطورات سياسات العرب. أكثر ما أقلقه طبعًا كان التناقض المتنامي للنظام المصري الجديد. فقد كان يشتبه بأن عبدالناصر يستغلّ القضية الفلسطينية ليدعّم قيادته في الشؤون العربية، وليحاول في الوقت نفسه تجنيد النهوض الاقتصادي الألماني من أجل تطوير التصنيع في مصر .

بالتأكيد لا يمكن، مع عدم توفّر سجلّات الوثائق المصرية، إهمال فكرة أن عبدالناصر حاول جرّ ألمانيا بعيدًا عن إسرائيل ببساطة عبر عرضه عليها المزيد من الأصول الاقتصادية الواعدة. بالمثل، ربما حاولت السعودية أن تفعل الشيء نفسه. بل إن هناك بعض المنطق في افتراض أنه، خلال الخمسينات، كانت السعودية ومصر تتنافسان ضد بعضهما على جذب اهتمام سوق الاستثمار الألماني، المتنامي في الشرق الأوسط .

لكن على فرضية كهذه أن تأخذ شيئين في الاعتبار (1 :إن الطريق إلى تأسيس علاقات قنصلية ودبيلوماسية ألمانية-سعودية كان على غير المعتاد عملية مرهقة؛ (2إنه كان هناك حتمًا مصالح تجارية في السعودية فضّلت التعامل مع شركات ألمانية على الدخول في مزاد العقود الأميركية الموجودة. الأرشيف الألماني يظهر أنه إلى جانب بعض التجار السعوديين البارزين، كان وزير المالية ذو السلطة المطلقة عبدالله سليمان بن حمدان قد رعى عقودًا مع شركات ومؤسّسات ألمانية، كما عبّر عن تخلّصه من أوهامه بخصوص أداء الشركتَين المفضّلتَين لدى آرامكو، بيچل وبيكر «Bechtel and Baker».

حتى إذا علمنا أن وليّ العهد فيصل، أيضًا، كان ينوي نقل مركز النشاط الاقتصادي في الشرق الأوسط بعيدًا عن مصر، التي للتوّ أصبحت »جمهورية مصر العربية« ، يبقى أن سياسة كهذه كان سيكون من الصعب جدًا ترجمتها إلى فعل، وذلك (1 :بسبب الحظر المحتمل من حكومة الولايات

المتحدة - كما كان قد حدث مع امتيازات أوناسِس؛ وكذلك (2 :بسبب الصراع الداخلي على السلطة بين فيصل بن عبدالعزيز و«صاحب السموّ الرمادي» عبدالله سليمان بن حمدان، والذي - وهو وزير مالية منذ - 1928تمّ تحميله مسؤولية الفوضى المالية في المملكة في ذلك الوقت .

يمكن تلخيص السطوة التجارية الألمانية غير المسبوقة في السعودية في بداية الخمسينات كما يلي: بعد الحرب تمكّن تجّار حجازيون بارزون، مثل محمد علي رضا زينل، ووكلاء وسطاء، مثل محمد علي موصلي، من إحياء صلاتهم السابقة مع الألمان. كانت النتيجة تشكيل »شركة هندسة حكومية «)گوڤنكو .(GOVENCOتألّفت هذه الشركة من مؤسستين ألمانيتين، »هنزا لتصدير الفولاذ المحدودة، دوسلدورف« Hansa-Stahl-Export GmbH, Düsseldorf ، و »جوليوس بيغجي للهندسة المدنية، ڤيزبادن «.Julius Berger Tiefbau A.G., Wiesbadenبحسب سجلّات في مكتب السياسات الخارجية الألماني، كان موصلي قد أخذ المبادرة لدعوة الألمان للتنافس مع مورّدي الأسواق السعودية من الأميركيين والبريطانيين والتشيكيين والفرنسيين. وبما أن السِلَع الألمانية أثبتت أنها أجود نوعًا وأكثر توفّرًا، دعا وزير المالية السعودي الشركات الألمانية لدراسة خطط التنمية والأداء غير المُرضي للأميركيين في السعودية .

كانت شركة گوڤنكو قد تأسست بسبب الأهمية الهائلة للمشروع، والتي عادلت في الحقيقة البنية التحتية السعودية الحديثة بأكملها. مقارنة بالعشرينات، ضَمِنَ صعود منجم الذهب الأسود السعودي بداية الخمسينات - والذي سرّعته أزمة النفط في إيران - ظروفًا مالية ممتازة لعقود تجارية من هذا الحجم. أكثر من ذلك، التقييم الألماني لعمليات ميشيل بيكر كان قد أظهر عيوبًا فاقعة، ولم يكن بيكر -وهو في الحقيقة موظّف مكتب هندسي - يمتلك الكفاءة الكافية للنهوض بأعبائها اللازمة. گوڤنكو قدّمت برنامجًا بديلًا للصيانة والتنمية مؤلّفًا من سبع نقاط، وقد ضمّ أيضًا تدريبًا فنّيًا وتوسيعًا لقوى العمل السعودية. تظهّر العناصر الأساسية لهذا البرنامج الأبعاد الأوسع لامتيازات گوڤنكو والتي كانت على وشك التحقّق :

.1تولّي مهمّات كل التجهيزات والمهمّات التي تديرها وتنفّذها الشركتان الأميركيتان بيچل وبيكر،

.2ترسيخ أنواع نباتات من المقاس الصغير والمتوسّط،

.3تخطيط مُدُني وتوسعة تجهيزات المرافق الصحية،

.4حفر وتنقيب عن مصادر مياه؛ مشاريع ريّ وصرف مياه،

.5حلّ لمشكلات المرور، شقّ طرق وسكك حديد، تطوير موانئ،

.6تشييد مبانٍ حكومية،

.7بناء محطات وقود وتطوير مصادر الطاقة الأخرى .

رغم ذلك، وصلت فجأة أخبار التوصّل إلى اتفاقية تعويضات ألمانية-إسرائيلية في لوكسمبورگ لتُجمّد توقيع العقود. كانت هناك أيضًا مشكلات تتعلّق بالتعاطي المحلّي وتوحيد عقود التوريد؛ وأكثر من ذلك، التخريب الذي قام به موظّفون أميركيون ضد التفتيش، وكذلك السخط في واشنطن، فاقما سوء الوضع. حتى بعد توقيع المعاهدة بين وزير المالية وشركة گوڤنكو يوم 9 أيلول 1953 ، لم تتوقّف المكائد والتدخّلات ضد تلك الامتيازات. الخصوم المختلفون لامتيازات گوڤنكو وشركائها المحلّيين استفادوا من الإقامة المطوّلة لوزير المالية السعودي في أوروپا، والتي تزامنت مع موت ابن سعود في تشرين الثاني 1953.

رغم الصعوبات التي واجهت عملياتها في البداية، كانت گوڤنكو قد واصلت عملها وسيطرت على صيانة وإدارة المؤسسات العامة وعلى مزروعات المؤونة في مدن ومستوصفات في السعودية الكبرى حين، فجأة، أُوقفت كل نشاطاتها. بحسب الأرشيف الألماني، كان وليّ العهد فيصل بشكل شخصي قد جمّد عقد گوڤنكو. ربما كانت ذريعة مواتية أن موظفًا ألمانيًّا سابقًا في گوڤنكو –ربما لغاية ثأرية في نفس يعقوب - كان قد نشر إشاعات عن مخالفات ورسوم عمولة مفرطة ورشًا تحيط بالعقد. بدا كل ذلك جزءًا من عمليات سوء استعمال السلطة التي ستدمغ عهد أخيه المتدهور، والذي أتى تعيين فيصل ليقتلع جذورها وفروعها. لاذ فيصل بالشريعة الإسلامية وحال دون إجراءات المحكمة السويسرية، والتي كان يجب تنفيذها في حالات النزاع، وكذلك نجح في قطع الطريق على امتيازات گوڤنكو .

بحجمها التجاري المحض وبأبعادها الاستراتيجية، تذكّرنا امتيازات گوڤنكو التي تكاد تكون منسيّة بامتياز الخطوط الحديدية البغدادية - الألمانية قبل نصف قرن. بيد أن بالمقارنة بين الاثنين تؤدي لنتائج معقّدة جدًّا. باستثناء ڤيلهلمين برلين، لم تسعَ بون، طبعًا، ولم تكن تستطيع أن تسعى إلى أي طموحات سياسية أو اقتصادية في الشرق الأوسط. بالعكس كانت حكومة ألمانيا الغربية غير مهيّأة على الإطلاق بل ومأخوذة بالمفاجأة التي مثّلتها امتيازات گوڤنكو. بل بدت أنها لم تستوعب تمامًا التحدّي الموروث عن امتيازات الهيمنة الأميركية الصاعدة في السعودية. النظرة السائدة في ألمانيا الغربية كانت أن طفرة نفطية في السعودية صبّت في صالح بعض رجال الأعمال الألمان، الذين للأسف كان عليهم العمل في الحقول من دون دعم قنصلي مناسب .

لكن، لتقييم كامل، المزيد من البحث مطلوب بخصوص نقطتين (1 :حقيقة أن امتيازات گوڤنكو زادت من المخاوف السياسية في واشنطن، تعطي دفعة للتأمّل في حدود التدخّل الأميركي - كما كان قد حصل على شكل إنذار مع امتيازات حاملة النفط أوناسِس (2 .العلاقة الجيدة تقليديًّا والطويلة بين عبدالله بن سليمان، وأيضًا بين بعض المستشارين السياسيين من البلاط الملكي، وألمانيا ما قبل الحرب، قد تشير إلى أن ألمانيا كانت وجهة مفضّلة لأسباب تجارية وسياسية وعاطفية. ربما التدخل الأنگلوأميركي في سياسات مصدّق النفطية في الجارة إيران ساهمت في ذلك التفضيل. يبقى أن تقارير من العام 1960 تحدّثت عن أن الملك سعود، بهدف تقليص التأثير الأميركي على اقتصاد النفط في بلاده، عرض على بعض الشركات الألمانية الغربية امتيازات للتنقيب عن النفط وتأسيس مصنع پتروكيماوي .

بصورة أعمّ، لم تخضع العلاقة الألمانية-السعودية حقًا لتصرّفات فيصل ضد گوڤنكو. بل إن الأمر أظهر الحاجة الملحّة لعلاقات ديپلوماسية وقنصلية رسمية ومباشرة. حقيقة أن سَنَتَين مرّتا قبل أن تتأسّس هذه العلاقات، تتعلّق بشكل كبير بمسألة التعويضات الألمانية-الإسرائيلية في نقاشات الجامعة العربية، وكذلك بالتخاصم السعودي-المصري. وفي النهاية سادت استراتيجية فيصل القاضية بألا تخنع المملكة للضباط الثورويين في مصر الجمهورية. وبينما كانت بون قد خطّطت للمصادقة على سفيرها الذي في القاهرة سفيرًا أيضًا للسعودية، كان لكل من البلدين وقتها سفيره في البلد الآخر .

نجاح فيصل في المحنة لم يَحُل دون ما حدث بعد عشر سنوات، في أيار 1965 ، حين ألغت السعودية علاقاتها الديپلوماسية مع ألمانيا الغربية، تضامنًا مع معظم الدول الأعضاء في الجامعة العربية واحتجاجًا على تأسيس بون لعلاقات ديپلوماسية مع إسرائيل. في أعقاب الإفشاء عن عمليات نقل الأسلحة بشكل سرّي من ألمانيا إلى الدولة اليهودية. لا بدّ أن الملك فيصل شعر شخصيّاً بالإهانة، وبالتضليل الذي مثّلته توكيدات بون السابقة المتكرّرة على الطابع الأخلاقي أساسًا لتعويضات إسرائيل. لا حاجة للتفصيل في الحدث نفسه هنا. لكن بعض الظروف المصاحبة له تستحق بعض الشرح، لأنها تظهّر علاقات ألمانية-سعودية فاترة بشكل مذهل طوال العقد السابق لإلغاء العلاقات الديپلوماسية .

قبل سنة واحدة من ذلك، 27 أيار 1964 ، كان فيصل قد أخبر السفير الألماني في جدّة أن الدول العربية تساهلت مع اتفاقية التعويض بين بون وإسرائيل لأن ألمانيا كانت تحت ضغط حلفائها الغربيين. إنما في تلك الأثناء، ألمانيا لم تكن فقط نالت مجالًا فسيحًا لممارسة السيادة على سلوكها السياسي، بل حتى حلفاؤها الغربيون أصبحوا، إلى درجة ما، معتمدين على التنسيق معها. لذلك، أي إطالة في الدعم التعاقدي المنتهي الصلاحية لإسرائيل كانت وقتها مسؤولية ألمانيا وحدها، مع كل العواقب المتعلّقة بعلاقاتها مع الدول العربية. السفير كوپْف Kopf كان قد رافع مجدّدًا عن الأعباء الأخلاقية التي تتحمّلها ألمانيا، كما عبّر عن قناعته بأن زيارة قادمة لوكيل وزارة فيصل إلى بون، عمر السقاف، ستساعد في إزالة سوء التفاهم مع العرب. كان ردّ فيصل المقتضب أنه لا حاجة لزيارة خاصة إن كان بإمكان السفراء العرب الالتقاء بقيادة مكتب الخارجية الألمانية. كان لدى السفير السعودي التعليمات الكاملة والثقة الشخصية اللازمة، وكان فيصل يفضّل القنوات الديپلوماسية العادية. فيصل كان يتأسّف لانحسار العلاقات الألمانية-السعودية عمومًا، وكان يضع اللوم على بون - لأسباب مقنعة وضوحًا. يقول تعليق داخلي في مكتب الخارجية أن الاتصالات كانت حقًّا بحاجة إلى تحسّن، وأنه على مدى أكثر من 10 سنوات لم يقم عضو واحد في الحكومة السعودية بزيارة رسمية إلى ألمانيا .

عام 1957 وصل الملك سعود إلى ألمانيا في زيارة خاصة لأسباب صحية، وكما أصبحت عادة أعضاء آخرين في العائلة الحاكمة أيضًا. ربما قام الأطباء الألمان في قصور جدّة والرياض بترتيب هذه الزيارات. في بعض الحالات، كان المريض الملكي يعبّر عن بعض الآراء شبه الرسمية، أو يحمل رسالة يتم تلقّيها بعناية. بالمجمل، تسرد السجلّات الألمانية عن العقد الأول بعد تأسيس العلاقات الديپلوماسية فقط بعض الصعود أو الهبوط على مستوى التجارة والسياسة؛ الصعود والهبوط التجاريان أكثر. سياسيًّا، لا بدّ أن الرياض استاءت عام 1962 من كون ألمانيا الغربية أول

بلد أوروپي يقيم علاقات ديپلوماسية مع الجمهورية العربية الجديدة شمال اليمن، في وقت كانت السعودية لا تزال تدعم الملكيين هناك. ألمانيا - بعيدًا عن قلقها من نشاطات الكتلة الشرقية في اليمن - ربما اتبعت النصائح الأميركية. في الحقيقة كان مخطّطو السياسة الخارجية لِبون قد وضّحوا جيّدًا أن على ألمانيا - بسبب مسؤولياتها الخاصة تجاه إسرائيل - أن تعود إلى الحلفاء بخصوص الشرق الأوسط. على الأقل ليس هناك أدلّة كافية على أن حكومة آديناوَر الأولى - حتى بوزير خارجيتها الجديد والمؤيّد للعرب گيرهرد شرودر Gerhard Schröder - قد طوّرت مفهومًا لسياسات شرق أوسطية من أجلها هي. مناصرتها للجمهوريين اليمنيين عَنَت ببساطة سرقة مسيرة من شيوعيي برلين الشرقية. ألمانيا الشرقية أخذت فرصة التأسيس لوجودها في شبه الجزيرة العربية عبر الانسحاب البريطاني من عدن قبل خمس سنوات. كما في زوايا أخرى من الشرق الأوسط، كتركيا. اتّسمت ديپلوماسية ألمانيا الغربية - والكلام ينسحب على ألمانيا الشرقية - بمنافسة محمومة، والتي وجدت تعبيرها رسميًّا في »مبدأ هالستاين« الألماني الغربي الشهير.

أثناء دراسة الأرشيف الديپلوماسي الألماني الغربي لذلك الزمن، وبمقارنته مع الممتلكات الأميركية أو البريطانية، يُترك المرء حقّاً للتساؤل إن كان هناك أي عمق اهتمام في، أو قلق، بخصوص مسائل شرق أوسطية أو سعودية خاصّة بألمانيا.

فاجأني تقرير، تاريخه 15 نيسان 1964، عن تأسيس ما سُمّي «جمعية البحر الأحمر» في جدّة، وهو تقرير استثنائي. يبدو أن انخراط أحد أبناء العائلة المالكة برّر نبوءة صاحب التقرير بأن الجمعية ستتسجّل قريبًا كحزب سياسي. ليس هناك إشارات أخرى حول الوضع الداخلي المرتبك في المملكة السعودية قبيل انتهاء حكم الملك سعود، ولا حول تكتيكات فيصل المتعلّقة بالإصلاح الدستوري. ثمة رواية سرّيّة عن حوار، وصف فيه السفير المغربي وليّ العهد فيصل كخصم جدّي لعبدالناصر، ولا تبدو أنها قد استدعت تعليقات أخرى. في 5 حزيران 1963، وعبر مكالمة سرّيّة لديپلوماسي ألماني في واشنطن مع مسؤول شؤون الشرق الأدنى في الخارجية الأميركية روبرت سي. سترونگ Robert C. Strong، عَلِمَ مكتب الخارجية الألماني أن الولايات المتحدة ليست مهتمة بالتدخّل العسكري إن حصل انقلاب عسكري في السعودية، إلا إن كان لقوة أجنبية ضلع فيه.

حالة أخرى في هذه المسألة، هي مقاربة مكتب الخارجية الألماني للمسألة الفلسطينية، وإدراكها للمخاوف السعودية. دليل العمل الرسمي للديپلوماسيين الألمان أشار إلى ما عبّر عنه الملك الأردني الشابّ حسين، أن إسرائيل ليست مشكلة بل عقدة نفسية. وفقًا لذلك، كان على الديپلوماسية الألمانية أن تساهم في القضاء التدريجي على تلك العقدة. كانت المخاوف السعودية للمأزق الفلسطيني موصوفة بأنها غير أصيلة. أي كان يمكن للعرب، بحذر وصبر، أن يقتنعوا بأن ألمانيا حين يتعلّق الأمر بإسرائيل تعمل على مفهوم وحدة مصالح إقليمية مرغوبة من الطرفين.

حتى 18 كانون الثاني 1964، لم تكن تعليمات بون لسفيرها الجديد في جدّة، د. ڤيلهلم كوپف Wilhelm Kopf، قد تعرّضت بعدُ لمسألة إفشاء خبر شحنة الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل. والمخاوف السعودية حول علاقة ألمانيا بالدولة الإسرائيلية كانت لا تزال مركّزة على إطالة مدّة التعويضات. غالب الظن أن فيصل كان قلقًا من احتمال أن تزيد هذه التعويضات من صلابة الإسرائيليين في مواضع نزاعهم المائي مع سوريا والأردن. ولكن بحلول نهاية العام، بعد أن علم

العالم بالتسليم السرّي للأسلحة بين ألمانيا وإسرائيل، أوعز فيصل إلى سفيره بأن يوضّح جيدًا لِـبون أن الدول العربية غير عابئة بتداعيات »مبدأ هالستاين « لو قرّرت تأسيس علاقات مع ألمانيا الشرقية. بالعكس، وبغض النظر عما إذا كانت قد ذهبت في علاقات ديپلوماسية طويلة الأمد مع إسرائيل، ربما كانت ألمانيا الغربية لتصيب فائدة من وجود علاقات عربية مع كلا الألمانيَتَين. لم يكن يمكن إيقاف تآكل »مبدأ هالستاين « بمناحات ديپلوماسيي بون حول أن صفقات السلاح السرية مع إسرائيل كان قد هندسها الباڤاري المتحجّر ووزير الدفاع العنيد فرانز يوزف شتراوس Franz-Josef Strauß

بالتأكيد حملت إيعازات السفير السعودي مزيج رسائل. بدا أن الضغط الديپلوماسي خفّ وضوحًا إثر الاعتراف بعجز السعودية التام عن منع الميول العربية نحو الكتلة الشيوعية، والتي امتدّ نفوذها بعيدًا على بعض الدول الأعضاء في الجامعة العربية. من جهة أخرى، تستطيع السعودية أن تعرض على الألمان اتخاذ موقف سالب في المكاشفة الديپلوماسية العربية-الألمانية الوشيكة .

جلسات التأمل مع النفس في ألمانيا مهّدت الطريق بسرعة لتقييم ما جرى داخل لجان الأمم المتحدة، حين قارب السعوديون ما سمّوه مشكلة «إعادة توحيد الألمانيتين»، كما مهّدت الطريق لتحليل دوافع فيصل ورغبته بتحسين وتقوية العلاقات مع ألمانيا الغربية. السفير الألماني في جدّة وصف الأهداف السعودية كما يلي :

(1حاجة السعودية لحليف يعوّل عليه ضد الشيوعية؛

(2استراتيجية التحديث التي اعتمدها فيصل لتعزيز نظام تطوّري-محافظ بديلًا للناصرية؛

(3رغبة بمساعدة ألمانية ضد مخاطر الاحتكار الخارجي للسيطرة؛

(4التغلّب على الاعتماد المتزايد على بريطانيا .

هذه الأهداف تلاقت مع مصالح ألمانية :

(1كان على ألمانيا أن تضمن حصّتها من الازدهار الاقتصادي في الجزيرة العربية؛

(2كانت التوقّعات طويلة الأمد للسوق واعدة، وقد مثّلت السعودية نموذجًا لانخراض شركات التصنيع الخاص في التنسيق من أجل التنمية؛

(3كانت ألمانيا مرشّحًا قويًّا في الحقول التي تخصّصت بها؛

(4يمكن قبول الاستراتيجية السعودية نحو تنمية محافِظة-تطوّرية كفرضية عمل؛

(5لم تباشر السعودية أي سياسة استفادة من اللعب بين حبلَي الكتلة الغربية والكتلة الشيوعية ضد بعضهما، وهذا يستحق الاحترام؛

(6الأبعاد التجارية لاجتذاب المحيط الإسلامي الأوسع للمملكة العربية السعودية، نظرًا لخدمتها الحَرَمَين الشريفَين؛

(7صمود السعودية كحليف يعوّل عليه ضد الشيوعية .

الالتقاء الألماني-السعودي الرابع

الالتقاء الألماني-السعودي الرابع والأخير، بين الالتقاءات التي نبحثها، يغطّي سنوات 1965-1973. تدهورت العلاقة السعودية-الألمانية على المستوى السياسي وانقلبت كليًّا. كانت السعودية قد شاركت في احتجاج الجامعة العربية ضد العلاقة العسكرية الخفيّة بين ألمانيا وإسرائيل وضد تأسيس العلاقات الديپلوماسية مع الدولة اليهودية. قطع الملك فيصل العلاقات الديپلوماسية مع بون، وهي علاقات لم تُستأنف حتى أيلول 1973. على الأقل رسميًّا، كانت العلاقة الألمانية-السعودية أشبه بالوضع في بداية الخمسينات. صحيح أن السفارة الإيطالية كانت تعتني بالشؤون الألمانية في السعودية، إلا أن من تبقى من ألمان السعودية حُرموا من أي وضع ديپلوماسي. عانى ''البزنس'' الألماني من إعاقات مباشرة وتَهدّد بالاستبعاد من السوق السعودية الصاعدة. إنما على غير المتوقع، لم يعرقل قطع العلاقات الديپلوماسية الرسمية عمليات التعاون والتجارة المتعدّدة الأوجه بين ألمانيا والسعودية. تبيّن في النهاية أن ثماني سنوات من التقشّف الديپلوماسي كانت ثماني سنوات من أداء صاعد على مستوى ''البزنس'' والتنمية تقنيًّا .

للوهلة الأولى، مذهل هذا التحوّل السعيد للحوادث، خصوصًا مع التحدّيات الداخلية والخارجية المفاجئة والجديدة التي واجهت عهد الملك فيصل. الارتياح العام بخصوص النقل السلمي للسلطة في المملكة السعودية لم يدم طويلًا. إزاء الهزيمة العنيفة التي لقّنتها إسرائيل للعرب في حرب حزيران 1967 ، لم يكن يمكن للسعودية أن تهزّ أكتافها بلا مبالاة لمجرّد أن خصمها اللدود عبدالناصر ينفرد بتحمّل المسؤولية. كان على السياسة السعودية أيضًا أن تُقِرّ أن الودّ التقليدي الذي جمعها مع سوريا لم يكن متبادلًا مع النظام الجديد المؤيد لموسكو في دمشق. كما أن التحدّيات التي تواجه المملكة السعودية في اليمن لم تكن قد انتهت بعد ترحيل القوّات المصرية إلى جبهة سيناء. في حزيران وأيلول 1969 ، قام ضبّاط من سلاح الطيران الصغير في السعودية - وبعضهم كان قد خدم في حرب اليمن - بمحاولة الإطاحة بالمملكة السعودية. كانت عملية إلغاء المملكة الليبية على يد العقيد القذّافي قد شابهت عمليات العزل السابقة للملوك العرب في القاهرة (1952) وبغداد (1958). ليس من المفاجئ إذًا أن تكون السعودية، في السنة نفسها، قد حاولت عقد صفقة مع بون: نقل 100 إلى 200 دبّابة ليوپارد مقابل حزمة مقوّمات ديپلوماسية واقتصادية، والتي شملت تحسين العلاقات الثنائية، وامتيازات نفط، وبناء ناقلتَي نفط، وتعهّدًا بعدم استخدام الدبّابات ضد إسرائيل. لكن بون رفضت العرض وعَزَت ذلك إلى تشريعاتها الجديدة، والتي حظّرت عليها تصدير الأسلحة إلى مناطق النزاع. غير أن بون بدأت كما يبدو إعادة النظر في المخاوف الأمنية الجديدة للرياض، وبقيت تبحث عن فرص أخرى لتحسين العلاقات السياسية الفاترة .

بعيدًا عن السياسات الإقليمية، كانت سياسات الشرق الأوسط الدولية، والبريطانية خصوصًا، تثير أعمق مخاوف الرياض. ساعد الانسحاب البريطاني من عدن عام 1969 في إقامة نظام ماركسي

-اشتراكي هناك، وهو ما مثّل حصان طروادة لاختراق سوڤييتي لشبه الجزيرة العربية. ولا شكّ أن المغادرة البريطانية الوشيكة من الخليج العربي-الفارسي ستصدم الرياض بالقدر نفسه، هذا على أقلّ تقدير، لأنها حتى ذلك الحين لم تكن لديها أي وسائل لمنع إيران من احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، والمحاذية لرأس الخيمة على الطريق نحو مضيق هرمز .

في المجمل، كان التحالف الحكومي الجديد في ألمانيا الغربية، من الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الاشتراكي الديمقراطي، مهتمًا بشكل أساسي بالمسألة الألمانية. بعد ذلك في سلّم الأولويات أتت مسألة التكامل الأوروپي. وقد كانت بون قد رحّبت قبل ذلك بهزيمة فرنسا في حرب السويس وبتخلّيها عن الجزائر كعودة إلى الوطن الأوروپي .

كان الشرق الأوسط العربي، والسعودية خصوصًا، يحظى بتقدير ألماني، أولًا وقبل كل شيء، بسبب إمكانات الاستيراد التي قد تحظى بها السلع الصناعية الألمانية. وهكذا جرى اتّفاق آراء مؤكّد حين أعلن الملك فيصل أنه، بغض النظر عن العلاقات الدبلوماسية الرسمية، من الأفضل أن يقوم أفضل المنافسين بتلبية حاجات التنمية في السعودية. مقارنة بأخيه سعود، المتقلّب نوعًا ما، أظهر الملك فيصل المزيد من الانتظام في وضع التنمية الاقتصادية السعودية على أساس صلب. تم بالأصل العام 1964 إعلان قانون جديد لتشجيع الاستثمار الأجنبي. وبعد عام وُقِّعت اتفاقية حول التعليم والتأهيل المهني مع الوكالة الألمانية للتعاون التقنيGTZ Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit.

هذه الاتفاقية تعرّضت للتعديل العام 1966 ، رغم العلاقات الدبلوماسية المقطوعة. في آذار 1968 ، أرسلت وزارة الخارجية السعودية إلى بون ببعض العجلة ملاحظات «متعلّقة بطبيعة خدمات الخبراء التي تتطلّبها وزارة التعليم السعودية من أجل مدارسها المهنيّة، سواءً صناعيًّا أو زراعيًّا أو تجاريًّا، وذلك لتزويد مشاريعها الاقتصادية وورشاتها المحلية بالقوى العاملة، وأيضًا لوضع الدراسات والخطط، وأخيرًا لتقدير متطلّبات القوى العاملة». تعود مخطّطات تأسيس معهد تقني ملكي في الرياض إلى .1958كان الفنيّون الإيطاليون يديرون مراكز التدريب الأولى في تلك الأثناء، وبنتائج محدودة كما يبدو، وقد ردّ الخبراء الألمان ذلك إلى غياب الكفاءة لدى الإيطاليين. لكن الألمان كانوا حذرين بما يكفي كيلا يتباهَوا بإنجازاتهم. إلى جانب مشكلات التجنيد والإدارة، كانت هناك معارضة عامّة على المستوى السياسي ضد أن يتشارك البَلَدَان فواتير الخبراء العاملين في التنمية. في ضوء النمو المدهش لعائدات النفط السنوية، لم تكن بون تعتبر السعودية دولة مخوّلة بما يسمّى مساعدات التنمية. لكن الرياض رأت أن التوقّعات الألمانية بخصوص الإعفاء الكامل من الكلفة الاقتصادية ابتعدت كثيرًا عن الممارسات الاعتيادية في «البزنس .«

على المستوى السياسي، كان على ألمانيا أن تقبل أن الملك فيصل لم يكن متحمّسًا لاستئناف العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع بون. بعيدًا عن إحباطه الشخصي من الخداع الألماني في الصراع العربي-الإسرائيلي، يبدو أن فيصل اعتبر العلاقة السياسية الألمانية-السعودية هامشية بعد .1967كان ذلك على الأقل رأي مسؤولي بون في السفارة الإيطالية في جدّة. بحسب معلوماتهم السرّيّة، أراد فيصل ترك المبادرة للجامعة العربية. كذلك فضّل ألا يواجه العرب، لأن ذلك قد يعرّض الانفراج المصري-السعودي الجديد في اليمن إلى الخطر، بالإضافة إلى التعايش الذي لا يزال هشًّا مع الزعيم

الكبير عبدالناصر. من جهة أخرى، لم يكن ديپلوماسي بون الأول في المنطقة يستبعد احتمال أن فيصل، في الوقت نفسه، كان يراقب العلاقات المصرية-الألمانية عن كثب، مشتبهًا دائمًا بأن القاهرة تتمتّع بمكاسب اقتصادية مفرطة بعد استئناف العلاقات الديپلوماسية. بحسب ما تم إخبار بون، نظر فيصل بعين الريبة إلى الزيارة القادمة لأمين عام الجامعة العربية .

للوهلة الأولى، ربما تمرّ نظرة بون للتنافس السعودي-المصري الكامن، المحموم على مَن يصبح القوة الاقتصادية الرائدة في المنطقة، كفكرة مسبقة متوقّعة من دولة صناعية كبرى. الواردات الألمانية المتصاعدة دومًا من النفط السعودي، والتي وصلت عام 1970 إلى 17 في المئة من المجمل الألماني، وستتضاعف تقريبًا في السنوات العشر التالية، بدت بشكل غير مباشر تأكيدًا على استراتيجية فيصل الاقتصادية. في البداية، الحصة المتزايدة من الواردات النفطية الألمانية لم تؤشّر حقًّا على اعتماد كامل في مجال الطاقة على النفط السعودي، بل على توازن مشكلات الدفع بين البلدين، والتي كان سببها سياسات التنمية السعودية الطموحة جدًّا. لكن تداعيات المقاطعة العربية النفطية للحلف المؤيد لإسرائيل، في أعقاب حرب حزيران 1967 ، وكذلك الاعتماد الأميركي المتزايد بسرعة على واردات النفط الشرق أوسطي، بالإضافة لسياسات الأسعار الجديدة لمنظمة أوپك، كل ذلك أجبر بون على إعادة النظر في سياسات استيراد الطاقة والنفط. شملت الإجراءات الألمانية تأسيس شركة نفط (DEMINEX)لتنسيق عمليات النفط الألمانية في الخارج، وأيضًا لعقد مشاريع مشتركة مع الدول المنتجة للنفط بدلًا من الامتيازات المناطقية شبه الاستعمارية، وأخيرًا لتخزين احتياطات النفط الخام في ألمانيا لحالات الطوارئ .

هل، أو إلى أي درجة، رأت بون استراتيجية فيصل الاقتصادية لتحديث السعودية أيضًا جزءًا من دعوة إلى غَلَبَة إسلامية تقابل النظام السياسي العلماني الدخيل؟ هذه مسألة أقل وضوحًا. التقارير المكثّفة، مثلًا عن »المؤتمر الإسلامي الثالث « لوزراء الخارجية في جدّة بداية آذار 1972 ، أعطت بون على الأقل نظرة على السياسات الخارجية الجديدة التي اعتمدها فيصل. يبقى التأمل مفتوحًا حول ما إذا كانت بون قد تقاطعت مع مخاوف واشنطن المتزايدة من سياسات فيصل الإسلامية، ومن إمكانية حوادثها لاستقطاب شرق أوسطي شديد يصبّ في مصلحة الكتلة الشيوعية. حتى الآن لا يمكن تجاهل فكرة أن بون لم تُضِعْ أصلًا أفكارها في سيناريو كهذا، بل إنها بدل ذلك انغمست بأريحية في السلام الأميركي-الإيراني في الشرق الأوسط .

لم يحدث قبل اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية العام 1979 أن استوعبت وقَبِلت مجموعات متزايدة من سياسيّي بون أن السعودية - وليس فقط في - 1969تعاني من مشكلة أمن قومي جدّيّة ويمكنها، تاليًا، أن توضع على لائحة تصدير الأسلحة الألمانية. لا يزال البحث الشامل في هذا الالتقاء الألماني-السعودي في الثمانينات، والذي من المحتمل أنه تعثّر بأحجار التعاون الأمني والمخابراتي السرّي مع إسرائيل، بانتظار فتح أرشيفه .

خاتمة

بدلًا من خاتمة تلخيصية، ربما لتعليق أخير أن يعيدنا إلى بداية استعراض الالتقاءات هذا .

إن السياسات الشرقية والقلق من الرعايا المسلمين لدى ألمانيا الڤيلهلمية - ولدى الأوروپيين في واقع الأمر - تصاحبت مع، وسُوعِدت من قِبَل مستشرقين بارزين من النمط الذي صاغ منه الراحل إدوارد سعيد مفهوم الاستشراق. جاء بعدهم، في الثلاثينات والأربعينات، مستشرقون أقل علمًا وموظّفو خدمة مدنية حُوِّلوا إلى هناك، بالإضافة إلى وكلاء سياسيين. وبعد ذلك استمرّ الصحافيون الجوّالون، ولاحقًا مراسلو السينما والتلفزيون، والذين كانوا متحمّسين لشدّ أنظار جمهور لديه أوهامه الرومانسية حول الحريم الملكي وحروب أشراف البدو. بقي لألمانيا علماء آثارها وعلماء أجناسها وجغرافيوها في الساحة، لكن لا مستكشفين مغامرين من نمط البريطاني برترام ثوماس Bertram Thomasوجون فيلبي John Philbyوولِفريد ثيسيگر Wilfred Thesiger ، أو كالمؤلّفَين الأميركيَّين للكتاب الغرائبي «الشجاع العابر .«

ربما باستثناء كارل رسوان Carl Raswan ، ساد النمط الجديد من مسافري السيارات والقطارات، أو المديرين، أو الفنّيين...، الألمان - أو الناطقين بالألمانية بالأحرى - ممّن لن تترك دفاتر يومياتهم الخاطفة أي انطباع دائم .

مراجع

• Goren, Haim (Ed.): Germany and the Middle East: Past, Present, and Future. Jerusalem 2003.

• Hirschfeld, Yair P.: Deutschland und Iran im Spielfeld der Mächte: Internationale Beziehungen unter Reza Schah 1921 - 1941. Düsseldorf 1980.

• Hurewitz, J.C. (Ed.): The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record. Vol. 2. New Haven 1979.

• Lowi, Miriam R.: Water and Power: The Politics of a Scarce Resources in the Jordan River Basin. Cambridge 1995.

• Mejcher, Helmut: Die Politik und das Öl im Nahen Osten. Vol. II: Die Teilung der Welt 1938 - 1950. Stuttgart 1990.

• Al-Rasheed, Madawi: A History of Saudi Arabia. Cambridge 2002.

• Reisch, Max: König im Morgenland: Im Auto durch Saudi-Arabien. Berlin 1954.

• Seering, Ruth: König Feisal – Koran und Öl. Bergisch-Gladbach 1974.

• Al-Semmari, Fahd Abdullah: Saudi Arabian-German Political and Economic Relations 1926 to 1939. PhD. (University of California. Riverside) 1989.

• Vassiliev, Alexei: The History of Saudi Arabia. London 1998.

• Von Hentig Private Papers. ED113, Institut für Zeitgeschichte (Institute for Contemporary History) München.

حرب حزيران 1967 [(7)]

جوانب ونتائج بحثية جديدة

مقدمة

تعتبر حرب الأيام الستة، بين 5 و 12 حزيران 1967 ، بلا أي شكّ تغييرًا مفصليًّا في تاريخ الشرق الأوسط في القرن العشرين - تحديداً في تاريخ المئة عام من الصراع العربي-الإسرائيلي. يمكن تلخيص الانقطاعات والتَّبِعات المعقّدة في أربع نقاط :

1. الفشل النهائي للقومية العربية والاشتراكية العربية بزعامة عبدالناصر .

2. حسم مسألة التعاون على الصعيدين العسكري-الاستراتيجي والأمني-السياسي بين الولايات المتحدة وإسرائيل على المستوى الإقليمي للشرق الأوسط، وبموازاة هذا المستوى الإقليمي للصراع الدولي بين الشرق والغرب؛ جبهات الصراع في الشرق الأوسط هي هي تقريبًا جبهات الحرب الباردة .

3. تَوفّر خيار جديد لحلّ الصراع العربي-الإسرائيلي: الأرض مقابل السلام، كما جسّده قرار الأمم المتحدة الرقم 242.

4. استبدال القومية العربية العلمانية بالإسلاموية، وقد بدأ ذلك من التقاليد السعودية قبل أن يصبح مبدأ سياسًّا أساسيًّا .

بالتأكيد ستتكاثر الشكوك فورًا إذا تحدّثنا عن هذه الحرب بحسب تعريف كلاوزڤتس Clausewitz ، أي باعتبارها استمرارًا للسياسة بوسائل أخرى وباعتبارها مبنيّة على اتخاذ قرار عقلاني. التناقض بين دواعي الحرب ونتائجها أكثر من هائل، فضلًا عن التَبِعات البعيدة المدى للانتصار الإسرائيلي. لدينا مثالان يوضحان الارتباك المتعلّق بأهداف حرب الأيام الستة :

1. بحسب ما قيل، حتى الإسرائيليون لم يكن واضحًا بالنسبة إليهم ما إذا كان من مصلحتهم القومية حقًّا احتلال غرب الأردن، أو - بالتالي - تهجير الكثيرين من اللاجئين والمنفيّين الفلسطينيين منذ حرب 1948. يفترض أن بن گوريون أراد التخلص من الأراضي الفلسطينية مرة أخرى وبسرعة. نعلم اليوم أنه حتى حمامة السلام شيمون پيريز واصل الندم على خسارة الخيار الأردني، وبلا فائدة حاول على الأقل أن يصحّح نتائج حرب 1967 بوسائل دبلوماسية .

2. من خلال بحثي في سياسة الوساطة الأميركية تجاه الاتفاق المصري-السعودي نهاية الحرب الأهلية اليمنية، بالكاد أجد دليلًا على أن واشنطن أرادت في صيف 1966 سقوط عبدالناصر - كما

أرادت بعد سنة من حرب حزيران. بخصوص القوات الجمهورية التقدمية في اليمن، كان عبدالناصر معلّقًا بأمل العلمانية والإصلاحات، ولم تكن الإمامة اليمنية، بحسب التقدير الأميركي، تتوفّر على أيّ بديل .

كان ثمة دافع أميركي لعدم الاهتمام بمواجهة شاملة، أو بتكسير منزلة عبدالناصر، وهو التخوّف من الأيادي السوڤييتية التي ستستثمر في أي استقطاب بين القوى السياسية العربية في نهاية المطاف. وهكذا فإن المستشار الأمني والت روستو Walt Rostow كتب في مذكرة إلى الرئيس جونسون، في حزيران 1966:

»هدفنا مع فيصل أن نقنعه بعدم القطيعة مع عبدالناصر وبعدم شق الشرق الأوسط. نريد منه أيضًا أن يشعر أنك صديقه، لكن من دون أن يشعر بأن أمامه خيارًا مفتوحًا بالمواجهة مع عبدالناصر.«

ثمة اقتباس آخر يلفت الانتباه من المستشار الأمني نفسه، تاريخه 4 حزيران 1967. كتب روستو، وعيناه بالطبع على مغامرات عبدالناصر في اليمن :

»خطط عبدالناصر للتوسّع في الخارج لم تسر على ما يرام؛ باختصار، نحن نتعامل مع عبدالناصر ليس كتيّار صاعد بل كشيء يشبه تقريبًا خروتشوف خلال أزمة صواريخ كوبا؛ عبدالناصر يحاول تحقيق شفاء سريع من موقعه المتضائل ضمنًا .

فقط تحت السطح هناك احتمال لحقبة جديدة وشرق أوسط معتدل: تركيز على التنمية الاقتصادية؛ التعاون الإقليمي؛ والقبول بإسرائيل كجزء من الشرق الأوسط إن أمكن حل مشكلة اللاجئين. لكن كل هذا يعتمد أولًا على تحجيم عبدالناصر.«

جماعة نظرية المؤامرة الإسرائيلية-الأميركية، بما يتعلّق بحرب الأيام الستّة، واردٌ أن يعتبروا هذا الاقتباس دليلًا على طرحهم. لكن من الضروري أن نأخذ في الاعتبار كيف استنتج الرئيس الأميركي يوم 4 حزيران، وباستسلام تقريبًا، أن تحذيراته للمبعوث الإسرائيلي الخاص على ما يبدو لم تُثمر. في الواقع، في ذلك اليوم تحديدًا وقّعت الحكومة الإسرائيلية على الضربة الاستباقية في الصباح التالي .

يمكن طبعًا في هذا السياق قراءة مذكّرة روستو كبحث عن بصيص أمل في شيء لا يبدو أنه قابل للتغيير، «تحجيم عبدالناصر»، من دون أن يكون ذلك دعوة للقضاء عليه بالضرورة. بالأحرى، يمكن أن يشمل ذلك، في المآل الأخير، ثوابت سياسة أميركية تجاه الشرق الأوسط جرى اتّباعها منذ آيزنهاور :

1. إنه يجب دفع عبدالناصر باتجاه إصلاحات داخلية واقتصادية بما يمنع سياسته الخارجية من التشويش على سياسات الاحتواء والجيوسياسة الأميركية .

2. إنه يمكن إدماج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط فقط عبر حلّ أزمة اللاجئين الفلسطينيين .

افتراضات روستو، التي طمحت إلى فرص جديدة للدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط تنشأ من الحرب، ليست أصلًا بحاجة لافتراض التقاء مع الأهداف الإسرائيلية للحرب. من جهة أخرى، كانت الإدارة الأميركية مقتنعة بالتفوّق العسكري لإسرائيل لدرجة غياب أيّ شكّ بانتصارها. لا أريد الغوص في هذين المثالين أبعد من ذلك. كانا قبل كل شيء بهدف لفت النظر إلى صعوبة التحليل التاريخي وصعوبة تقييم أهداف الحرب أو تقييم دبلوماسية هذين الطرفين، وهما أكثر ما نستطيع الوصول إليه: إسرائيل والولايات المتحدة. نستطيع الوصول أي بالمعنى المنهجي. كانت الولايات المتحدة، وبكثافة أعلى بكثير من إسرائيل، ونتيجة إدارتها المميزة لأرشيفها وربما أيضًا لأسباب دبلوماسية، قد منحت الباحثين وصولًا للمصادر التأريخية التي تخصّ حرب 1967.

أكثر من ذلك، كان هدف ذكر المثالَين إظهار النزعات التأريخية والأسطرة التي تلقّتها حرب 1967. في الجوهر، كلاهما يظهّر تموضع حرب الأيام الستة، من جهة، ضمن أسطورة استراتيجية النجاة الإسرائيلية، ومن جهة أخرى، حين يلزم، ضمن سياق سياسة مصالح أميركية ماكياڤلية في الشرق الأوسط. هذا الربط يتوضّح أثناء تركيز البحث على إشارات البيت الأبيض وخطوطه الحمر .

في بحثه الشامل في ملفّات إدارة جونسون، قام ويليام كاندت William Quandt ، مستشار الشرق الأوسط النافذ لدى إدارة كارتر، بالإشارة أخيرًا إلى أن الرئيس الذي من تكساس لم يُعطِ أي ضوء أحمر أو أخضر، بل أعطى في اللحظة الأخيرة ضوءًا أصفر. هذا (أيضًا بحسب المصدر الداخلي ريتشارد پاركر)، اعتبره الإسرائيليون ضوءًا أخضر. الباحثان طبعًا موثوقان؛ لكن كلاهما أيضًا أمامه سؤال: إلى أي درجة كان موجودًا حقًّا الدور الأميركي المحايد، بحسب ما قيل، كوسيط في صراع الشرق الأوسط؟

في رأيي، هذا الانشغال المحدّد جدًّا للباحثين الأميركيين في حرب 1967 يجب ألا يفيد إمكانية تحميل واشنطن وحدها مسؤولية اندلاع الحرب. عشية حرب الأيام الستة، يبدو أن الدبلوماسية الإسرائيلية حاولت كل شيء لدفع الأميركيين باتجاه سياسة مصير مشترك. لكن البيت الأبيض كان مقتنعًا تمامًا أن كل ذلك كان يتعلّق بنجاة الدولة اليهودية. بحسب التجربة الأميركية، كانت إسرائيل ببساطة في غاية القوة العسكرية؛ وأكثر من ذلك، لم يكن أي تدخل عسكري سوڤييتي متوقعًا .

عملي البحثي في أرشيف إدارة جونسون قاد إلى استنتاج أن الهدف الرئيسي للتقدّم الإسرائيلي في واشنطن، عشية الحرب، لم يكن تحصيل ضمانة أمنية عامة، بقدر ما كان الهدف منع تكرار الإخفاق الذي حصل عام 1956. وقتها أجبرتهم إدارة آيزنهاور بشراسة - وليس من دون مساعدة سوڤييتية واضحة - على الخروج من سيناء. في الحقيقة، وجّه جونسون بشكل متكرّر كلمات متنبّئة للمبعوثين الإسرائيليين: «لن تكونوا لوحدكم إلا إن ذهبتم لوحدكم». يمكن فهم هذه الكلمات أيضًا لتعني أنه، خلال «حصر الضرر» الدبلوماسي و«إعادة ترتيب الأوراق» في نهاية الحرب، لم تكن إسرائيل لتخاف تدخلًا يشبه التدخل الذي حصل بعد حرب السويس. ستكون لوحدها عسكريًّا وكذلك دبلوماسيًّا .

طبعًا استقصاء تاريخ حرب 1967 ، الذي عجّله الخبراء الأميركيون، له تبريره الخاص، على الأقل بسبب الاتهامات الواسعة التي وجّهها نقّاد أمثال ستيفن گرين (Stephen Greenالتحيّز: العلاقات السرّيّة الأميركية مع إسرائيل المقاتلة 1967\1948 ، لندن، (1984 ، أو أندرو وَلزلي كوكبرن) Andrew and Leslie Cockburn (ارتباط خطير: قصة العلاقات الأميركية-الإسرائيلية الخفيّة من الداخل، نيويورك، (1991 ، أو الأخوين جورج ودوگلاس بول George and Douglas Ball (التعلّق العاطفي: انخراط أميركا مع إسرائيل، 1947 حتى الآن، نيويورك، .(1992هذه الاتهامات الجادّة بلغت ذروتها في زعم أن واشنطن ضحّت بمصالحها القومية من أجل علاقتها الغرامية مع إسرائيل. «خصومة المؤرّخين» الأميركيين هذه حول العلاقات الأميركية-الإسرائيلية الحميمة تعكس خصومة أوسع. بعبارة أخرى، تم الحكم على حرب 1967 بشكل أساسي بالتصنيفات الأخلاقية، أي ما إذا كانت محرقة جديدة على وشك الحدوث. في الواقع كانت الحرب الاستباقية الأميركية - بالرغم من الإشارة الصفراء التي وضعها جونسون - تبدو أكثر كهدية لم يكن على أميركا أن تعمل من أجلها، أي إن المارد الأميركي، المكبّل بالصراع في ڤيتنام، أتى ليحصد ثمار انتصار الحليف الإسرائيلي عام .1967

لا أريد أن أتابع نقاش هذه النزعة المحدّدة ذات الأسباب الأميركية، ولا ما يعقبها من أسطرة شائعة لحرب الأيام الستّة والتي أيضًا ساهمت في تغذيتها إسرائيل. بدل ذلك، أودّ عرض ملاحظات ونتائج على أساس اهتماماتي البحثية والمصادر التي وصلت إليها، وسأضعهم بعد ذلك للنقاش، وهذا بأمل المساهمة في فهم موسّع للحرب وتَبِعاتها .

الجانب الأيديولوجي: «تحجيم عبد الناصر «

في الكتابات التأريخية عن الهيمنة الإمپريالية التي تمتّعت بها الدول الصناعية الغربية في منطقة النفط في الشرق الأوسط في القرن العشرين، يصادف المرء بشكل متواتر ذلك الحكم المتكرّر، والذي يقول إن ما يسمّى الرجال العظماء الذين يشكّلون المنطقة دائمًا يتم تحجيمهم بمجرّد تشكيلهم خطرًا على السيطرة الأجنبية. تاريخيًّا، يمكن للمرء أن يعدّد الإجراءات البريطانية والفرنسية الناجحة جزئيًّا، والخائبة جزئيًّا، في النصف الأول من القرن العشرين: معرض الأباطرة والثوّار المتمرّدين هؤلاء يضمّ قادة مثيرين للإعجاب، من أمثال مصطفى كمال وسعد زغلول وفيصل الأول ورشيد عالي الكيلاني. ثم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، كان القادم الجديد الأميركي يبحث عن شركاء ملائمين وتقدّميين من أجل التعاقد السياسي. الملوك السعوديون - باستثناء الملك سعود - كانوا مناسبين، ولكن إقليميًّا، لم يكن لديهم سند شعبي وراء قوتهم. وبسبب عجزهم عن الدفاع عن ثروتهم النفطية بأنفسهم، كانوا عبئًا على حلفائهم أكثر منهم سندًا. لهذا السبب فضّلت الولايات المتحدة نخبة من مُحدَثي النعمة ذوي التوجّه التقدّمي. كان لديهم تصوّر لنموذج أتاتوركي يعد بالتغريب والتحديث. وقد انتمى إلى هذا التصنيف السوري حسني الزعيم، واللبناني فؤاد شهاب، وأخيرًا فرعون النيل الجديد جمال عبدالناصر. بين هؤلاء، كان عبدالناصر المرحّب به رقم واحد. على الأقل كانت حسابات إدارة جونسون بسيطة إلى حد كبير. بمناسبة زيارة الملك فيصل إلى واشنطن في حزيران 1966 ، جاء في ورقة استراتيجية داخلية :

»علاقات الولايات المتحدة مع مصر عبدالناصر ذات أهمية شديدة. بلد فيه 30 مليون نسمة وقاعدة سلطة مستقلّة، ببساطة لا يمكن تجاهله. كانت الولايات المتحدة تحتاج إلى حوار لتجعل رؤيتها واضحة، وفي الحوار تحاول توسيع حيّز التوافق وتضييق حيّز الشؤون الخلافية .«

التقييم الأميركي لعبدالناصر في ضوء الصراع المصري-السعودي في اليمن

تم الاستشهاد بتقييم أميركي عميق لعبدالناصر في سياق المواجهة المصرية-السعودية في الحرب الأهلية اليمنية. وهكذا، كان يجب تجنّب الصدام بعبدالناصر، على الأقل بسبب تأثيره الكاريزماتي على القوات التقدمية ذات الخطّ الجمهوري في اليمن، ويجب دفعه باتجاه تسوية مع الملك السعودي الجديد ذي التوجّه الإصلاحي، فيصل. برنامج الإصلاح الذي بدأه فيصل في تشرين الثاني 1962 كان بالنسبة للأميركيين خطوة في الاتجاه الصحيح. النشوة الأميركية المتعلّقة بموازنة المصالح المصرية-السعودية استمرّت حتى صيف .1966بعد ذلك، أصبحت ملحّة أكثر فأكثر إعادة تقييم دور عبد الناصر في رقعة شطرنج سياسات الشرق الأوسط .

إعادة تقييم عبدالناصر أميركيًّا في ربيع 1967

خلال الحرب الأهلية اليمنية، وعلى الخطّ الزمني لتصعيد الصراع في المواجهة السعودية-المصرية، يمكن وضع علامتين على حدثين مفصليين واضحين، كان كل منهما في الوقت نفسه علامة على انحسار النفوذ الأميركي في الجزيرة العربية الغنية بالنفط. في الرؤية الأميركية، مثّلت اتفاقية جدّة، التي وقّعها عبدالناصر والملك فيصل يوم 21 آب 1965 ، تسوية نموذجية بين المصالح الملكية والقبلية من جهة، والمصالح التقدمية والجمهورية لنخبة مدينية، تفضّلها من جهتها الولايات المتحدة، من جهة أخرى. الهبوط المفاجئ، أو بالأحرى المفصل الثاني، تمثّل بتغيير في حكومة اليمن في آب 1966 ، كان قد حضّ عليه عبدالناصر في الواقع وبشكل دراكوني. فقد أرسلت القاهرة وقتها إلى اليمن تابعها السلال، الذي كان يعيش في منفى اختياري، وأخرجت إلى أرض النيل رئيس الوزراء اليمني، العَمري، الذي كان مستعدًا للتسوية مع السعودية، معًا هو وحكومته ومجموعة من الضباط رفيعي المستوى .

يمكن القول عن الحوادث المستقبلية، باختصار، إن كل الجهود الأميركية والسعودية لتطبيق اتفاقية جدّة فشلت، وقد وُوجهت الولايات المتحدة باستفزازات سياسية وبتظاهرات غير مسبوقة في شوارع اليمن - وجّهتها مصر وضوحاً - في ربيع .1967هذه الحوادث ستُفيد لاحقًا لتفسير كيف بدأت في ذلك الوقت إعادة اختبار علاقة الولايات المتحدة مع مصر عبد الناصر .

الوثائق الأميركية التي حصلت عليها لا تظهر إذا ما كانت الولايات المتحدة -أو إلى أي حدّ - فرّقت وقتها بين عبدالناصر وخصمه المدعوم من دوائر العسكر، عبدالحكيم عامر. بالأحرى، ظل يقال إن ظاهرة مصر الناصرية بدت متناغمة جدًّا. هذا أيضًا سيشرح لماذا «تحجيم» الفرعون - من وجهة نظر والت روستو المستشار الأمني لجونسون - سيحلّ كل المشكلات. سيشرح ذلك أيضًا وبالدرجة نفسها تلك التقارير التي كتبها خبراء أميركيون من قلب الحدث، في سياق الموافقة الأميركية على إضعاف موقف عبدالناصر خلال الفترة السابقة لحرب .1967بالنسبة لهؤلاء، الأنظمة العربية

المحافظة - مثل إمارات النفط في الخليج - كانت هي نفسها مهتمة جدًّا بإجراء كهذا. لكن لأسباب مفهومة، لا يجب ترك هذا الإجراء لحليف له ضمانة أمنية ثمينة جدًّا، أي الولايات المتحدة، بل بالأحرى لعدوّ العرب اللدود، إسرائيل، والتي لن تساوم ممالك النفط .

طبعًا كان التقدير الأميركي للوضع عشية حرب الأيام الستة على علم بالمناخ السياسي في منطقة الخليج. لكن بقي متأرجحًا أثر الصراع الأكبر، أو حتى حرب الشرق الأوسط، على مشكلة ڤيتنام الملحّة. كانت ڤيتنام تضغط بشدّة منذ أن تطورت إلى أزمة أميركية داخلية. من جهة أخرى، بدا أن الحليف المسلّح بشدّة، إسرائيل، سيضمن للأميركيين أن مغامرات عبدالناصر الحربية لن تؤدي إلى مكاسب سوڤييتية على أرض الشرق الأوسط. بالعكس، من وجهة نظر واشنطن، كان يمكن لحجر النرد أن يصيب فرصًا جديدة لحلّ النزاعات، في شرق المتوسط كما في شبه الجزيرة العربية .

وهكذا أنا أتفق مع الطرح بأن ضوءًا أصفر أعطته إدارة جونسون عشية حرب الأيام الستة. لكن عند هذه النقطة، أفضّل بالأحرى ترك المسار الآيديولوجي لتفسير حرب حزيران وأفضّل العودة إلى السؤال عن الأهداف المادّيّة المباشرة للحرب. بالكاد يؤخذ في الاعتبار الجانب النفطي-السياسي في ما يتعلق بمكاسب حرب - 1967على الجانب الإسرائيلي تحديدًا. هنا أكون قد وصلت إلى موضوع بحثي. بما أن أطروحتي لم تكن بأي شكل معزّزة، وبعضها لا يزال في الحقيقة افتراضيًّا، أودّ مقاربة الجملة الأساسية في دوائر متّحدة المركز، إذا جاز التعبير، مضيئًا على السياق الأوسع بمساعدة بعض التفاصيل والخرائط .

الجانب النفطو -سياسي: «النفط لإيلات «

في الكلام الحالي عن الآفاق الاقتصادية للتعايش الإسرائيلي-الفلسطيني، فقط موسميًّا تظهر على العلن خطط لميناء نفطي في غزة، أو لحل مشكلة التنافس مع الميناء النفطي الإسرائيلي أشدود. اليوم تقريبًا تمّ نسيان أن بناء أنابيب نفط كبيرة من إيلات إلى البحر الأحمر، أو بالأحرى من خليج العقبة إلى الميناء المتوسطي أشدود، الواقع جنوب تل أبيب، ربما كان هدفًا إسرائيليًّا حاسمًا في حرب 1967 ، وكان لدى عبدالناصر أمل بالتصدّي له .

منذ البداية، كان تأمين الطاقة لإسرائيل غاية أساسية لكل مخططات الوطن القومي اليهودي في فلسطين. في النهاية، كي تؤسس الدولة الجديدة عليها أن تكون قابلة للبقاء اقتصاديًّا. لهذا السبب تمّت تنازلات روتنبرگ Ruthenberg من أجل توليد الطاقة الكهرمائية على نهر الأردن في العشرينات. لكن بعد فترة قصيرة، تم تفضيل محطات الطاقة القائمة على الفحم، الأقل كلفة، لتزويد مدن الساحل المتوسطي، أي حيفا وتل أبيب. ومنذ أتمت »شركة البترول العراقية « مدّ أنابيبها من العراق إلى حيفا، عرضت على إسرائيل نفطها. لكن بعد الحرب العالمية الثانية راحت هذه الأنابيب ضحية الصراعات في الشرق الأوسط. كان على إسرائيل أن تقنع بإمدادات النفط الأميركي عبر البحر المتوسط، بالإضافة إلى إمدادات أنبوب رفيع من إيلات إلى مصفاة حيفا، والذي قيل إن بريطانيا مدّته لتغذية قواتها المسلّحة بالنفط خلال الحرب العالمية الثانية .

أعطى لونگنگ Longrigg تفاصيل حول تاريخ تمديد هذه الأنابيب بعد حرب السويس. بحسب هذه التفاصيل، مُدِّد أنبوب نفط خام عام) 1957يفترض أنه جديد) طوله 150 ميلًا ونصف الميل وقطره 8 بوصات، من إيلات وحتى بئر السبع. من هناك، مرة أخرى، مُدِّد أنبوب قطره 16 بوصة على طول الساحل من أشدود إلى حيفا. وبعد ذلك بقليل تم استبدال التمديد من إيلات إلى بئر السبع بأنبوب 16 بوصة. الأنبوب الذي طوله 157 ميلًا من إيلات إلى ميناء أشدود، والواقع جنوب يافا، كانت سعته النقلية الأصلية 35,000 برميل/اليوم. بالاعتماد على الطلب على مصفاة حيفا، مثلًا، كان يمكن للسعة - عبر محطات الضخ - أن تزيد بنسبة الثلث. مع نهاية 1965 ، كان يمكن لخط الأنابيب فعلًا أن ينقل من النفط الخام 4.9ملايين طن سنويًّا. الاستهلاك الملائم لمنتجات النفط كان نحو 2.9مليون طن في السنة نفسها. وفي السنتين الأخيرتين قبل حرب 1967 ، كان ميناء إيلات قد تمدّد أيضًا إلى درجة صار بإمكان ناقلات محمّلة بحمولة 50,000 طن أن ترسو هناك .

أكثر من ذلك، شُيّدت مصفاة صغيرة بسعة معالجة 250,000 طن سنويًّا. وفي الوقت نفسه حصلت حيفا على محطة تحميل تحت الماء، وكان يمكن أن ترسو عليها ناقلات بسعة 80,000 طن. وتزامن مع تمديد خط الأنابيب والميناء تأسيس أسطول ناقلات إسرائيلي، خُطّطت له حمولة إجمالية تزيد على 200,000 طن. يمكن القول إن خطوط نقل النفط إلى إيلات، أو بالأحرى إلى حيفا، امتدّت من إندونيسيا، لكن في واقع الأمر كانت تمتدّ من إيران .

اليوم، مع الأخذ في الاعتبار (1) :تطور صناعة النفط الإسرائيلية عشية حرب الأيام الستة؛ وكذلك (2)التبِعات النفطوسياسية للحرب، إذا سألنا عن الحوافز المصرية المباشرة لإغلاق مضيق تيران، أو بالأحرى إغلاق الوصول إلى إيلات، سيفرض نفسه السؤال عمَّ إذا كانت كانت الأهمية الصناعية لإيلات هي سبب قرار عبدالناصر. أو بكلمات أخرى: إذا كان يجب ربط الهدف الحربي الكامن بتعطيل تطوّر الصناعات النفطية والكيماوية الإسرائيلية عبر إغلاق إيلات أو - بشكل أهم بكثير - منع إيقاف تطوّر طريق النقل النفطي كبديل لقناة السويس، وعلاقة ذلك كله بخطط إسرائيل النفطوسياسية البعيدة .

لم يكن توسيع ميناء إيلات النفطي ليمر مرور الكرام لدى عبدالناصر، ويؤكد على ذلك بشكل غير مباشر حجم التأكيد الأميركي رفيع المستوى لحق إسرائيل في «نفط إيلات» كما هو مذكور في بعض الأراشيف في إدارة جونسون ذات الصلة بتعقيدات «مضيق تيران». الكتابات التأريخية التقليدية عن حرب 1967 أولت القليل جدًّا من الاهتمام بهذه المخاوف الإسرائيلية الأساسية، المتعلّقة بالطاقة وبالبعد الأمني-السياسي، وبدلًا من ذلك كانت مطمئنة إلى المقولة التصنيفية التي تضع إغلاق مصر لمضيق تيران في نطاق الأسباب المحلية، ثم تعتبره شرارة الحرب، كأن هذا كان انتهاكًا لقانون بحري موجود أصلًا. وكما هو معروف جيدًا، حتى جهود الوساطة الأميركية الابتدائية - بمساعدة من أجهزة الأمم المتحدة - مضت في هذا الخط من المحاججة، والتي، من وجهة نظر استراتيجية، لم تكن سوى استراتيجية مموّهة .

ثمة مؤشرات عدَّة في سياسات النفط الشرق أوسطية وتطوّرات سوق النفط العالمي، وهي تسمح بالافتراض أن الإجراءات الإسرائيلية في إيلات، وخططها الأبعد ضمناً - خصوصًا بما يخصّ خط الأنبوب إلى أشدود وحيفا - تنتمي إلى سوابق حرب .1967هناك محاججة وجيهة تدعم هذه

الفرضية، وهي أن تمديد سعة خط الأنبوب - والذي كانت الحكومة الإسرائيلية وافقت عليه فعلًا في خريف - 1967كان قد تجاوز حاجة الدولة اليهودية ذاتيًّا. من الواضح أن إسرائيل عرضت نفسها على أوروبا كبلد ترانزيت للنفط .

في الواقع، كان خط الأنبوب اللازم لاستخراج النفط قادمًا أساسًا من إيران، المعادية لعبدالناصر. أما الأنابيب فكانت مصنوعة في ألمانيا الغربية. وبما أن إنتاجية خط الأنبوب كانت 42 مليون طن سنويًّا، فيجب أن نعتبرها بين كبرى خطوط الأنابيب في الشرق الأوسط. من هنا، قدّمت إسرائيل نفسها كمنافس جدّي لمصر من أجل خطوط التزويد المتوسطي إلى أوروبا. لا شك أن خط الأنبوب الإسرائيلي كان أيضًا جاذبًا لإيران. الشاه الفارسي اعتبر إسرائيل قلعة مرحّبًا بها لاحتواء القومية العربية. وفي حالة تحدّيات جدّيّة من جهة القوميين والاشتراكيين العرب، يمكن لخط الأنبوب الإسرائيلي أن يرشّح نفسه حتى لدول النفط العربية المحافظة. وهكذا، كان يمكن لإغلاق عبدالناصر لمضيق تيران بشكل حاسم، من جهته، أن يجلب المزيد من التبريرات لخط أنبوب ترانزيت إيلات-أشدود المخطّط له. يبدو سخيفًا بالأحرى ربط مصير هذا الخط فقط بمجرد التأكيد على سيادتها في مياهها الإقليمية. تحتاج فرضية كهذه إلى تحقّق وتقاطع مصادر بطبيعة الحال. هل كانت تيارات السوق العالمي في أواسط الستينات تسمح أصلًا لإمكانية تكاتف إسرائيلي-إيراني؟ ماذا كان لحسابات "البزنس" والسياسة أن تقول عن إمكانيات الانشقاق وعن مخاطر مشروع خط الأنبوب؟ ماذا حصل لمصالح منتجي ومستهلكي النفط الآخرين؟

الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية لمشروع خط الأنبوب الإسرائيلي

قبل كل شيء، أودّ أن أؤكد، بالإشارة إلى وثيقة غير منشورة في الأرشيف القومي الأميركي، أن مشروع خط أنبوب كبير من خليج العقبة إلى البحر المتوسط - في هذه الحالة إلى غزة - تمّ نقاشه جدّيًّا في وزارة الخارجية الأميركية بعد فترة قصيرة من حرب السويس. منذ ذلك الحين، وبين عدة أشياء، كانت هناك ظروف إسرائيلية لانسحاب من سيناء ومن - قبل كل شيء - شرم الشيخ، ولعل حكومة بن غوريون شعرت بأنه لا يمكن استبعاد الاعتبارات الأميركية .

هذه الجوانب الاستراتيجية المذكورة في الوثيقة، خصوصًا بالنظر إلى النزاع في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الدور المعطَى للأمم المتحدة، يجب أن يؤكد حقيقة أن المشروع لم يكن بأي حال من الأحوال من صنع الخيال. من هنا أعتقد بأن علينا النظر في احتمالية وعي حكومة بن غوريون منذ وقت باكر لإمكانية خط أنبوب بين إيلات والشاطئ المتوسّطي الإسرائيلي. في نهاية الأمر، كان بن غوريون هو الذي أصرّ على وضع النقب، بل وغزة تحت السيطرة الإسرائيلية، وذلك منذ .1948 ربما من شأن ترابط جوهري كهذا أن يكون حافزًا آخر للرفض الإسرائيلي المعروف جيدًا للسماح لقوات الأمم المتحدة بالتمركز في الأراضي الإسرائيلية، خصوصًا في مواقع حسّاسة استراتيجية. كما أن من المعروف جيدًا أن هذا التفضيل لعب دورًا أيضًا عشية حرب .1967فقد كان يمكن لقوات الأمم المتحدة، بعدما أبعدتها مصر عن سيناء، أن تتمركز على الجانب الإسرائيلي من الحدود، ومن هناك تساعد على منع اندلاع الحرب. لكن إسرائيل رفضت هذا الخيار. ما هي العوامل والتطوّرات النفطوسياسية في الشرق الأوسط، وفي السوق العالمية قبل حرب 1967 ، التي يمكنها دعم فرضية إلحاح مشروع خط الأنبوب أو صلته بموضوع الحرب؟

قلت قبل قليل إنه في إدارة جونسون، عشية الحرب، تم استخدام عبارة «النفط إلى إيلات» موسميًّا، رغم أنه لم تكن لخط الأنبوب القديم أهمية تُذكر. طبعًا هذه السجلّات لا تكفي لإثبات وجود هدف من الحرب. بما أننا لا نفترض إمكانية الوصول إلى الملفات الإسرائيلية والمصرية في أي وقت قريب، عليّ أن أقنع نفسي الآن بتحليل السياق، وهو إلزامي على أي حال. ما يقودني إلى النزعات النفطواقتصادية والنفطوسياسية للفترة بين 1965 و 1967 هو سجلّات إدارة جونسون، بالإضافة إلى وثائق ذات صلة من فرع النفط (والذي في معظم الوقت كنت قادرًا على البحث فيه، في مكتبة أوپك في فيينا، بالإضافة إلى معاهد بحث الطاقة في أوكسفورد وهارڤرد). يمكنني فقط أن ألخّص بشكل مختصر تلك العلاقات :

مُنتجو النفط في الشرق الأوسط

خلال مؤتمرات الپترول نصف السنوية للجامعة العربية في الخمسينات، كانت دول النفط العربي تناقش فعلًا تأميم صناعة النفط وعقود الامتيازات مع الشركات الأنگلوأميركية. في أواسط الستينات، في مؤتمرات منظمة «أوپك» المؤسّسة حديثًا، كان شعار «نفط العرب للعرب» قد وُضع لتعزيز التأميم والسيادة في تقرير سعر النفط. أبطال هذا الشعار، كخبراء النفط عبدالله الطريقي ونقولا سركيس، كانوا قد رسموا الطريق. لكن رأس حربة التشدّد في مسألة النفط كان العراق الجمهوري. الجنرال عبدالكريم قاسم، الذي وصل إلى السلطة عام 1958 ، كان قد ضغط على شركة نفط العراق IPC إلى درجة نقل استثماراتها إلى أبو ظبي. الشركة أيضًا أوقفت التمديد المخطّط له بالأصل لخط أنبوبها من كركوك إلى شاطئ البحر المتوسط. أكثر من ذلك، اضطرت لتخفيف إنتاجية خط الأنبوب القائم، متكبّدة بذلك خسائر ثقيلة في الدخل، ليس فقط لمصلحة العراق لكن أيضًا لمصلحة الحكومة السورية، والتي طالبت برفع رسوم الترانزيت كتعويضات. وهكذا يمكن للمرء التحدث حقًّا عن نزاع عراقي-سوري عام 1966 ، لأن دمشق فكّرت حتى بتأميم قسمها من خط الأنبوب .

مسألة مختلفة كليًّا، كان خط الأنبوب العابر للدول العربية من السعودية، والذي عبر الجولان السوري وكانت محطته الأخيرة قرب مدينة صيدا في لبنان. كانت هناك مشاجرات جارية حول رسوم الترانزيت منذ بدأ تأسيس هذا الخط أواخر الأربعينات. لكن لم تكن لدى سوريا هنا، بخلاف موقفها تجاه العراق، أي إمكانية حقيقية لممارسة ضغوط على الرياض. كانت السعودية حرّة في وضع نفطها مباشرة من ساحل الخليج إلى محيطات العالم. الشجار حول الرسوم، طبعًا، دار أيضًا في مؤتمرات الپترول العربية. لكن منذ أواسط الستينات، كان المنتج النفطي والتصدير النفطي لبلاد منظمة «أوپك» قد أصبح أحد المخاوف الرئيسية، إلى درجة رأت الجامعة العربية وعبدالناصر فرصة للتدخل بسياسات النفط، وبالتالي للحصول على نفوذ جديد. ثمة عدة تعليقات في الجريدة الشهيرة پتروليوم تايمز «Petroleum Times» ، الصادرة من واشنطن، وهي تعبّر جيدًا عن بعض الظنون التي تلائم في الحقيقة القسم النفطي من الطموحات الناصرية النفطوسياسية. في عدد 30 تشرين الأول 1964 ، نجد تحت عنوان «ظِلّ عبدالناصر على أوپك :«

»يبدو أن الهدف، بالنسبة إلى مصر كما لنقّادها (الشيخ عبدالله الطريقي)، ليس بالضبط تخريب «أوپك» بقدر ما هو تحويلها إلى أداة عربية، من النوع المطروح في اتفاقية جامعة الدول العربية

لتنسيق سياسات النفط العربية .«

وتقريبًا قبل ثلاثة أشهر من اندلاع حرب 1967 ، علّقت پتروليوم تايمز على مؤتمر الپترول العربي السادس، والذي عُقد وقتها في بغداد، بالعبارة :

»مفهوم شركة نفط عربية تحت كنف الجامعة العربية لا تزال قضية حيّة! والجمهورية العربية المتحدة ستودّ لو ترى شركة النفط العامة الخاصّة بها كنواة .«

طبعًا، ساهمت مؤتمرات الپترول العربية بشكل غير مباشر في خلق كتلة داخل «أوپك»، والتي صعّبت بشدّة مهمة المناورة بالنسبة للقوى المعتدلة. لكن من جهة أخرى، استمرّ موقتًا منتجو النفط المَلَكيون في الخليج، داخل الأوپك، في استقبال الدعم من مُنتجين غير عرب مثل إيران وڤنزويلا. لكن ماذا كان سيحصل إذا قرّر الشاه - الذي تُقلقه النزاعات العربية - أن يذهب في طريقه؟ الخطوات الأولى تم اتخاذها فعلًا: كانت عقود المقايضة مع الاتحاد السوڤييتي جزءًا منها، وكذلك تزويد إسرائيل بالنفط. ولماذا ليس على إسرائيل أن تكون دولة ترانزيت نفط مثل سوريا وتركيا؟

سوق النفط الخام العالمية

منذ أواسط الستينات، ارتفع الطلب على نفط الشرق الأوسط في التجارة المتوسطية مع أوروپا بثبات. الآن، سأترك المعدّلات العالية المعروفة جيدًا للاستهلاك لدى أمم أوروپا الغربية الصناعية جانبًا. التطورات في الاتحاد السوڤييتي وفي شرق أوروپا ليست معروفة جيدًا لكنها في الواقع مهمّة. الاتحاد السوڤييتي كان يسعى دائمًا إلى مراكمة عملة أجنبية ثمينة عبر بيع نفطه في السوق العالمية. في أواسط الستينات اشتدّت شهيّته لعملات غربية من هذا النوع، إلى درجة أنه كان على دول مجلس التعاون الاقتصادي (دول الكوميكون الشيوعي)، والتي كان السوڤييت حتى ذلك الحين يزوّدونها بالنفط، أن تطوّر بنى تزويد نفطها الخاص باتجاه البحر المتوسط، أو عن طريق الناقلات في محيطات العالم. هنا علينا ذكر تطور الميناء في يوگسلاڤيا، والذي أخذ في الاعتبار الطلب على نفط هنگاريا وتشيكوسلوڤاكيا. أكثر من ذلك، الابتكارات في ألمانيا الشرقية وپولندا لم تبقَ غير ممسوسة. پولندا وجّهت نفسها باتجاه شويدت (Schwedt) ، وهو موقع مصفاة على الحدود الألمانية-الپولندية، يزوّدها نظام خط أنبوب خاص - والذي ضمّ أيضًا ليونا ودريسدن - بالإضافة إلى ميناء روستوك النفطي. من هنا، وإذا أخذنا مسألة «نفط إلى إيلات» بمجملها - نسبيًا خط أنبوب قصير جدًّا، بل ومستقلّ عن قناة السويس وعن أي إجراءات مقاطعة عربية محتملة - فهي وجدت فرص سوق جيدة في شرق البحر المتوسط وفي اتجاه البحر الأسود. مرحلة الناقلات الهائلة التي تجول أفريقيا كانت قد بدأت للتوّ. عام 1966 سيطرت الناقلات الضخمة على أكثر من 45,000 طن، أي 44 في المئة من نقل النفط عالميًّا - مع خط متزايد. على أية حال كانت خطوط الأنابيب المباشرة توفّر الوقت والكلفة مقارنة بالطرق البحرية الطويلة. في حالتنا الخاصّة، كان النموّ الاقتصادي متمركزًا بشكل أساسي حول محطات النفط .

في النهاية، أيضًا بعد حرب الأيام الستة، بقي خط أنبوب إيلات-أشدود تحدّيًا كبيرًا اقتصاديًّا واستراتيجيًّا لعبدالناصر - خصوصًا لأنه لم يعد يمكن اجتياز قناة السويس في ذلك الوقت - إلى

درجة أن مصر بدأت بعد قليل بتخطيط خط أنابيب سوميد، والذي يصل خليج السويس بميناء الإسكندرية على البحر المتوسط. تخطيط خط أنابيب سوميد - والذي سيتم إنجازه فقط في نهاية السبعينات - كان قادرًا أيضًا على إضعاف الشكوك وحرمان خط أنابيب إيلات-أشدود من التحقّق كمشروع ومن احتكار منطق السوق الحرّة في المنطقة. المتشكّكون في فرع النفط وصفوا الخطّة الإسرائيلية، والتي احتاجت إلى استثمارات مقدّرة بنحو 120 مليون دولار، كـ«حلم أنبوبي». أكلاف التشغيل على كلا طرفي خط الأنبوب، بالإضافة إلى محطات الضخّ في النقب الجبلية، ببساطة ستكون مرتفعة جدًّا. تم اقتباس المثال المصري: مصر كانت قد فكّرت بالأصل بتشييد خط أنبوب يوازي قناة السويس، لكن في ذلك الوقت ولأسباب تتعلّق بالكلفة فضّلت تعميق القناة .

المتشكّكون أيضًا ذكروا عوائق سياسية يجب مواجهتها. فبسبب التشكيل المتعدّد القوميات لمعظم شركات النفط، لا يكاد يستطيع أي من أصحاب الامتيازات أن يدفع ثمن المشكلات مع الأمم النفطية العربية. حتى في حالة شركة النفط الوطنية الإيرانية، ما يسمّى شركات إيركون - مجموعة مستقلين أميركيين بحصة سوق 5 في المئة، ونسبة إنتاج فقط 180,000 برميل/اليوم - كان من الممكن أن يقتصر استخدامها فقط على خط أنابيب إيلات-أشدود. لذا كان عليهم أن يفكّروا بمصالحهم الأخرى في بلاد عربية نفطية أخرى. لكن هل كان يجب حقًّا استبعاد التقاء مصالح النقل النفطي العربية-المعتدلة والإيرانية طوال الوقت وفي كل الأحوال؟

على الأقل على المستوى الآيديولوجي والتنظيمي-السياسي، عشية حرب 1967 ، كان الالتقاء الاستراتيجي حول احتواء الناصرية موجودًا لوقت طويل. حتى لو لم تحدث حرب حزيران، في أبعادها الأمنية-السياسية الثورية للمنطقة ككل، وهي من التَبِعات التي لا يمكن تجنّبها للتباين العربي والإسرائيلي في استراتيجيات النفط، فإنه لا بدّ لالتقاء سياسات الاحتواء «المحافِظة» لدى عواهل النفط في الخليج، تجاه عبدالناصر، أن يكون له أثر في تصعيد الأزمة في صيف 1967. لكن هذه الكوكبة الإقليمية والنفطية-السياسية لم تكن حتى ذلك الوقت تبرّر مخاطر حرب كبيرة، دعك من المغامرة الخطيرة لضربة استباقية. بعيدًا عن الخطوط الموصوفة للنزاع على قطاع النفط، ثمة عوامل أخرى وأهم لتقديم سبب حاسم للحرب .

تقارير الخبراء الأميركيين عن مستوى التسلّح الإسرائيلي عشية حرب حزيران - والتي آخُذُها بشكل جدّي، حتى لو كانت التقارير التي بحثتُ فيها وبشكل غير مفاجئ ضمّت معلومات قليلة عن الكمون النووي الإسرائيلي - كانت تتنبأ بنصر ساحق، حتى من دون ضربة استباقية. لماذا كانت هناك ضربة استباقية إسرائيلية بالأصل؟ بناء خط أنابيب إيلات-أشدود - بغض النظر عن موقعه في أهداف الحرب المحتملة - كان يمكن أن يحدث حتى في وجه مصر مسلّحة حتى أسنانها .

على ضوء عملي البحثي السابق، والذي أسّسَت له مصادر وليس أساطير، أميل اليوم للاعتقاد بأننا كنا نتعامل مع مواجهة بين عاملين اثنين شديدَي التفاوت. بكلمات أخرى، الضربة الاستباقية الإسرائيلية، والتي أدّت إلى تدمير سلاح الطيران المصري في بداية الحرب، لم تكن لها علاقة بـ«نفط إيلات»، ولا - وهذا أهم - بمعركة من أجل البقاء ضد إرادة تدميرية عربية لها أبعاد هولوكوست جديد. أعتبر هذه الصورة منتشرة بدعاية إسرائيلية وسياسة معلومات، أكثر من كونها حيلة أو خدعة. بكل وضوح، لشرح حكمي علاقة بسيطة بموضوع بحثي الحقيقي. لكن شرحي

يعطي مساحة للتفسير بأن «نفط إلى إيلات»، خلال حوادث الحرب، كان بالأحرى غاية حرب من الدرجة الثانية، كما، بالمناسبة، تثبت الإنجازات العسكرية السريعة على الأرض أيضًا - والتي لا بدّ أنها كان قد تم اختبارها في الخرائط الاستراتيجية والمخطّطات الحربية. الاستهلال العسكري لحرب الأيام الستة، الضربة الاستباقية الإسرائيلية، يبدو أنها تتبع منطقها النووي الخاص بها .

البعد النووي: ديمونة هي سبب الحرب بالنسبة لمصر؟

خلال بحثي في مكتبة جونسون في أوستن/تكساس، كنت أعثر طبعًا بين الفينة والأخرى على مشروع البحث النووي الإسرائيلي الأسطوري، ديمونة. تم تأسيس ديمونة على تعاون إسرائيلي-فرنسي، وقد جذبت منذ بداية الستينات المزيد والمزيد من الاهتمام الأميركي. في النهاية، عام 1964 ، أخذت الولايات المتحدة دورًا حمائيًا عبر وضع منظومة صواريخ هوك هناك. لكن لم يستطع ذلك منع طائرات الميگ Mig المصرية من التحليق فوق ديمونة كما حدث عشية حرب الستة أيام .

في تلك الأثناء، ما دوّنته على السجلّات من ملاحظات متعلّقة بالكلمة «ديمونة» تأكّد بمقال كتبه أڤنر كوهين، حمل عنوان «القاهرة، ديمونة وحرب حزيران «1967 ، ونُشر في صحيفة الشرق الأوسط «Middle East Journal»الصادرة في واشنطن ربيع سنة 1996 ، بحْثُ أڤنر كوهين يَخلُص إلى أن إسرائيل منذ أواسط الستينات كانت تتخوّف من هجوم جوّي مصري على ديمونة. بالطبع، في هذه المرحلة، يوازي هذا وضوحًا التدمير الإسرائيلي لمفاعل تموز العراقي - والذي، بالمناسبة، تم تطويره أيضًا بمساعدة فرنسية - والذي تمّ يوم 7 حزيران .1981أرادت إسرائيل إحباط ضربة استباقية مصرية كهذه في .1967هذا ما دفع حكومة أشكول، في البداية بشكل متردّد، إلى جعل الهجمة الأولى ضد مصر. كان الهدف الأول بشكل خاص التخلّص من الطيران المصري .

بسبب الطبيعة المتفجّرة لهذا البعد النووي لحرب 1967 ، المجهول على نطاق واسع، أودّ الإضاءة على بضعة تفاصيل متعلّقة بهذه المسألة. كان عبدالناصر قد هدّد فعلًا بضربة استباقية في الماضي، بهدف إيقاف البرنامج النووي الإسرائيلي والتسلّح النووي المقلق. يعود تهديد عبدالناصر الأول إلى كانون الأول .1960منذ ذلك التاريخ، كان الجيش الإسرائيلي يعي أن ما تدفعه إسرائيل لسلاحها النووي قد يكون مبرّر حرب بالنسبة لمصر. كانت طائرات استطلاع مصرية قد زارت ديمونة بشكل متكرّر. في ذلك الوقت، لم يكن في أيدي إسرائيل أي إجراءات مضادّة فعّالة. الولايات المتحدة، والتي كانت قد بدأت مساعداتها العسكرية لإسرائيل في عهد كينيدي، عرضت وقتها مساعدة جديدة، ووضعت لإسرائيل بطاريات صواريخ هوك المذكورة للتوّ في ديمونة عام .1964 لكن حتى صواريخ هوك لم تكن درعًا دفاعية فعّالة ضد طلعات الجوّ المصرية. في تلك الأثناء كانت قيادة الأركان الإسرائيلية بالتأكيد مقتنعة بأنه في حال نشوب صراع عسكري مع مصر فإن قصف ديمونة سيكون هدفًا حربيًّا أساسيًّا عند مصر .

من هنا، لا بد أنه كان منبع قلق جدّي لدى العسكر الإسرائيلي أن طيارتي ميگ 21 طارتا مجددًا فوق ديمونة في 17 أيار 1967 ، في اليوم نفسه الذي طلبت فيه مصر من الأمم المتحدة سحب

قواتها ومراقبيها من سيناء. في الواقع، لا بد أن يكون يوم 17 أيار نقطة التحول على الجانب الإسرائيلي، بالنسبة للتطوّر السريع للنزاع عشية حرب حزيران. في اليوم نفسه كانت مصر قد بدأت بتقدّم قواتها هي إلى سيناء. ردّت إسرائيل بالانتقال إلى التعبئة العامة لقوات الاحتياط. في 21 أيار سيطرت القوات المصرية على كل مواقع الأمم المتحدة، حتى في شرم الشيخ. ثم في اليوم التالي، أعلن عبدالناصر الإغلاق الفوري لمضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية والسفن ذات السلع الاستراتيجية المتوجّهة إلى إيلات. يوم 23 أيار ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليڤي أشكول خطابه الشهير في الكنيست والذي قال فيه :

»أي تدخّل في حرية النقل البحري في الخليج وفي المضيق يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وهجومًا على الحقوق السيادية للأمم الأخرى، وعملًا عدوانيًّا ضد إسرائيل .«

في 25 أيار، بدأت القوات المصرية بإعادة التموضع من وضعية دفاعية إلى وضعية هجومية. وصلت إمدادات من الفرقة الرابعة المصرية ذات المحرّكات. وتم وضع المطارات العسكرية المصرية في حالة تأهّب قصوى. أخيرًا، في 26 أيار، طارت طيارتا ميگ 21-مصريتان فوق ديمونة .

هنا ابتدأ الأسبوع الشهير للنشاط الديپلوماسي الإسرائيلي المحموم في واشنطن. السرعة والنبرة لدى هذه البعثات الإسرائيلية كان يقرّرها على ما يبدو الاستراتيجيون التقدميون المحيطون بدايان، وزير دفاع إسرائيل المعيّن حديثًا. الديپلوماسيون الإسرائيليون والعملاء السرّيون، بالمبدأ، كان هدفهم أن يتأكدوا، بعد التبادل الواسع للهجمات، أنه لن تحدث هزيمة مشابهة لتلك عام 1956 ، حين حرمت إدارة آيزنهاور إسرائيل من الحصاد السياسي لنصرها العسكري. في تلك الفترة، ثمة تفصيل أبعد ومهم جدًّا حول الجانب النووي لحرب 1967 عثرت عليه، بفضل نشر مذكرات پيريز. كتب پيريز : »لا أستطيع قول الكثير حول انشغالي في تلك الأوقات الدرامية، وذلك لمصلحة أمن الدولة. بعد تعيين دايان وزيرًا للدفاع اقترحت عليه اقتراحًا، كان في وجهة نظري وقتها - وحتى الآن، بعد ثلاثين سنة تقريباً - سيردع العرب وينهي الحرب. اقتراحي، الذي بالمناسبة علم به جيگال جدين ووافق عليه، تمّ النظر فيه ثمّ تمّ رفضه .«

مسألة أن پيريز هنا وبوضوح شديد يشير إلى أداة سياسية للردع النووي يؤكده أيضًا أڤنر كوهين. حول السعة الحقيقية لهذا الردع، يكتب يويل كوهين، وهو كاتب آخر، في مقال نشر في لندن سنة 1992:

»بعد قليل من اندلاع حرب الأيام الستة، أعطت الحكومة برئاسة رئيس الوزراء أشكول الأوامر لجمع قنبلتين نوويتين بعد فشل الدفاع الإسرائيلي المضاد للطيران في إسقاط طيارة ميگ مصرية كانت قد طارت فوق مفاعل ديمونة .«

خاتمة

الجوانب الثلاثة الجديدة، والتي اخترتها وعرضتها هنا، بالطبع لا تعطي صورة كاملة عن حرب الأيام الستة .1967معايير اختياري، بين عدّة معايير أخرى، كانت متعلّقة بإعطاء نظرة على أدوات عملي. لكن أنا مقتنع بأنني على درب ساخن. ثمة جوانب مهمة، تركتها بشكل أساسي بسبب الطابع التأملي للمصادر، وهي تتعلّق بـ :

.1دور الاتحاد السوفييتي وفبركة تقرير خاطئ حقًّا عن 13 أيار متعلّق بتمركز مزعوم للقوات الإسرائيلية على الحدود السورية، والذي في النهاية استدعى عبدالناصر إلى قلب المشهد .

.2الطبيعة الجديدة لحركة المقاومة الفلسطينية تحت قيادة عرفات. على الجانب الإسرائيلي، تم الاعتراف بأن الاستفزازات التي حدثت على طول الحدود برهنت على نفوذ جديد لـ »منظمة التحرير الفلسطينية .«في هذا السياق علينا أن نذكر الهجوم الإسرائيلي على بلدة السموع الحدودية الأردنية في تشرين الثاني 1966 ، والتي أوضحت عجز فكرة الانتقام العنيف .

.3العلاقة المتوتّرة بين عبدالناصر وقيادة الجيش المصري بقيادة المشير عبدالحكيم عامر. قيل إن خصومة هائلة حول السلطة تطوّرت بين هذين الرجلين، اللذين عرفا بعضهما جيدًا جدًّا. يزعم البعض أن عامر، الذي انتحر بعد حرب الستة أيام، هو الذي دفع عبدالناصر نحو الحرب! لكن ألم يكن حقًّا ليكون مكسبًا عربيًا هائلًا في هيبة عبدالناصر لو نجح - بعد نكسات اليمن - في تدمير ديمونة وإحباط مشروع إيلات-أشدود؟

.4الضغط الاقتصادي والسياسي الهائل الذي تعرّضت له حكومة أشكول في اتخاذ القرار إثر التعبئة العامة «المبكرة جدًّا» والتي أمر بها رئيس الأركان إسحق رابين .

.5فشل الجهود المبكرة لإدارة جونسون في إيفاد أسطول دولي إلى مضيق تيران لإحباط اندلاع الحرب .

.6الوضع القلق للولايات المتحدة أثناء حرب ڤيتنام وانشغالها بالعثور على تسوية مع الاتحاد السوڤييتي .

.7سياسات مصر في أفريقيا، والتي تعارضت مع المصالح الاستراتيجية الأميركية .

بالنظر إلى الأسباب الحقّة والأهداف التي كانت للحرب الاستباقية، علينا الاعتراف بأن «النفط إلى إيلات» كان بالتأكيد هدفًا بين أهداف أخرى. لكن برغم ذلك كان الحذر الإسرائيلي المتعلّق بأمن ديمونة له تأثيره الحاسم على الاستراتيجية الإسرائيلية. وبما أن تفسيري لأصول حرب 1967 مبنية بشكل كبير على الأرشيف الأميركي، وبسبب اهتمامي الخاص بالتنقيب في الدور الأميركي في صياغة الشرق الأوسط في القرن العشرين، أودّ أن ألخّص نتائج بحثي حول السياسة الشرقأوسطية الأميركية عشية حرب الأيام الستة في ثماني نقاط :

1.بكل الظروف، أرادت السياسة الأميركية منع استقطاب آيديولوجي في العالم العربي، والذي كان يمكن للاتحاد السوڤييتي استغلاله .

2.فضّلت الولايات المتحدة تسوية مصرية-سعودية في الحرب الأهلية في اليمن، تسمح لعبدالناصر بالحفاظ على دوره كحامل علم الوحدة العربية شرط إصلاحات اقتصادية واجتماعية علمانية .

3.رغم كل المشكلات مع نشاطات عبدالناصر في السياسة الخارجية، بقيت السياسة الأميركية، بسبب الوزن الجيوسياسي والديمغرافي لمصر، تدعم عبدالناصر .

4.نظرت الولايات المتحدة بعين الرضا إلى اضطهاد عبدالناصر للشيوعيين في بلاده. لم يكن محازبًا آيديولوجيًّا لموسكو. ربما كانت هذه إشارة إلى الغرب .

5.اعتبرت الولايات المتحدة مُؤَن القمح التي كانت ترسلها إلى مصر - والتي لم يكن يستطيع الاتحاد السوڤييتي أن يضاهيها - إحدى آخر أدواتها للإبقاء على عبدالناصر على الخط ودفعه نحو إصلاحات داخلية .

6.في أزمة وجوب التقرير بين الوحدوية العربية الناصرية والوحدوية الإسلامية السعودية، مالت السياسة الأميركية إلى حدّ ما ديپلوماسيًّا ضد «الدائرة» الأكبر المتعلّقة بتنظيم على مستوى دول العالم الإسلامي، والذي اعتبرته غير مريح لها. ومنذ وقت مبكر في أيام إدارة جونسون يمكن ملاحظة ميل نحو نظام الشاه العلماني .

7.حاولت الولايات المتحدة أن توضح للسعودية الخطر الحقيقي للشيوعية السوڤييتية والصينية. الرسالة هنا كانت أن الديمقراطية، والحراك الاجتماعي والدستوري، لا يجب إدراكه على أنه شكل من أشكال ما قبل الشيوعية، بل كحالة من الفكر الغربي التقدمي. هذه «المهمة التحضيرية» ساعدت أيضًا في درء الانقسام الآيديولوجي والسياسي العربي المذكور للتوّ .

8.رغم ذلك، مضت الولايات المتحدة في إعادة فحص أساسية لتقييمها السابق لعبد الناصر منذ ما قبل حرب 1967. أداة المساعدات الغذائية أثبتت أنها عاجزة. وبسبب الاشتباك المَيئوس منه في اليمن، بدا عبدالناصر أنه معتمد على كسب الهيبة في جبهة وحدوية عربية أخرى. كانت المخاطر كبيرة جدًّا للقوتين العُظمَيَين - وخصوصًا بالنسبة لأميركا - لذا كان تجريد عبدالناصر من النفوذ من مصلحة كلا الطرفين .

مراجع

• Abdel-Nasser's speech in Port Said on December 23, 1960.

• Badeeb, Saeed M.: The Saudi-Egyptian Conflict over North Yemen, 1962 - 1970. Boulder 1986.

• Cohen, Yoel: Nuclear Ambiguity: The Vanunu Affair. London 1992.

• Karmon, Yehuda: Israel: Eine geographische Landeskunde. Darmstadt 1994.

• Longrigg, S. H.: Oil in the Middle East: Its Discovery and Development. Oxford 1968.

• National Archives Washington

• Oren, Michael: "The Diplomatic Struggle for the Negev, 1946 - 1956," in: Studies in Zionism, Vol. 10, No. 2 (1989).

• Parker, Richard B.: The Politics of Miscalculation in the Middle East. Bloomington 1993.

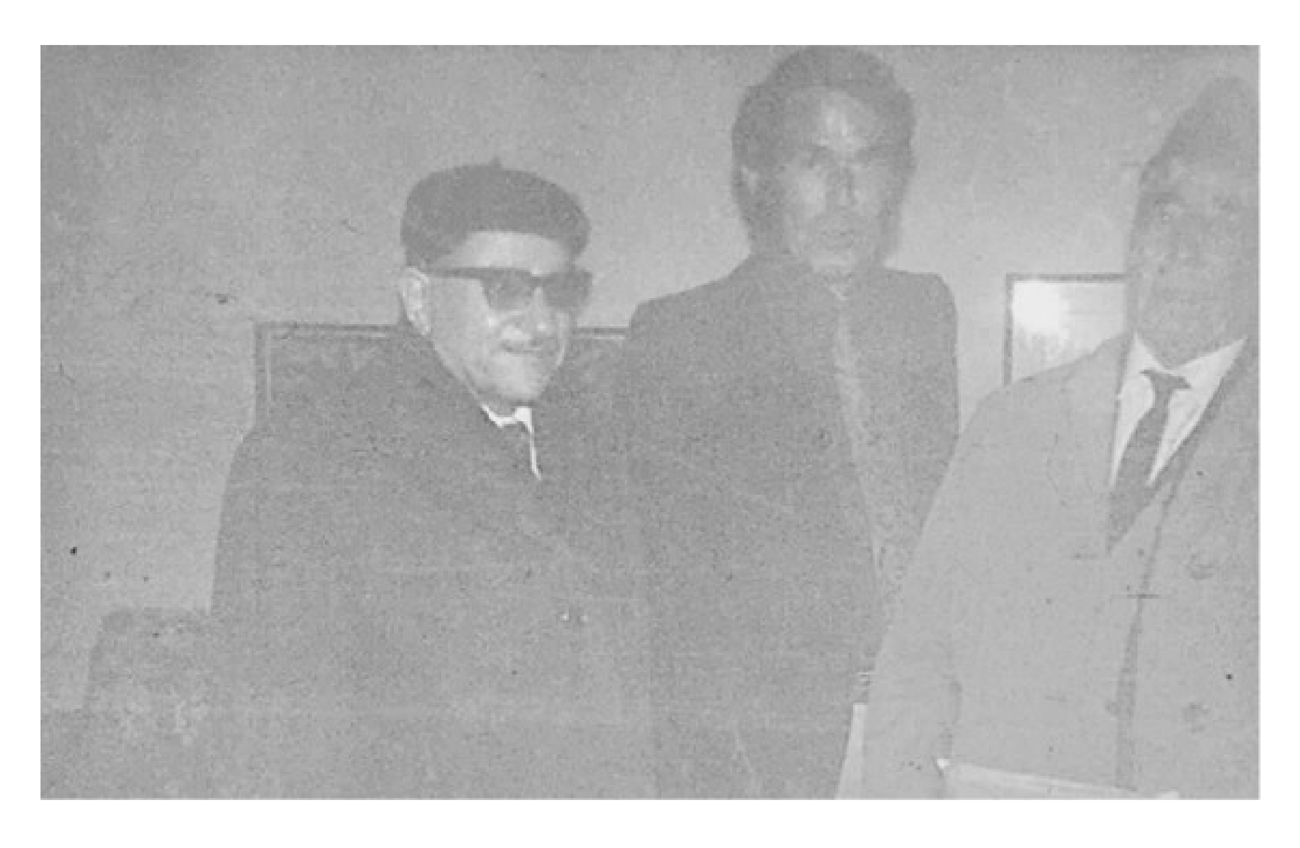
• Peres, Shimon: Battling for Peace: A Memoir (Ed. David Landau). London 1959.

• Petroleum Intelligence Weekly

• Petroleum Times

• Quandt, William B.: Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967. Berkeley 1993.

صور للمؤلّف



لقاء مع المؤرخ العراقي السيد عبدالرزاق الحسني وعالم الاجتماع السيد علي الوردي في بغداد، كانون الأول 1975



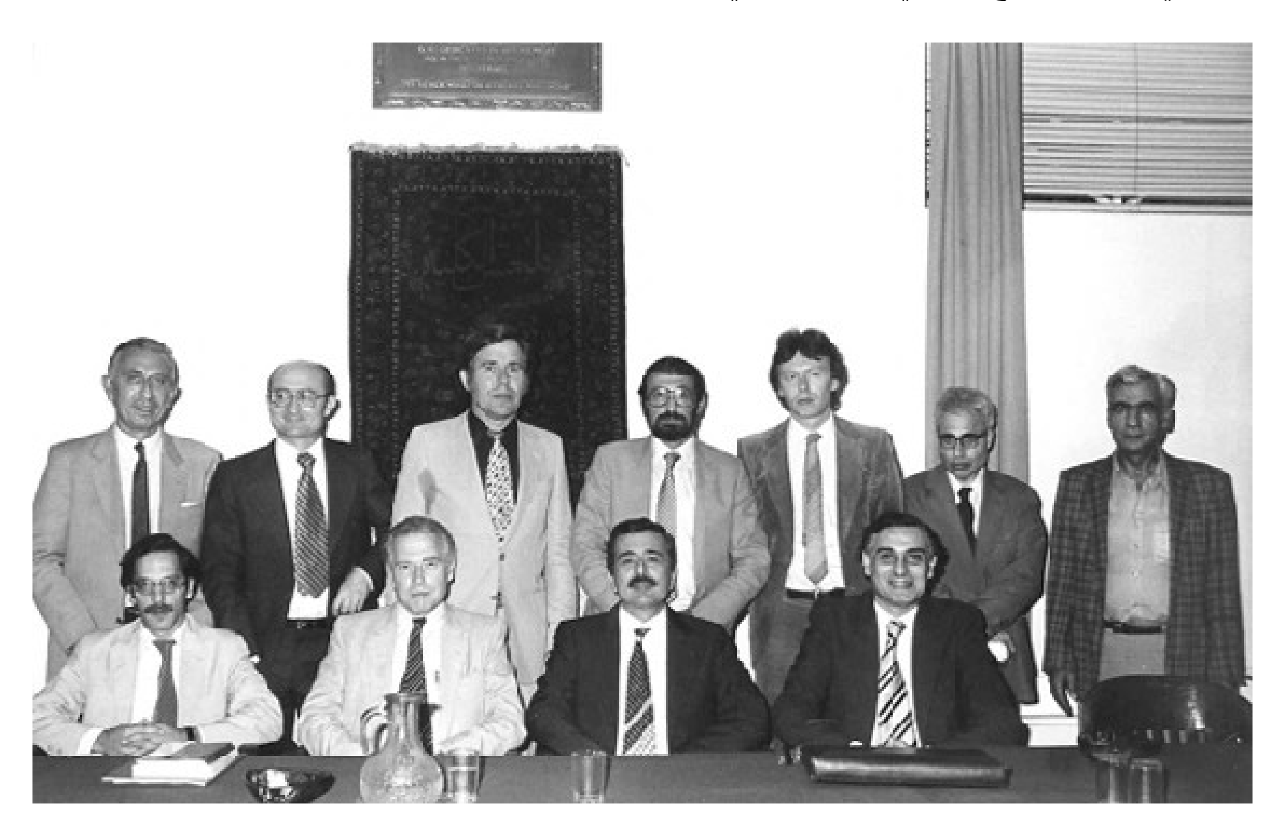
مؤتمر الدراسات التاريخية عن شرق شبه الجزيرة العربية، الدوحة – قطر، 28-21 آذار 1976



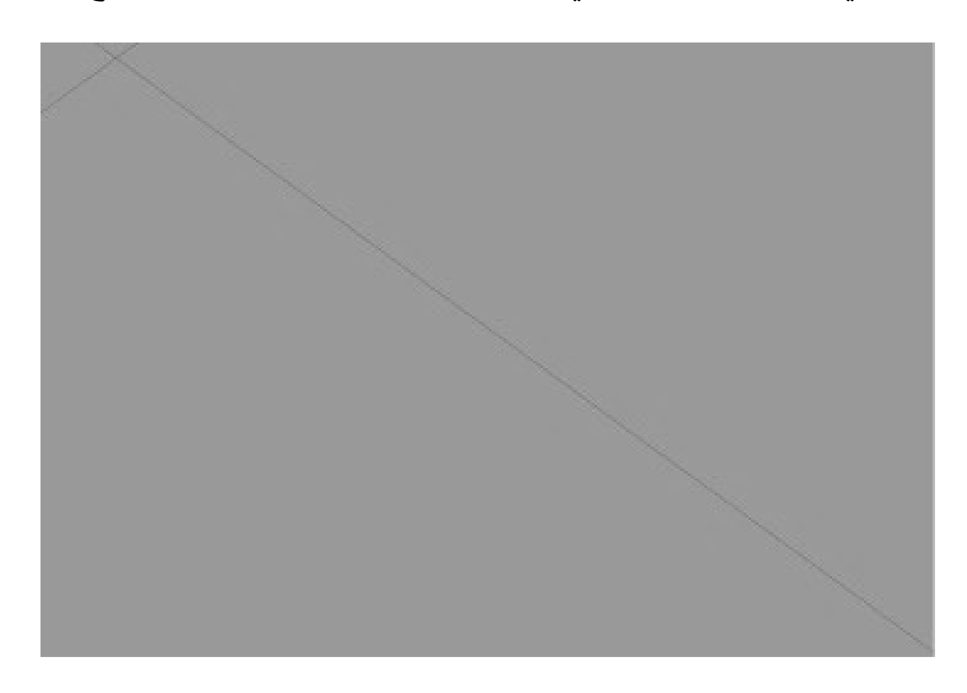
مؤتمر الدراسات التاريخية، زيارة لمصنع أسمدة مع البروفيسور دومينيك شوڤالييه، المؤرخ والباحث المتخصص بالعالم العربي في جامعة السوربون



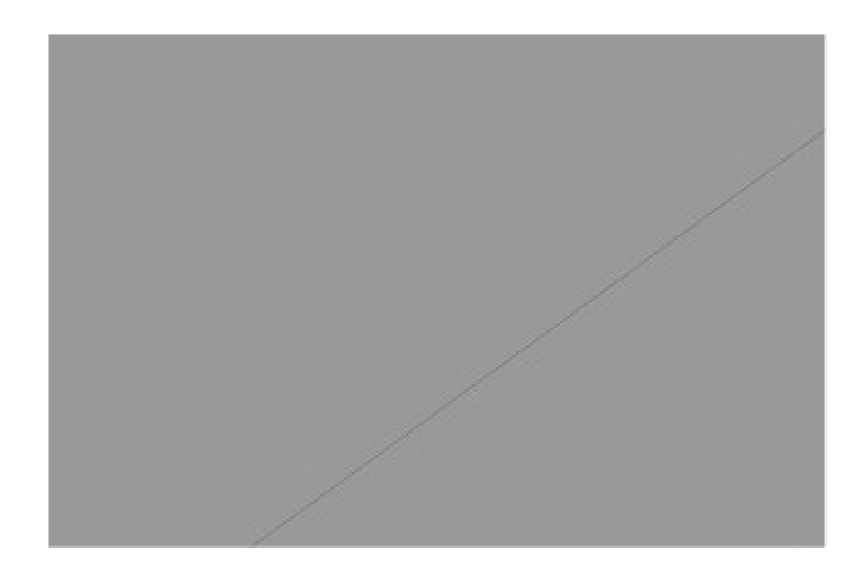
ندوة في مركز الخليج العربي للدراسات في جامعة البصرة، 31-29 آذار 1979



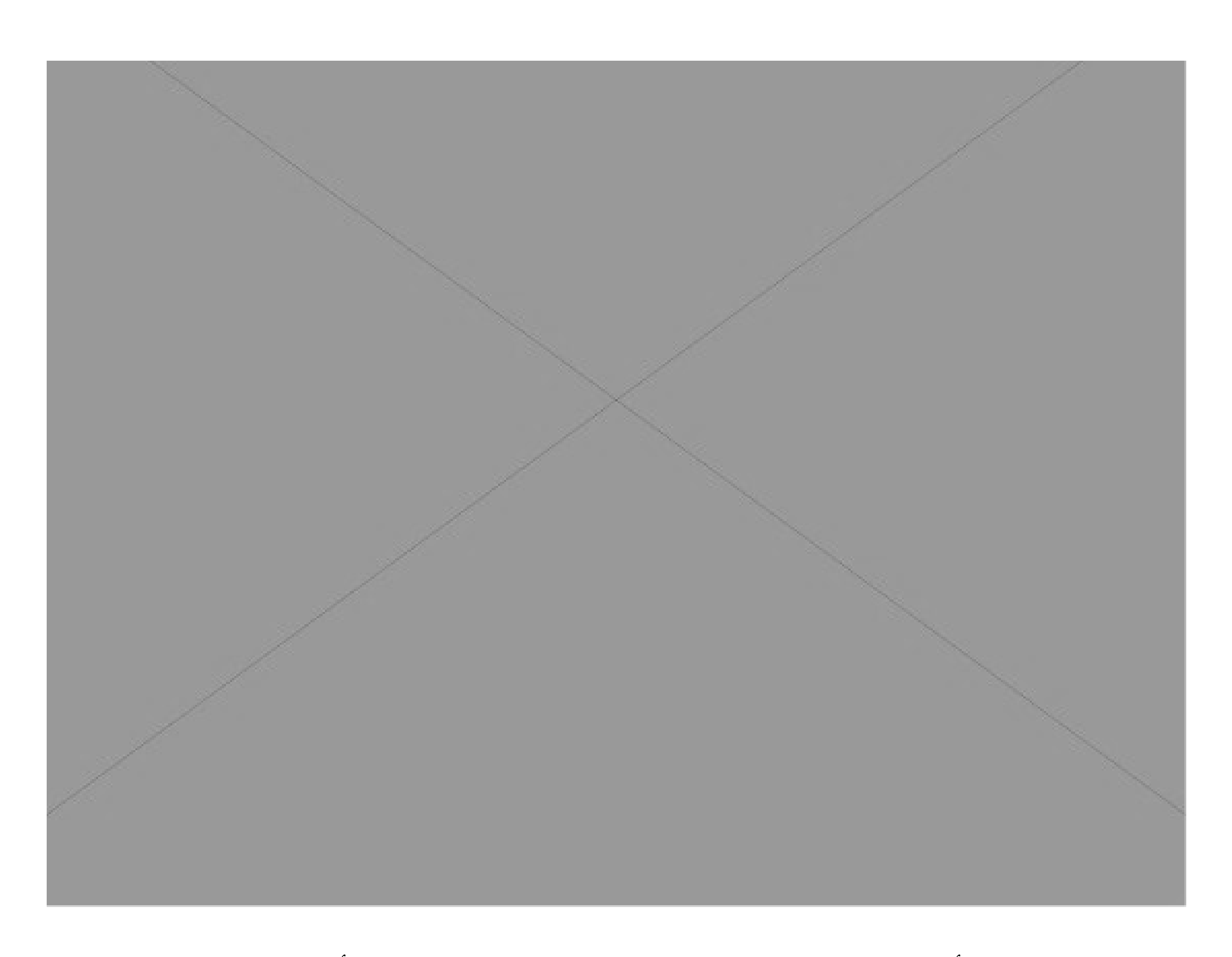
ندوة في الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان 1981 بحضور المؤرّخ حنّا بطاطو (إلى اليمين)



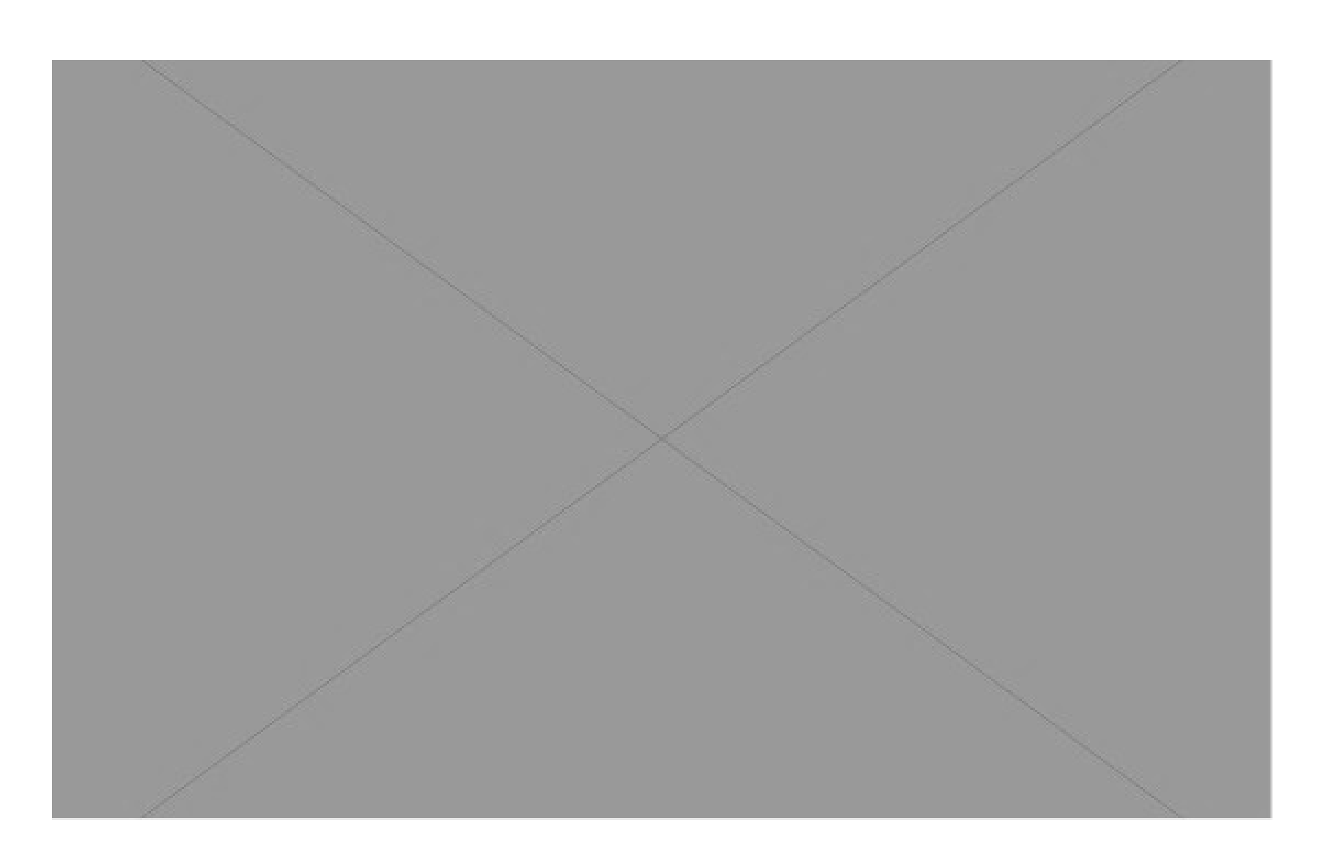
ندوة في جامعة الملك عبدالعزيز آل سعود، الرياض، كانون الأول 1985



مهرجان عمر المختار، بنغازي - ليبيا، تشرين الثاني 1979



ندوة في هامبورغ، ألمانيا، 8-5 نيسان 1982 مع البروفيسور غانتزل)الأول إلى اليمين) والدكتور سفيان الحسن (يسار) ونجدة صفوت (خلف سفيان الحسن (



إطلالة على كوكبان، مدينة فرعية في سبهام في شمال اليمن عام 1986

(1) نُشرت في كتاب الاستشراق الألماني: الدراسات العربية والإسلامية بجامعة توبنغن، دار صادر، بيروت 1974 - ، الكتاب من ترجمة د. كمال رضوان

(2) نُشرت بالإنگليزية والعربية في مجلة الدارة، العدد 2 ، السنة 15 ، .1989ترجمها أ. سعيد عبد العزيز عبدالله

(3) النص الأصلي نُشر في كتاب بالألمانية عن الشرق الأدنى في فترة ما بين الحربين .

نُشر بالإنگليزية والعربية في مجلة الدارة، العدد 2 ، السنة 12 ، .1986ترجمه أ. عبد السلام عبد المنعم .

der in Osten Nahe DerC. Scharf (Eds.): and L. Schatkowski-Schilcher 1989, 109-127. 1919-1939. Stuttgart Zwischenkriegszeit

(4) قُرئت ضمن مؤتمر مصر وعالم البحر المتوسّط في العصر الحديث، .1989

ونُشرت بالعربية ضمن منشورات أعمال المؤتمر. ترجمها د. رؤوف عباس

(5) قُدّمت إلى ندوة بعنوان «الدولة والاقتصاد والسلطة في السعودية» في مركز دراسات الخليج العربي في جامعة إزيتر - في بريطانيا، تموز .1980ونُشرت بالعربية في مجلة الكاتب الفلسطيني، العدد 23 ، ربيع 1991 ، دمشق. ترجمتها د. خيرية قاسمية

(6) قُدّمت هذه الورقة بالإنگليزية في افتتاح محاضرة الملك عبد العزيز بن سعود، كلية سان آنتوني، أوكسفورد، 15 تشرين الأول .2003ترجمها إلى العربية: ياسر الزيات

(7) قُدّمت هذه الورقة ضمن مؤتمر عن العلاقات الألمانية-المصرية في القاهرة، 19-21تشرين الثاني .1996ترجمها إلى العربية :ياسر الزيات


التنوير